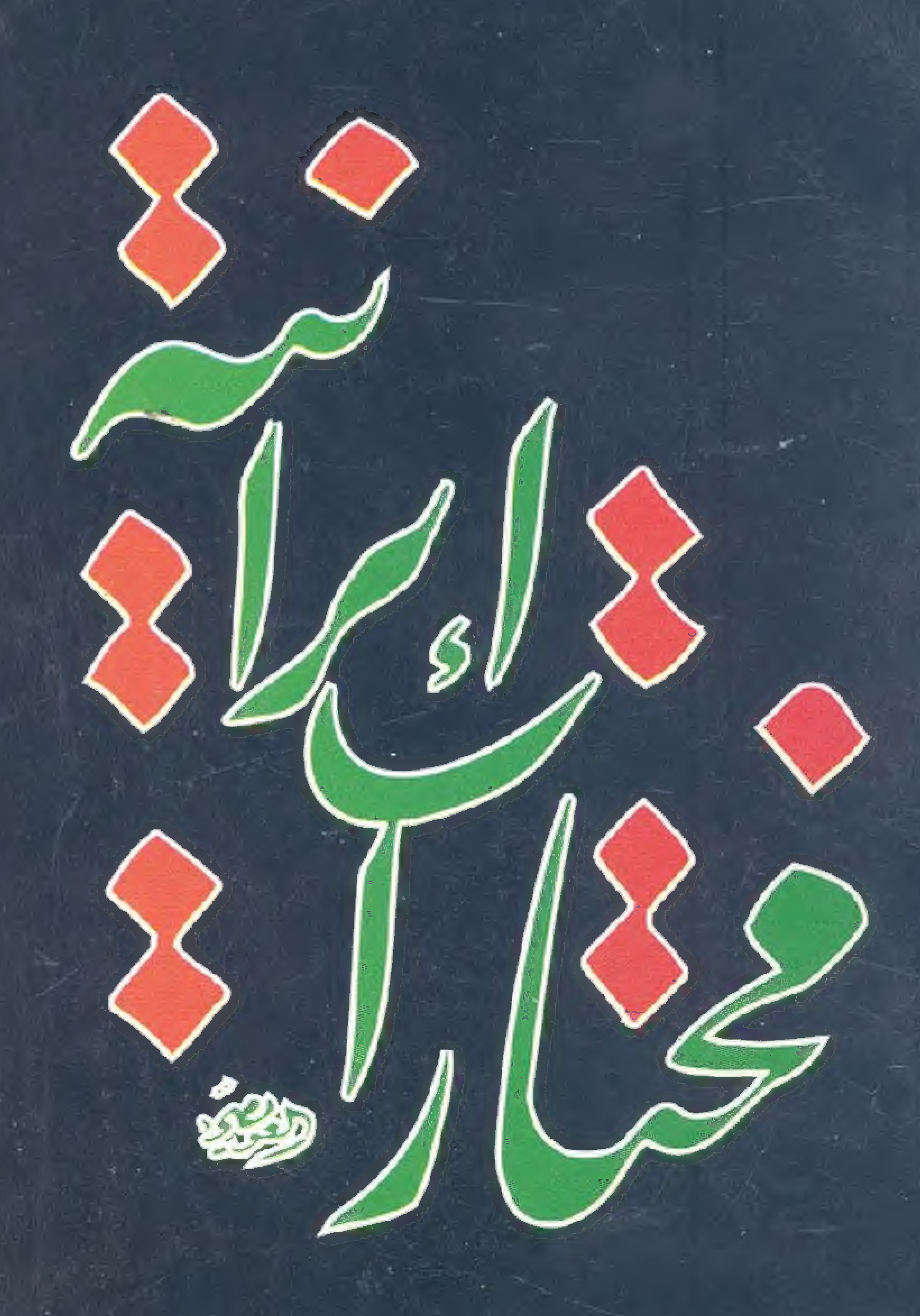




السنة الثانية - العدد ٢١ - أبريل ٢٠٠٢

- إيران والتسخين في الشرق الأوسط
- رؤية جديدة لحركة الإصلاحات
- الإنتفاضة والمصالح القومية الإيرانية
- الجيوش والسياسة في الشرق الأوسط
- العولمة والأمن الإيراني
- المجتمع المدني في إيران







السنة الثانية - العدد الثامن عشر - يناير ٢٠٠٢

صورة الغلاف :
نافذة زجاجية من درب إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان - إيران

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠/٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

حقيقـــة « صفـــقة

واقع أشبه بـ "جبل الجليد". هكذا اكتشفت طهران فجأة أن الحرب الأمريكية في أفغانستان، والتحديات التى فرضتها هذه الحرب على صانع القرار السياسى في إيران ليست إلا مجرد قمة في جبل جليد هائل من الأزمات والتحديات، وأن الآتي يصعب أن تقاس أخطاره بما مضى أو بما هو في سبيله أن يمضي.

فالحرب الأمريكية الممتدة ضد ما تسميه واشنطن بـ "الإرهاب الدولى"، المسمى "الدعائي" للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، وبتحديد أكثر، هى "آليات إعادة هندسة الشرق الأوسط"، وفق الرؤى الاستراتيجية الجديدة المطورة لاستراتيجية ما بعد حرب الخليج الثانية الشرق أوسطية

فعلى سبيل المثال، هناك ميل أمريكي جديد لإعادة إحياء مشروع "الهلال الخصيب" ليضم العراق وسوريا ولبنان والأردن والكيان الفلسطيني الجديد. وحتى يتحقق هذا المشروع "الجهنمي" "لا بد من إجراء مجموعة من العمليات الجراحية، بعضها "استئصالى" "كما هو حال العراق، وبعضها الآخر تجميلي كما هو حال لبنان (حزب الله) وسوريا والكيان الفلسطيني. ولن تجد الولايات المتحدة أفضل من حربها "الممتدة" ضد الإرهاب كغطاء وكوسيلة للقيام بهذه العمليات الجراحية. ما يقوم به شارون في الضفة الغربية وغزة من تدمير وإبادة وتقتيل تستهدف "الإرادة الوطنية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية" من خلال القضاء على الانتفاضة ومنظمات المقاومة ومعها السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، كلها عمليات ضرورية ومطلوبة لتهيئة المناخ لمفاوضات فلسطينية - إسرائيلية على أسس جديدة، وبأشخاص ورموز جدد (من هنا تكشف أسباب تشكيك أمريكا في تمثيل عرفات للفلسطينيين، والقتل المعنوى الذي يقوم به شارون للرئيس الفلسطينى). هذا المناخ المطلوب هدفه الحقيقى هو الإعداد لقيام كيان فلسطيني (أو دولة فلسطينية بالمسمى الأمريكى) يمكن أن يدخل في كونفيدرالية مع إسرائيل أو مع الأردن وفق ميثاق العمل والتعاون بين إسرائيل (كقوة إقليمية مهيمنة) ومشروع الهلال الخصيب المأمول.

باقي العمليات التجميلية ستكون من نصيب سوريا ولبنان، ولن تكون إسرائيل بعيدة أو غائبة عن هذه العمليات، لكنها ستعمل ضمن منظومة العمل الأمريكية. فسوريا مهمة - أمريكيا ليس فقط بالمسؤولية عن عدم تعاون لبنان، بل وأيضاً عدم تعاونها هى أيضاً مع المطالب الأمريكية.

لائحة هذه المطالب تشمل إقفال مكاتب "حماس" و"الجهاد" في سوريا، وطرد مسؤوليهما وتجميد أرصدتهما ومنعهما من تحضير عمليات فدائية ضد الإسرائيليين، وتأخذ أمريكا أيضاً على سوريا مسؤوليتها عن منع وقف المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث يقع مكتب المقاطعة العربية فى العاصمة دمشق، كما أن سوريا تقوم بدور قوى في حق الدول العربية على ضرورة تفعيل وتنشيط هذه المقاطعة. وإذا أضفنا إلى المآخذ الأمريكية على الموقف السورى من التسوية، والوجود السورى في لبنان، فإن تنامى العلاقات السورية - العراقية في الأشهر الأخيرة يأتى ليصب في اتجاه مغاير لما تريده واشنطن. فالولايات المتحدة لا تريد من سوريا وقف علاقاتها فقط مع العراق، بل وتريد أن تلزمها بأدوار في المخطط الأمريكى لاسقاط الرئيس صدام حسين.

الموقف الأمريكى من سوريا لم يعد جامداً عند حدود توجيه الانتقادات، بل تجاوزه إلى الافعال. فما فعلته واشنطن للحيلولة دون تمكين سوريا من الحصول على عضوية مجلس الأمن وفشلت فيه، لم تتردد فى أن تفعله مرة أخرى فى جنيف للحيلولة دون تمكين سوريا من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، لكنها نجحت هذه المرة. وبينما كان مجلس الأمن القومى الأمريكى يتدارس "توصية "تدعو إلى مطالبة سوريا بالانسحاب من لبنان، كان البنتاجون (وزارة الدفاع) يأمر بتعزيز تحركات قطع الاسطول السادس مقابل الشواطئ اللبنانية، وارسال قطع أخرى الى شرق المتوسط لتفتيش بعض السفن بحجة الحملة الأمريكية لمطاردة أسامة بن لادن وجماعته، لكن الحقيقة مختلفة تماماً، فهذه التحركات للقطع البحرية هى بعض من الإجراءات التى بدأت لتكثيف الضغوط على سوريا ولبنان.

المدخل الأمريكى في الضغط على لبنان يتركز في الحملة الأمريكية ضد حزب الله. فقد صنفت الولايات المتحدة حزب الله ضمن المنظمات المتهمة بممارسة الارهاب، وطالبت من الدولة اللبنانية أن تقوم بواجبها لإنهاء هذه الحالة تفاديا للوصول الى المعالجة الدولية لهذا الحزب.

الولايات المتحدة مقتنعة، وعلى لسان سفيرها فى بيروت فانست باتل، بأن حزب الله يمارس أنشطة إرهابية. وقد أبغ السفير الأمريكي رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريري بأن الاستخبارات الأمريكية لديها المعلومات الكافية عن حزب الله، بحيث تنطبق عليه مواصفات المنظمات الإرهابية.

وعلى ضوء هذه الاتهامات طالبت واشنطن الحكومة اللبنانية أن تقوم بالضغط على حزب الله لإنهاء الحالة العسكرية القائمة حالياً في جنوب لبنان من خلال نزع سلاح الحزب وسحبه من المناطق الحدودية مع إسرائيل وبالتالى إنهاء أى دور عسكرى أو أمنى له وتحويله إلى "حالة سياسية طبيعية "تتفاعل داخل المعادلة اللبنانية، وإلا فإن الولايات المتحدة قد تتصرف وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣، أى استخدام قوات دولية للقيام بهذه المهمة.

رأس حزب الله مطلوبة أمريكا لاسباب ثلاث: أولها أن تجربته الجهادية الناجحة في تحرير الجنوب اللبنانى، واستمرار قيامه بدور المقاومة ضد إسرائيل لتحرير مزارع شبعا يخلق "حالة نفسية "معاكسة فى المنطقة لما تريده أمريكا وإسرائيل من فرض للحل الإستسلامى. وثانيها اتهامه بمساندة ومؤازرة حركتي حماس والجهاد فى فلسطين. وثالثها، أن الحزب يعتبر منفذاً إيرانيا فى الصراع العربي- الإسرائيلى، تستطيع طهران من

العصر الأمريكية

خلاله عرقلة العملية السلمية التى تريد أمريكا ان تفرضها على دول المنطقة.

إذا كان حزب الله قد أصبح بالفعل مستهدفاً من الولايات المتحدة ، فإن هدف تطويع الحزب وانهاء دوره فى احياء المقاومة العربية يهيئ لبنان مستقبلا ليكون طرفا فى المشروع الجديد .

أما العملية الجراحية الاستئصالية فهى من نصيب العراق، حيث ترى الولايات المتحدة ، وعلى لسان وزير دفاعها دونالد رامسفيلد أن "احتمالات اصلاح العراق بوجود صدام معدومة"

هذه الرؤية تحولت الى قرار أمريكى يرمى الى اسقاط حكم الرئيس صدام حسين. هذا القرار تحول الى خطط لتحقيق الهدف ولم يعد متبقيا غير أن يقوم الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش باختيار الخطة التى تروق له كى يبدأ التنفيذ ، ومن ثم لم تعد القضية هى: هل يضرب العراق أم لا بل متى يضرب وكيف ؟

وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية تسريباً أمريكياً متعمداً لكثير من المعلومات لاستكشاف ردود الفعل الإقليمية ومن أهم هذه المعلومات الحديث عن ثلاث خطط معروضة على الرئيس الأمريكى لاختيار الأفضل من وجهة نظره . تتضمن الأولى تسليح وتدريب المعارضة العراقية ودعمها بغارات جوية أمريكية مكثفة (سيناريو الحرب ضد حركة طالبان). الثانية تتضمن ارسال قوات برية أمريكية للقيام بالمهمة دون اعتبار لقوات المعارضة العراقية التى ليست فى مستوى قوة التحالف الشمالى الأفغانى. أما الخطة الثالثة فقد وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وتعطى الأولوية للعمل السرى لزعزعة استقرار نظام الرئيس صدام حسين. والى جانب هذه الخطط الثلاث ظهرت خطة رابعة من إعداد الجنرال المتقاعد واين دوانتج كمسؤول جديد فى الإدارة الأمريكية عن مكافحة الإرهاب (عمل فى عهد كلينتون قائداً للقوات الخاصة).

الخطة الجديدة تدمج بين الخطتين الأولى والثانية أى اعتماد سيناريو الحرب ضد طالبان مع الدفع بقوات أمريكية ضخمة من الجنوب والشمال العراقى، وتوظيف الاستخدام المكثف للطيران وخاصة طائرات (ب٢) و(ب٥٢) التى تحمل قنابل بمئات الاطنان لإثارة الرعب فى صفوف الجيش العراقى وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الدمار والدفع بقوات الكوماندوز مع قوات المعارضة من الشمال الكردى والجنوب الشيعى.

الحديث عن هذه الخطة وصل الى درجة توقع حدوث الهجوم فى منتصف يناير (٢٠٠١)، والبعض يتوقع التأجيل حتى الربيع القادم الى أن يكتمل وصول التعزيزات والحشود العسكرية الأمريكية المطلوبة الى المنطقة فى الخليج وتركيا.

جدية الحديث عن الهجوم الأمريكى المرتقب على العراق وصل الى درجة تسريب معلومات نقلتها وكالة أنباء روسية عن مصادر عسكرية إسرائيلية تقول أن الإسرائيليين طلبوا من الولايات المتحدة بدء الحملة العسكرية على العراق من "المحافظات الغربية "العراقية التى يمكن أن تستخدم لتوجيه ضربات صاروخية الى إسرائيل، باعتبار أن هذه المحافظات أقرب إليها . وامتد الأمر الى ابداء الإسرائيليين استعدادهم للمشاركة فى هذا الهجوم وتنظيم عمليات لتوجيه "ضربات دقيقة "تشارك فيها طائرات هليوكوبتر إسرائيلية على غرار ما يجرى فى الأراضى الفلسطينية. هذه المعلومات التى تتحدث عن جدية العزم الأمريكى بشن هجوم على العراق هدفه هذه المرة هو إسقاط النظام الحاكم وفرض نظام جديد بديل موالى لواشنطن وصل بعضها الى أجهزة استخبارات إيرانية، حيث أكد حبيب الله أصغر أولادى رئيس جمعية الائتلاف (المؤتلفة) الإسلامية لوكالة الأنباء الطلابية الإيرانية جدية هذه المعلومات بقوله "حسب المعلومات التى تلقيناها فإن الأمريكيين يستعدون لهجوم واسع على العراق". أهداف الهجوم الأمريكى المتوقع على العراق مفهومة وهى ليست لها أية علاقة فعلية وحقيقية بأى اتهامات بالإرهاب أو بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب ولكن هذه الأهداف هى جوهر مشروع إحياء الهلال الخصيب الجديد ، على أسس وعقائد فكرية جديدة مغايرة تماما للفكر "البعثى "الحاكم فى بغداد ودمشق.

ماذا ستفعل طهران إزاء هذه التحديات ؟

دوائر كثيرة "مغرضة "تتحدث عن "صفقة كبرى "أسمتها ب "صفقة العصر "بين إيران والولايات المتحدة مفادها أن تشارك إيران فى الهجوم على العراق سواء بشكل غير مباشر عن طريق إعطاء الضوء الأخضر للمعارضة الشيعية العراقية وقواتها المتمركزة فى إيران للانخراط فى هذا الهجوم ، أو بشكل مباشر عن طريق مشاركة قوات الحرس الثورى فى هذا الهجوم جنباً الى جنب مع قوات المعارضة الشيعية العراقية.

بنود هذه الصفقة لم تقتصر على العراق بل امتدت الى سوريا ولبنان برفع غطاء الحماية الإيرانية عن حزب الله ، واتخاذ موقف سلبى من الإجراءات الأمريكية التى سوف تتخذ ضد سوريا، وان تتوقف طهران عن إعاقة الجهود الأمريكية لفرض التسوية التى تريدها على الفلسطينيين.

والمقابل هو "حصة "فى الحكم العراقى الجديد ، ومشاركة فعلية فى منظومة الأمن الخليجى ، وتفاهمات فى آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين مع الولايات المتحدة . المعلومات خطيرة ، وتتعارض مع ثوابت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، لكن سابقة نمط التعامل الإيرانى مع الحرب الأمريكية ضد حركة طالبان تخلق أرضية خصبة لتنامى وشيوع مثل هذه المعلومات .

ويبقى أن تدحض طهران كل هذه المعلومات ليس بالتصريحات ولكن بسياسات إيرانية نشطة مع دول عربية للتصدى للمشروع الأمريكى كله.

د. محمد السعيد إدريس



الانهيار السياسى فى جبهة الثانى من خرداد

■ د. على أكبر مهدى ■ إيران امروز (إيران اليوم) ٠١/١١/١٨

شهدنا منذ انعقاد مؤتمر برلين وإلى الآن مؤشر هبوط فى حركة الإصلاح الحكومية وفى عناصرها المكونة لها ومن بينها الحركة الطلابية الحكومية. ومنذ ذلك الوقت وإلى الآن واجه الأداء السياسى لجبهة الثانى من خرداد صعاباً جمة، حتى أن الدم الجديد الذى تم ضخه فى شرايين هذه الحركة مع إعادة انتخاب السيد خاتمى لم يستطع أن يحد من الوهن والخمول المسيطر على روح هذه الحركة. وزادت أحداث ما بعد الانتخاب من نواحى قصور حركة الإصلاح. وطبقا لاعتراف السيد محمد رضا خاتمى ظهرت تصورات يائسة محبطة بين المحللين والنخب السياسية فيما يتعلق بتيار الثانى من خرداد.

واستطاع المحافظون الذين يحتكرون بعضا من آليات السلطة أن يضعوا عقبات كثيرة أمام طريق تقدم برنامج الإصلاحات، وإن كانوا قد فقدوا مشروعيتهم ومصداقيتهم العامة، فقد استغلوا السلطة القضائية ومجلس صيانة الدستور وصلاحيات الزعامة فى وضع العقبات أمام طريق تقدم برنامج الإصلاحات كما عملوا على إضعاف القوى المؤيدة لهذا البرنامج.

وبرغم نجاح التيار المحافظ فى قمع القوى القومية الدينية وإبعادها عن المحيط الثقافى السياسى، وإيقاف مجموعة من الصحف الإصلاحية، وتهديد النواب الإصلاحيين داخل المجلس وتعقبهم سرا وعلانية، إلا أن هناك مجموعة من الأحداث أدخلت المحيط السياسى الإيرانى فى مرحلة جديدة من الائتلاف شبه المعلن بين التيارين (الإصلاحى والمحافظ) فى معادلة سياسية جديدة.

المعادلة السياسية الجديدة:

يتضح من القرائن أن التيار المحافظ قد عمد إلى نوع من المصالحة وتقسيم السلطة من خلال خطوط حمراء جديدة. كذلك يمثل مجمل أداء السلطات القضائية والسياسية مؤشرا على وضع فواصل أكثر تحديدا بين القوى الإصلاحية والقوى القومية الدينية. ويرى التيار المحافظ على أنه بالرغم من أن القوى القومية الدينية تشكل قوى هامشية بالنظام، ولكنها فى هامش خارج عن النظام وليس داخلا فيه.

وقد كان الإصلاحيون أنفسهم قد استبعدوا فى النصف الأول من عقد الثمانينات إلى هامش النظام، ومنذ عام ١٩٩٧ سعوا من هذا المركز الهامشى إلى التحكم فى مراكز السلطة داخل الجمهورية الإسلامية، وضغطوا على المحافظين حتى يدفعوا بعناصرهم المتطرفة إما إلى الإقصاء أو التهميش، وحددوا تعريفهم للتنمية السياسية بالاقتصار على مشاركة عناصرهم الذاتية والعناصر الموثوق بها، وحدد المحافظون الخط الفاصل بين الذات والآخر ليس فقط بالمعارضة التقليدية للنظام وإنما بالمعارضة للقوى القومية الدينية كذلك.

وستسمح المعادلة الجديدة للإصلاحيين بالحفاظ على نجاحاتهم الانتخابية والسياسية على مدار الأربع سنوات الماضية، وسيبدأ الاصلاحيون تطبيق اجراءاتهم فى مجال الاصلاحات الإدارية والاقتصادية، وسوف يسعون على نطاق أضيق إلى الحصول على الحقوق المدنية الاجتماعية

التى ينادون بها وذلك فى إطار الحدود الشرعية والمصلحة السياسية عن طريق الممارسات القانونية التدريجية بدون النزاع مع المؤسسات السياسية للنظام مثل مجلس صيانة الدستور، المحكمة الخاصة برجال الدين، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وقبل الجميع مؤسسة الزعامة وولاية الفقيه.

وقد مثلت الاعترافات المجددة لكل الاصلاحيين، التى بدأت منذ إعادة انتخاب خاتمى ومفادها أنهم متمسكون بالنظام ومؤسساته خاصة ولاية الفقيه، نماذج واضحة لتنفيذ الشروط الأولية لهذه المصالحة الجديدة.

ظهور سحب اليأس فى سماء الاصلاحيين:

يوما بعد يوم يتضح أكثر أن الاصلاحيين داخل الحكومة ليس لديهم الرغبة فى تجاوز الخط الأحمر الذى كان قد وضعه المحافظون. وبذل الاصلاحيون جهودا مكثفة حتى فيما قبل مؤتمر برلين لتقليل حدة هذا الخط أو على الأقل الابتعاد عنه. ولكن الفشل والتكلفة الباهظة التى دفعها الاصلاحيون من جراء ذلك قد أدى إلى دفعهم إلى الاعتدال النسبى بالنسبة للمطالب الشعبية وقبول المعادلة الجديدة على أنها تمثل الوضع الوسط بين الممكن والمطلوب.

إن أغلب أحاديث وحوارات الوجوه الرئيسية للاصلاحيين بالحكومة والمرتبطين بهم من خارج الحكومة تمثل جهدا فى سبيل التقريب بين مطالب الشعب وقدرات واحتياجات الحكومة ونظام الجمهورية الإسلامية.

أما القوى السياسية التى كانت تسعى منذ أوائل عام ١٩٩٧ حتى أوائل عام ٢٠٠١ إلى إجبار المحافظين على الانسحاب من السلطة بالاستفادة من المطالب المدنية للمجتمع وطاقة الدفع الشعبى، فإنها سعت فيما بعد إعادة انتخاب خاتمى إلى إضفاء المعقولية على هذه المطالب وتحجيمها وذلك من خلال قنوات النظام الموجودة، وتطبيقها فى حدود إمكانيات النظام وبالسرعة والشدة التى يتحملها النظام.

وغلب على خطاب الاصلاحيين داخل الحكومة فى هذه الأيام كلمات ومصطلحات مثل الاعتدال، ترجيح الحد الأدنى للمطالب الشعبية على الحد الأقصى لها، التحرك والقبول التدريجى، الهدوء الفعال، تقليل حجم الآمال، انتهاء مرحلة التسييس وضرورة التنظير، وما إلى ذلك من هذه المصطلحات.

أما القطاع غير الحكومى والأكثر تهميشا من هذا التيار فقد عمد إلى خطاب نقد الماضى، والتحدث عن تطرف الحركة، والتوجه المتوازن بين مفهومى الجمهورية والإسلامية. فى مقابل هذه الجماعة، ظل الجناح الراديكالى للاصلاحيين متمسكا بشعاراته ومطالبه وغير مستعد للإذعان لسلطة المحافظين. أما أكثر المتضررين من داخل المؤيدين لحركة الاصلاح فى الجمهورية الإسلامية والمقصود بهم القوى القومية الدينية وأفراد مثل أكبر جنجى وعماد الدين باقى، فيريدون من السيد خاتمى التصدى لمعارضى الاصلاح بإرادة أقوى وسرعة أكبر ولغة أكثر حدة وحداثة وضخ دماء جديدة إلى شرايين جسد الاصلاحات الهزيل لأن فشل الاصلاحات ستجعل الجمهورية الإسلامية تواجه خطر الديكتاتورية الشاملة. وتعتقد هذه المجموعة أن الرقى فى السياسة يحتاج إلى جسارة وفدائية ومواجهة وهى مفاهيم موجودة فى معجم السيد خاتمى لكنه لم يخصص لها حيزا كبيرا. والخوف من ضياع كل شئ هو الذى دفع السيد خاتمى إلى محاولة الحفاظ على تلك لانجازات التى تم الحصول عليها حتى الآن.

وكما قال السيد خاتمى نفسه بعد النجاح فى الانتخابات. على الرغم من أوجه القصور، فإن الوضع القائم ليس سيئا، كما افتخر خاتمى بالجمهورية الإسلامية ونجاحاتها وسيوجه جهده من الآن فصاعدا إلى اكتساب الإمكانات غير المستغلة.

إن القواعد السياسية ومنطق النضال البرلمانى يستوجبان على كل نائب أو زعيم منتخب إظهار شجاعة وجسارة أكثر وتقبل المخاطرة السياسية والبعد عن الفكر المصلحى.



وللأسف لم يكن للتوجهات ولا للأقوال ولا للوزارة المختارة من قبل السيد خاتمى سمة من هذه السمات. ولأن الفترة الرئاسية الحالية لخاتمى هى الثانية والأخيرة، فلا ينبغى أن يكون لديه هاجس إعادة الانتخاب، لكن بنية السلطة فى إيران تعبر دائما كما لو أن سيف الإبعاد يهدد رئيس الجمهورية دائماً. ومع أن السيد خاتمى ليس مثل بنى صدر ولا مثل آيات الله شريعتمدارى ومنتظرى وقمى، الا أنه لا يستطيع أن يكون غير مبال بما جرى عليهم. وقد تحدث لأكثر من ثلاثة أشهر لتوضيح الضغوط التى تقع عليه فى حوار عن ضرب وزرائه على الملأ العام.

وبشكل إرادى أو غير إرادى أدى حذر السيد خاتمى فى الدورة الثانية لرئاسته للجمهورية بقدر أكبر مما كان عليه فى الدورة الأولى إلى ظهور قلق عميق لدى مؤيدى الاصلاحات سواء فى الداخل أو الخارج من مفهوم الحاكمية الإسلامية وكانت حصيلة العمل السياسى للسيد خاتمى هى تحوطه فى التعامل الجدى مع المؤسسات الاحتكارية والسلطوية داخل النظام، واختياراته كانت بالتشاور الروحى مع الله بدلا من التشاور مع عباد الله الذين اختارهم هو، وتعجب كثير من المحللين السياسيين من أن مؤيديه يائسون، ومنافسيه مسرورون. ومما لا شك فيه أن هذا النوع من التعامل من قبل السيد خاتمى قد حد من توليد الأزمات المتتابعة على يد المحافظين.

ويتحدث المحللون ومؤيدو الاصلاحات عن هذه الأجواء على أنها ملابسات ضرورية لسياسة الاصلاحات، وكما يتحدثون عن أهمية مواكبة المحافظين للاصلاحات.

إنهم يعتبرون المصالحة والتوازن الفعلى أمر مفيد

للاصلاحات. وعلى الرغم من أن زيادة النجاحات وتحويل (المحافظين الرافضين إلى مؤيدين للإصلاحات) أمر له أهميته حيث يمكن أن يقلل من الضغط الواقع على عملية الاصلاح، لكن منفذو الاصلاحات لا يطمئنون إلى تنفيذ هذه العملية ولا يعتبرون هذا المنحى من الجهود سببا كافيا للتنازلات السياسية المقدمة من زعماء التيار الاصلاحي.

اتساع الفجوة بين قوى الاصلاحيين:

بحكم الأسباب التى ذكرت، سيكون من الطبيعي أن ينشأ انشقاق وتجمعات جديدة وسط السياسيين الحكوميين وغير الحكوميين. وجزء من هذا الانشقاق سينجم عن عملية تقسيم السلطة والرضا من عدمه عن الوضع القائم، وجزء آخر مرتبط بحصيلة عمل السيد خاتمى وتأهب السياسيين لمرحلة ما بعد خاتمى.

وتحظى مرحلة ما بعد خاتمى بأهمية كبيرة بالنسبة للمحافظين الذين ذهبوا إلى الترحيب بها والاستعداد لها من خلال خلق (التيار الثالث) وكذلك تحظى بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للقوى التى مازالت إلى الآن تتجمع تحت راية السيد خاتمى. فإذا تمتع السيد خاتمى بعد انتهاء فترة رئاسته بنفس تأييد الماضى فيستطيع أن يحافظ على صورته السياسية واحترامه المعنوى، وسيكون له قيمة رمزية ومعنوية فقط للاصلاحيين.

وكل من الاصلاحيين والمحافظين ورجلى النظام الأول والثانى أى السيد خامنئى والسيد رفسنجانى، اللذان وضعا أنفسهما فى مرتبة أعلى من التيارات السياسية واعتبرا نفسيهما حاميين لتعددية التيارات، سيكونان منخرطين فى فكرة الإحلال واتخاذ شريك فى اللعبة السياسية والاستعداد للوقت الذى ينزل فيه خاتمى عن مسرح السياسى ويتحول إلى متفرج محترم وربما متفرج ذو نفوذ.

ولم تتضح بعد تأثيرات التعثر فى عملية الاصلاحات والتصالح بين التيارات السياسية على المعادلة السياسية الجديدة بشكل كامل، ويلزم وقت طويل لمعرفة هذه التأثيرات. ومما لا شك فيه أن أبرز نتائج هذه المعادلة هى السكوت السياسى للسيد خاتمى حيال قص أجنحة القوى القومية الدينية وتأثير هذه المصالحة على معنويات أفراد حركة الاصلاح. وكان الانشقاق الأخير فى حزب (مكتب تدعيم الوحدة) أحد نتائج التفسخ الذى وقع بين الاصلاحيين، ومن المتوقع أن يؤدى إلى تكوين مجموعات جديدة أخرى على مدار السنوات الأربع القادمة، ويرى قطاع من القوى الأكثر محافظة داخل جبهة الثانى من خرداد مثل تكتل رجال الدين المناضلين (مجمع روحانيين مبارز)، وكوادر البناء أنه على الأقل قد حقق أهدافه برئاسة المجلس السادس وأن المعادلة السياسية الجديدة مناسبة للحصول على الحد الأقصى من مطالبه.

أما القطاع الأوسط من الإصلاحيين والذى يضم فى الأساس السيد خاتمى وحزب المشاركة الإسلامى، فقد لجأ إلى المعادلة الجديدة لمواجهة الهجوم الشامل للمحافظين وتهديداتهم التى لا تنتهى ويرى أن الوضع القائم أفضل من فقدان انجازات الثانى من خرداد.

ويعتبر تعامل القطاع الراديكالى لجبهة الثانى من خرداد والذى يمثله شخصيات مثل أكبر جنجى وعماد الدين باقى وعليرضا علوى تبار وبهزاد نبوى ومحمد سلامتى وقسم من طلاب مكتب تدعيم الوحدة مع المعادلة السياسية الجديدة تعاملا مزدوجا، فمجموعة المثقفين والصحفيين والجامعيين من هذه الجبهة ذهبت مذهب السيد خاتمى وأسلوبه المعتدل وترى أن الهدوء الناتج عن هذه المعادلة يمكن من ناحية أن يهيئ الفرصة لإعادة النظر فى أساليب الماضى واستراتيجيات وخطط الإصلاح، ومن ناحية أخرى يمثل فرصة لتطبيق برامج الإصلاح وفضح نتيجة أعمال المحافظين على نحو أكبر.

ويعتقد الاصلاحيون أنه نظرا لأن المحافظين يريدون السيطرة فهم غير مستعدين لتغيير أسلوبهم أو نهجهم، وسيكون الوقت لصالحهم، وتقليل ضربات الاصلاح لن توقفهم، ليس هذا فحسب ،بل سيهيئ الفرصة لتجديد قواهم.

المجموعة الثانية من القطاع الراديكالى لحركة الاصلاحات تمثلها شخصيات منفردة أبرزها الآن فى السجون مثل حجة الإسلام عبد الله نورى وأكبر جنجى وعلى أفشارى وعماد الدين باقى.

وقد اتخذ الشقاق والفرقة شكلا اكثر جدية فى القطاع الطلابى. وتتعلق جدية هذا الشقاق والتصدع بماهية وطبيعة الحركة الطلابية من جهة، وبالمكانة السياسية لمكتب تدعيم الوحدة فى الجمهورية الإسلامية من جهة أخرى.

الإنهيار السياسى فى الحركة الطلابية:

بدأ التصدع فى الحركة الطلابية بالجمهورية الإسلامية منذ رئاسة السيد رفسنجانى للجمهورية. إذ أدت التطورات السياسية لما بعد الحرب إلى تغيير سياسات الجمهورية الإسلامية ولحق التأثير بالحركة الطلابية وأدى إلى استبعاد وإقصاء بعض العناصر التى كانت بالماضى فى خدمة النظام داخل هذا الكيان.

وكان أول ضحايا هذا الابتعاد والإقصاء حشمت الله طبرزدى الذى شكل فيما بعد جماعته الطلابية. وثانى الشخصيات والجماعات منوتشهر محمدى ورفاقه، هؤلاء الأفراد والجماعات وجدوا إمكانية للعمل فى السنوات الأولى من رئاسة السيد خاتمى ونظموا مظاهرات سياسية عديدة انتهى اغلبها بهجوم أنصار حزب الله وقوات الباسيج (المتطوعين).

كما زادت أحداث المدينة الجامعية والأحداث التى تلتها من قدرة النظام على وضع حد فاصل بين مكتب تدعيم الوحدة والجماعات الطلابية المتفرقة التى كانت فى وضع

متأزم، وأعطت الفرصة للنظام لقهر الشخصيات غير الملتزمة دينيا والتى لا تنتمى لذات النظام، وكانت قد تسربت إلى الحركة الطلابية الإسلامية . وكانت أحداث (خرم آباد) بداية تفتيت وتدمير مكتب تدعيم الوحدة وتصفية عناصره المتشددين على يد رجالات التيار المحافظ. وأعطى مؤتمر برلين فرصة مجددة لتجدد أعمال التصفية فوق رأس مكتب تدعيم الوحدة.

وقد أدى الضغط الزائد من قبل الأحزاب التابعة لحكومة السيد خاتمى الإصلاحية والتى أيدت المعادلة السياسية الجديدة إلى ظهور تصدع عميق بين الطلاب أنفسهم، وبين الطلاب وزعمائهم، وبين الزعامات الطلابية ومرشديهم الفكريين الذين يشتركون فى التجمعات الطلابية للتحاضر والإرشاد الفكرى، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تمثلت فى إضعاف الدور السياسى لمكتب تدعيم الوحدة على يد المحافظين والجهاز القضائى، والإحباط من حذر خاتمى الزائد عن الحد، حرمان قطاع من الزعامات الطلابية من الإمكانات التى كانت منحت لهم فى الماضى مقابل ولائهم السياسى، والتحول الفكرى والسياسى بين قطاع عريض من الطلاب صوب المعتقدات السياسية اللادينية، وانجذاب عدد من الزعامات الطلابية لهذه المعتقدات.

وكما قلنا سابقا، يجب دراسة التصدع الجديد الذى حدث داخل مكتب تدعيم الوحدة بشكل يرتبط بالماهية العامة للحركة الطلابية مع الماضى التاريخى للمكتب فى نظام الجمهورية الإسلامية.

ويجب القول فيما يتعلق بماهية الحركة الطلابية، أن الحركات الطلابية فى جميع أرجاء الدنيا حركات مثالية ومنادية بالعدالة بشكل عام، لكن نظرا لأن الطلاب ليس لهم مكانة أو موضع فى هرم السلطة، فإن تحركاتهم فى سبيل المناداة بالعدالة والتغيير تؤدى إلى إثارة المجتمع وتهديد السلطة. والطلاب يتمتعون بموقع مؤقت ومرحلى يتحدد بفترة السنوات الدراسية وينتهى بالتخرج، وهذا هو الفارق سواء بين السياسى والرجل الحزبى والطالب، فالأول متواجد بشكل دائم فى الحقل السياسى، ويسعى لاكتساب السلطة، وتطلعاته لا تقتصر على مرحلة واحدة، وعلى العكس فإن مشروعية المطالبة بالعدالة والتغيير لدى الطالب محدودة بتواجده فى الجامعة والانشغال بالدراسة، والطالب السياسى إما أنه عضو فى فرع طلابى لحزب معروف خارج الجامعة أو أنه سينضم بعد الانتهاء من الدراسة إلى الأحزاب السياسية ليسعى إلى تحقيق أهدافه السياسية من خلال هذا السبيل. والنشاطات الطلابية تقتصر على الطلاب وتظهر فى إطار الجامعة حتى ولو كانت مطالبهم تدور حول قضايا اجتماعية لا صلة لها بالحياة الطلابية.

وفيما يتعلق بالماهية التاريخية لمكتب تدعيم الوحدة، فيجب أن يتبادر إلى الذهن أن هذا الكيان قد ظهر بعد عملية احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية بتأييد من رجال الدين وكأداة للدولة، وكان واحدا من الشركاء التنفيذيين لرجال الدين فى جهود تنقية الجامعيين من القوى العلمانية واليسارية والليبرالية فى عقد الثمانينيات فيما عرف بأحداث الثورة الثقافية.

وتعين على طلاب نهج الإمام بعد حادثة احتجاز الرهائن أن يعودوا إلى الجامعات، كما أصبحوا من المؤسسين لمكتب تدعيم الوحدة، وتولوا أدوارا جديدة فى النظام. والمكتب الذى ظل لفترات له دور رئيسى فى قمع الطلاب والأساتذة المعارضين للنظام كان قد تقلص دوره فى السياسات الحزبية للجمهورية الإسلامية بعد انتخابات مجلس الشورى الرابع. تقلصه هذا قرَّبه للجناح اليسارى للجمهورية الإسلامية من ناحية النظرة الفلسفية والسياسية، وأدى تقارب مكتب تدعيم الوحدة مع تكتل رجال الدين المناضلين ومنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية وبعض العناصر القومية الدينية إلى تحول هذا الكيان (مكتب تدعيم الوحدة) إلى ثقل سياسى يعتد به بين الأحزاب السياسية مع عودة الجناح اليسارى إلى المسرح السياسى فى ١٩٩٧. واليوم بعد أربع سنوات من ملازمة الإصلاحيين ومرافقتهم ودخول بعض من عناصر المكتب فى السلطة (خمس أعضاء فى مجلس الشورى، ومرشح لرئاسة الجمهورية، وعدد كبير من الوجوه السياسية البارزة فى الأحزاب الجديدة مثل حزب المشاركة ومجاهدى الثورة الإسلامية وغيرهما) وضع مكتب تدعيم الوحدة فى موقف بالغ الحساسية، وقد أرجع كل من المسئولين الحكوميين، والمحللين السياسيين الأيديولوجيين والناشطين السياسيين التصدع الجديد الحادث فى مكتب تدعيم الوحدة إلى اختراق العدو له (رؤية آية الله خامنئى وآية الله رفسنجانى، وصحف الجناح اليمينى مثل رسالت، كيهان، جمهورى إسلامى) أو إلى التأثر بأفكار الديمقراطية الاشتراكية (رؤية أميرمحبيان) أو إلى اختراق القوميين والعناصر الأجنبية له (رؤية حسين شريعتمدارى) أو الضعف التنظيرى والسياسى (سعيد حجاريان) أو إلى مجموعة متداخلة من العوامل المتفرقة شخصية واجتماعية وغيرها (نيماراشدان).

التحليلات الأخيرة عن التصدع الحادث داخل مكتب تدعيم الوحدة سواء من الرؤية الخارجية أو الرؤية الداخلية والفكر النفعى ترى أنه يعبر عن معارضة صريحة للنظام. والمجموعة المنشقة تمثل المعارضة الخارجة عن النظام، وتتحدث كذلك عن الحركة الطلابية ودورها والتطورات الداخلية فى المكتب، وحصيلة أعماله الانتقادية للتيار المحافظ وربما لايكون لديها وعى كاف بطبيعة مكتب تدعيم الوحدة ولا دوره التاريخى والمجتمعى فى نظام الجمهورية الإسلامية، ولقد تناست أن هذا المكتب ليس منظمة ثورية تماما ولا هو منظمة تستند إلى حركة طلابية مستقلة على النحو الذى شاهدناه فى

العقدين الأخيرين من الحكم البهلوى.

وكانت أغلب التحليلات المدافعة عن الحركة الطلابية فى الثلاث سنوات الأخيرة لا تراعى الجانب التاريخى وتخلو من دقة التحليل. وأغلب هذه الكتابات والأحاديث كانت ذات جانب دعائى حزبى ولا ينبغى أن نساويها بالتأريخ والتحليل العلمى، وتدعى الغالبية بأن الحركة الطلابية فى إيران كانت دائما مؤيدة للاصلاحات. وهذا التعبير يصح فقط فيما يتعلق بقسم من الحركة الطلابية فقط وفى مرحلة تاريخية معينة. فمن ناحية الرؤية الفكرية كانت الحركة الطلابية فى العهد البهلوى معادية للاصلاح فيما عدا فترتى رئاسة الدكتور مصدق والدكتور أمينى للوزارة.

وفى أواخر عقد الستينيات تحولت الحركة الطلابية بالفعل إلى فرع من حركة الميليشيات المناهضة للحكومة البهلوية وكانت الرؤية النظرية لهذه الحركة فى عقد السبعينيات تجاه الاستبداد وأساليب مجابهته رؤية ثورية تماما.

ودعا الكبت الذى سيطر على المحيط الثقافى والسياسى فى عقد السبعينيات القطاع الدينى من الحركة الطلابية الإيرانية إلى التكاتف والتوحد الفكرى مع القطاع العلمانى واليسارى للحركة، لم يستطع القطاع الدينى فى الأساس أن يكون له مكان فى المعسكر الفكرى اليسارى، ولم تكن معاداة الاستبداد والاستعمار والإمبريالية الأمريكية شعارات أصيلة للحركة اليسارية فحسب، بل كانت كذلك للطلاب الإسلاميين السياسيين.

وفيما يتعلق بماضى مكتب تدعيم الوحدة يجب أن نتذكر أن المكتب هو منظمة لتمركز نشاطات الجمعيات الإسلامية الطلابية فى جامعات الجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تكون عناصر غير ملتزمة قد دخلت إلى هذه الجمعيات عن طريق التحايل، لكن هذه الجمعيات فى التحصيل النهائى لها قلاتر قوية تحول دون دخول الطلاب العلمانيين أو غير الملتزمين.

هذا المكتب فى مجمله كان فى خدمة النظام، ويعمل بتصريح منه وبرأس مال وإمكانات النظام. وتنحصر دعوة الإصلاح فى هذا المكتب وفى الجماعات المندرجة تحته فى حدود الإصلاحات الداخلية ولا تتعداها للإصلاحات خارج المكتب ولو كانت غير ذلك فلن تقدم له حكومة الجمهورية الإسلامية الدعم اللازم لبقائه مثلما فعلت مع العناصر مستقلة الفكر أمثال طبرزدى ومنوتشهر محمدى هناك. مجموعة أخرى من محللى التصدع الحادث فى مكتب تدعيم الوحدة وهم من المحيطين بالسلطة فى الجمهورية الإسلامية، هذه المجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعتين فرعيتين: الاصلاحيين والمحافظين. ويحاول الاصلاحيون إعادة هذا الطفل الغاضب الفار الذى كان ينوى ترك المنزل إلى أحضان أسرة الإصلاحات الحكومية من خلال النصح والإرشاد، أما المحافظون فيسعون بأساليب التنبيه والتهديد إما إلى إعادة هذا الطفل اليائس المحبط إلى دار الشريعة أو حرمانه من ميراث النظام.

فى هذه المرحلة التاريخية الحساسة يواجه مكتب تدعيم الوحدة تساؤلا هو: هل يجب أن يظل كمنظمة طلابية أم يحافظ على ارتباطه العضوى بالمؤسسات السياسية للجمهورية الإسلامية؟ وهل يجب أن يظل المكتب على دوره السياسى السابق فى دعم وتأييد سلطة النظام أو بعض من أجنحته بحكم أنه أكبر التشكيلات الطلابية فى إيران أم أنه سيتحول إلى هيئة مستقلة عن السلطة ؟

منذ انتخاب السيد خاتمى فى عام ١٩٩٧ وحتى الآن، لعب مكتب الوحدة دورا بالغ الأهمية والحساسية، بالرغم من أنه قد وقع تحت ضغوط وحملات متعددة من قبل التيار المحافظ، الهجوم على التجمعات الطلابية، مثل الهجوم الوحشى على طلاب المدينة الجامعية فى تبريز وثكنات الطلاب فى طهران، التعامل القمعى مع معسكر مكتب تدعيم الوحدة فى خرم آباد، حالات الاعتقال العديدة والمستمرة للطلاب بشكل جماعى وفردى، الحبس والتعذيب وإجبار على افشارى على الاعتراف بالتهم الموجهة إليه. قمع الطلاب غير المرتبطين بمكتب الوحدة مثل جماعات منوتشهر محمدى وحشمت الله طبرزدى.

وكانت لهذه الهجمات المدبرة من قبل المحافظين بغرض إضعاف مكتب الوحدة تأثير عكسى على نفوذه ومدى تواجده، كما أدت إلى أصولية طلابية ونزعة استقلالية لقطاعات من الحركة الطلابية.

النتائج:

واجهت الجمهورية الإسلامية مثل أى نظام آخر فى الماضى والحاضر، فى سبيل الحفاظ على سلطتها، مشكلات داخلية وخارجية بعضها ناجم عن عوامل خارجية وداخلية والبعض الآخر ناجم عن طبيعة أداء النظام وماهيته السياسية والدينية.

تأسس نظام الجمهورية الإسلامية منذ اليوم الأول كنظام دينى بسلطة مطلقة وأحادية لرجال الدين، وطبيعة النظام هذه فى حد ذاتها كانت إحدى عوامل التفرقة فى المجتمع الإيرانى.

كما أن عملية التأكيد على إسلامية النظام وإضعاف العنصر الجمهورى فيه منذ الأيام التالية على التأسيس قد وضعت هذا النظام فى منوال صاعد لخلق الفرقة والشقاق بين الإيرانيين. فهناك تصدع بين المتدينين وغير المتدينين، وبين المسلمين وغير المسلمين، بين الشيعة والسنة، بين العلمانيين وغير العلمانيين، بين الأنا والآخر. إن المتسابقين على السياسات غير الديمقراطية يوما بعد يوم نراهم قد أجبروا ركابا أكثر على الهبوط من القطار الذى كان قد تحرك من محطة ثورة سياسية شعبية، وكانت حركة الدعوة للإصلاح محاولة لإعادة الركاب غير

الراضين إلى القطار، بل إعادة القطار نفسه من الطرق الخاطئة.

إن أي نظام لديه هذه الإمكانية لو بادر بالاتجاه إلى الموضع السليم، واصلح انحرافاته وحال دون انهياره وسقوطه المحتمل، فإن العودة صعبة تماما. ولو أن تحول الركاب عن القطار ناشئ عن الخدمات المعروضة فيه، فإن إعادتهم إليه أمر يحتاج إلى تخطيط ولكنه ممكن. أما إذا كان سائقو القطار ليس لديهم أدنى شك فى تحديد جهتهم وصحتها، وكان مقصد الركاب لا يتفق مع مسار السائقين، وعدم رضا الركاب ليس ناتجاً من رداءة الخدمة وإنما من طبيعة انعدام الأمن وعدم رضائهم بالقطار، فإن إعادة الركاب إلى القطار أمرا ليس سهلا، خاصة لو أن هؤلاء الركاب يبحثون إلى الآن عن قطار ومقصد آخر، فى مثل هذه الحالة ستزداد الفجوة أكثر بين السائقين والركاب.

هل مثل هذا النموذج مع الفارق يعبر عن مستقبل إيران؟

هناك مقولة متكررة تقول بأن الجمهورية الإسلامية تشكل مجموعة من التناقضات، ليس هذا فحسب، بل إنها فى العقدين الماضيين قد انخرطت فى جدل أشبه ما يكون بعمليات منظمة ضد الذات. هذه الجمهورية كان من المقرر لها أن تؤدى إلى تدعيم إيمان ومعتقدات الشعب المسلم، فى حين أن حصيلة أداء هذا النظام قد فاقمت من معدل البعد عن الدين وعدم الالتزام، بل ومعاداة الدين أيضاً.

وكان من المعتقد أن تأسيس الجمهورية الإسلامية سيقضى على الإدمان والفحشاء والكذب والنفاق والفساد، لكن كل واحدة من هذه الظواهر توجد فى المجتمع الإيرانى اليوم بمعدل أكبر وعمق أكثر وبمدى تخريبى أوسع انتشارا وبأنماط أكثر حداثة.

وأدى نظام الحكم الإسلامى والحاكمية السياسية للدين إلى علمنة المضامين والقوانين الدينية، وعمليا جُرت الدين إلى نطاق النفعية والعلمانية. إن الانهيار السياسى الجديد فى أوساط الإصلاحيين والطلاب والنخب فى الجمهورية الإسلامية لا يمكن أن يكون غير متأثر بالعمليات التى ذكرناها.

ولعل ما يجعل مثل ذلك الانهيار خطيرا هو اقترانه بتهاوى أكثر عمقا وجدية فى مشروعية النظام. إن انهيار مشروعية الإسلام السياسى سيقترن بالبحث عن بديل سياسى له.

ولقد بين التاريخ السياسى العالمى أن إمكانية إسقاط نظام ديمقراطى قوى عسكريا من الخارج ضئيلة للغاية حتى لو تعرض لهجوم، وعلى العكس فإن إمكانية إسقاط نظام قوى عسكريا وغير ديمقراطى تكون من الداخل أكثر من الخارج حتى لو كانت التحركات الخارجية محدودة.

ولو أن الجمهورية الإسلامية مثلما يدعى زعماؤها لها الخاصتان، فعلينا أن نسأل لماذا إذاً كل هذا الخوف والقلق من الاختراق الخارجى وتآمر العدو. لو لم تكن هذه المخاوف من الضعف العسكرى والسياسى، فإنها غير مرتبطة بطبيعة تفهم الزعماء السياسيين المحافظين والإصلاحيين لاحتياجات المجتمع، والرغبة فى المحافظة على السلطة، والقلق من انهيار أعم وأوسع انتشارا. بمعنى نزول قطاعات شعبية أكبر من قطار النظام مما يؤدى إلى فقدان المشروعية السياسية وسط طبقات أعرض.

إن مشكلة المحافظين فى إدراك الانهيار السياسى الجديد تكمن فى ان قلقهم من فقدان الاحتكارات الاقتصادية والسياسية التى كانوا قد اكتسبوها على مدار العقدين الماضيين يؤدى بهم الى اعتبار أى لون من التعارض معهم أمر خارج عن النظام. ومشكلة الإصلاحيين فى هذا الشأن تكمن فى أنهم، على الرغم من اجتهادهم لإجبار المحافظين على التخلى عن السلطة وتعديل معتقداتهم التى تميل للعنف فهم فى نفس الوقت يجب أن يكونوا قلقين من جاذبية القوى والشخصيات والأفكار العلمانية. على الرغم من أن الإصلاحيين دائما ما يرفعون شعار (إيران لجميع الإيرانيين) لكن مازال إلى الآن حشد من الإيرانيين لا يجدون مكانا فى تعريفهم للديمقراطية التى يعدونها أساس دوام واستمرارية نظام الجمهورية الإسلامية.



حتى السيد خاتمى الذى لم يعد هناك موضع شك فى جديته وصدقه وصراحته فيما يتعلق بالإصلاحات داخل الجمهورية الإسلامية، لم يتحدث على الإطلاق عن القيود التى وضعها دستور الجمهورية الإسلامية على حقوق مجموعة من المواطنين الإيرانيين، وكان تأكيده دائما منصباً على تعظيم الاستفادة من المتاح فى الدستور.

وعباس عبدى كأفضل ناقد إصلاحى لديه نفس الاعتقاد فى أن الديموقراطية والإصلاح يمكن أن يخرجا للإيرانيين من داخل نفس الدستور. ويأتى ضعف هذه الفكرة وفسادها من أنه بدلا من التعامل التاريخى والتحليلى لمتون الدستور، وبدلا من الإدراك النقدى للذات، وبدلا من دعوات جميع الإيرانيين لمائدة المشاركة السياسية، يسعى الاصلاحيون الحكوميون إلى انتهاج أساليب أكثر اعتدالا، يستساغ طعمها بالنسبة لمعارضى النظام (العلمانيين) وكذلك بالنسبة لمعارضى الإصلاحات (المحافظين).

إن انعدام الإدراك النقدى لفلسفة الدستور والقوانين العنصرية المتضاربة يدفع الإصلاحيين بشكل متزامن، مع رفض التفسيرات الحادة العنيفة لدى المحافظين لبنوده ، إلى التغطية على التناقضات الموجودة فى ذات الدستور أيضا، وكذلك تناسى الظلم والعسف الذى وقع على المواطنين غير المنتمين للنظام على مدار العقدين الماضيين بحكم مقتضى هذا الدستور.

حكومة خاتمي الثانية: الاقتصاد، ما ينبغي وما لا ينبغي

فرهنك توسعة (ثقافة التنمية) ديسمبر ٢٠٠١

مما لاشك فيه أن المتطلبات الاجتماعية والاصلاحات السياسية والثقافية، فضلا عن النهوض بالمجتمع المدنى، عوامل فى مجموعها تجعل حكومة خاتمى الحالية مختلفة عن سابقتها، ومع تعاظم المتطلبات المجتمعية وتوجه الاهتمام العام إلى المشكلات الاقتصادية. خاصة فى السنة الأخيرة يتبادر إلى الذهن المقارنة بين الوضع الحالى وأوضاع سنوات تطبيق الخطتين الأولى والثانى فيما عرف بمرحلة التعمير (فترة حكم رفسنجانى).

إن الاهتمام بالمتطلبات الشعبية المتراكمة المتأخرة وانعكاساتها أثناء الشهور الأخيرة على مختلف المستويات الاجتماعية كالرأى العام، والصحافة، والانتخابات والترشيحات لرئاسة الجمهورية، ونواب المجلس وتأثير ذلك على طبيعة تشكيل الحكومة، كل ذلك يبين مدى الأهمية الخاصة لهذا الأمر فى إيران.



ومن المعلوم أن السيد رفسنجانى رئيس الحكومة فى وقت تطبيق الخطة التنموية الأولى كان قد وصف حكومته بحكومة البناء والتعمير، بشكل يجعل هدف جميع السياسات والمخططات هو اصلاح الدمار الناجم عن سنوات الحرب المفروضة الثمانية فى ظل خطة موسعة للاصلاح الاقتصادى.

ولعل البحث المقارن للأوضاع الاقتصادية الإيرانية من خلال توضيح أهداف وسياسات الحكومة، الإمكانات والقدرات، والعقبات فى هاتين المرحلتين وتحليل أسباب فشل الخطتين الأولى والثانية، كل ذلك يسهم بدور ما فى تبصير الرأى العام الإيرانى، وتعديل حجم المطالب المتسارعة والمتزايدة.

وهذا المقال يدور حول العناصر التى شكلت المحاور الأساسية فى الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، وتم تعديلها إلى حد ما فى الخطة الخمسية الثالثة، ويمكن ادراجها تحت مسمى اتجاهات عملية الاصلاح الاقتصادى وهى:

١ - الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية.
٢ - الخصخصة على المستوى التطبيقى.
٣ - الاستثمارات الخارجية، الانفتاح الاقتصادى والدعم.
٤ - حصيلة الضرائب والانفتاح الاقتصادى.
٥ - التشغيل.
٦ - النفط والاصلاح الاقتصادى.

ويمكن توضيحها بالتفصيل كالآتى:

١ - الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية (القطاع الخاص):

حظت الخصخصة كأحد الأهداف الكبيرة للإصلاحات الاقتصادية الإيرانية بإهتمام خاص من المخططين فى مسودة الخطة الثالثة للتنمية بمختلف أقسامها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك فى الخطتين الأولى والثانية. وكان من البديهى لمواصلة سياسة منع تأسيس الشركات الحكومية الجديدة وخفض دور الدولة فى خطة التنمية الثالثة أن يكون هذا مقترنا بتفهم المخططين لأهمية ومكانة سياسات الخصخصة بوجه عام.

وفى هذا الشأن ورد فى ملحق المادة الرابعة، البند الأول من الفصل الثانى، من مسودة الخطة التنموية الثالثة ان السماح بتأسيس الشركات الحكومية الجديدة يكون فقط بموافقة مجلس الشورى الإسلامى، وفى الحالات التى يجوز فيها التأسيس من خلال اللوائح الموضوعة للشركات يكون تأسيس شركات جديدة بتصديق من مجلس الوزراء، كما ورد فى البند (و) من نفس المادة أن تداول الأسهم فيما يتعلق بهذه الحالات يكون معفيا من الضرائب.

بالاضافة إلى هذا، جاء الفصل الثالث من لائحة الخطة التنموية الثالثة تحت عنوان: إيداع الأسهم وإدارة الشركات الحكومية، وجاء الفصل الرابع تحت عنوان: تنظيم الاحتكارات والتنافس فى النشاطات الاقتصادية.

وبتوضيح أكثر تتم عملية الخصخصة فى إيران من خلال استخدام الآليات الإجرائية التالية: بيع أسهم الشركات، إلغاء الاحتكار الحكومى فى تقديم خدمات البريد، إنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات العامة والخاصة، وكذلك الاحتكار فى مجال نشاطات وزارة الزراعة ومن بينها شراء وتعبئة الشاى، وكذلك أعمال نقل البضائع، ونقل المسافرين بالقطارات، وانتاج وتوزيع الدخان وعمليات تكرير البترول، ونقل المواد النفطية ومشتقاتها الرئيسية والفرعية، وإلغاء قانون احتكار التأمينات على الأجهزة التنفيذية.

٢ - الخصخصة على المستوى التطبيقى:

بغض النظر عن مجموعة التحليلات التى تستند إلى أسس أيديولوجية، والتى تعتبر أن سياسة الاصلاح الاقتصادى والخصخصة تأتى فى إطار أهداف وسياسات سلطوية من قبل النظام الرأسمالى والمنظمات الدولية مثل (منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى)، فإن الوقوف على آراء مجموعة المحللين الذين يستندون فى رؤاهم إلى

النتائج الفعلية للخصخصة خلال السنوات الأخيرة يبين لنا بشكل عام فشل سياسات الخصخصة فى إيران، ولتوضيح هذه النتيجة سنلقى بنظرة إجمالية على نتائج عملية الخصخصة وسياسات تشجيع القطاع الخاص على الاستثمارات الصناعية وخلق فرص العمل.

فعلى مدار العام الماضى شهدنا لعدة مرات مظاهرات الغاضبين من عمال المصانع والمنتجين أمام مبنى رئاسة الجمهورية ومختلف الهيئات المعنية بسبب تأخر دفع الأجور أو البطالة أو تضرر المنتجين من الاستيراد العشوائى وانخفاض قيمة المنتج الداخلى.

وقد أدى الافتقار إلى الطرق القانونية المناسبة لحل هذا النوع من المشاكل، وعدم تلبية مطالب المتضررين إلى وصول الأوضاع إلى مرحلة الأزمة إلى درجة أننا شهدنا هجوم الغاضبين على مجلس الشورى الإسلامى لأول مرة منذ ثلاثة وعشرين عاما، وحدث ذلك فى يوم الأحد ٢٠٠١/٧/١٦، ويعتقد الخبراء أن هذه الأحداث تأتى نتيجة لفشل سياسات الخصخصة على مدار خطة التنمية، وأشاروا فى تحديد جذور هذه الأحداث إلى عوامل عديدة مثل تذبذب قيمة العملة الصعبة، تحصيل ضرائب مرتفعة من المنتجين، الاستيراد العشوائى للسلع الأجنبية، وقد أعلن على رضا محجوب سكرتير عام نقابة العمال والنائب عن دائرة طهران فى إحدى جلسات مجلس الشورى الإسلامى:

إن عمال المصانع قد هاجموا مجلس الشورى الإسلامى بسبب عدم تقاضيهم أجورهم لمدة أحد عشر شهرا وعدم تلبية مطالبهم.

ومما لا شك فيه أن الاعتراضات الشعبية لو لم تلق استجابة من الحكومة ستتحول خلال الشهور القليلة المقبلة فى حالة اتساع مداها إلى معضلة حقيقية للحكومة الإيرانية.

على مدار السنوات الأربع الماضية، بالاضافة إلى ما هو موجود من حجم ضخم من القوانين المعوقة، ألحقت التوترات السياسية ونزاعات القطاع الخاص أضرارا بالغة بعملية الاستثمارات، ليس هذا فحسب، بل أدت كذلك إلى دفع معظم المستثمرين إلى الهروب خارج إيران، لدرجة أن التقارير الرسمية وغير الرسمية تشير إلى أن الإيرانيين قاموا باستثمار مباشر فى تركيا بما يزيد قيمته عن ١٢ مليار دولار وأن أكثر من ثلاثة آلاف شركة إيرانية قد سجلت فى الإمارات العربية المتحدة، وقد نجم تزايد هروب رؤوس الأموال فى الأربع سنوات الأخيرة عن اشتعال الصراعات الحزبية والتوترات السياسية الداخلية التى أخلت بمجال أمن الاستثمارات.

كما يعد تطبيق القوانين بالأثر الرجعى أحد مشكلات نمو استثمارات القطاع الخاص، فعندما لا يستطيع مستثمر سواء كان إيرانيا أو أجنبيا الوثوق فى القوانين الحالية ولا يعرف أى مصير ينتظر استثماراته، فمن الطبيعى أن يشعر أن استثماراته تواجه مخاطرة غير قابلة للحسبان وبالتالى يبتعد عن الاستثمار فى إيران.

وتوجد بحوث كثيرة حول عدم استقرار السياسات النقدية الإيرانية ونتائجها المدمرة، ولا نرى حاجة لتكرار الحديث عنها فى هذا المقال ونكتفى بذكر أن إيران وضعت فى مستوى العراق والسودان من حيث تذبذب السياسات النقدية بالرمز E. وتعد إيران واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط تذبذبا فى السياسات النقدية.

ونكتفى، فى الاشارة إلى تضارب مخططى البرامج الاقتصادية، بالقول أنه خلال الأربع سنوات الماضية كان يسيطر على الادارة الاقتصادية أربعة توجهات اقتصادية من المركزية الشديدة إلى الاصلاح والانفتاح مرورا بالاقتصاد المختلط واقتصاديات القطاع العام.

كل هذه العوامل السابقة تضافرت وأدت إلى عدم احراز سياسات الخصخصة لنجاحات قوية على الرغم من مرور عقد كامل على تنفيذها.

٣- الاستثمارات الخارجية، الانفتاح الاقتصادى والدعم:

بدأت سياسات الانفتاح الاقتصادى فى إيران مع بداية فترة رئاسة هاشمى رفسنجانى تظهر فى معظم بنود الخطة الخمسية الأولى ثم الخطة الخمسية الثانية، واستمرت كذلك فى فترة رئاسة خاتمى بسياسات إلغاء الدعم، وكان الدعم على الغذاء خطوة أساسية فى سبيل توحيد سعر الصرف، لكن منذ بداية العام الماضى وسياسة الانفتاح الاقتصادى تتحرك بشكل بطىء. ولقد كان لإلغاء الدعم بكونه أهم وأصعب الخطوات فى عملية تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى نتائج عديدة على الاقتصاد الإيرانى منها أنه سيؤدى إلى خلق نسبة تضخم تبلغ ٢٠٠٪ فى أفضل الأحوال و٦٠٠٪ فى أسوئها، وهذا المعدل الكبير من التضخم لا يمكن تجنبه فهو نتيجة حتمية لإلغاء الدعم، لكن بعد المرحلة الانتقالية تصل الدول عادة إلى مرحلة من الاستقرار النسبى، وهذا بالطبع مرتبط باتخاذ سياسات متوازنة، وقيام الحكومة بإجراءات محددة فى إطار إصلاح البنية الادارية ومواصلة الاصلاحات النقدية والمالية. وكان إلغاء الدعم فى عهد الرئيس رفسنجانى يتم فقط فى اطار الاصلاحات النقدية دون الاهتمام بالاصلاحات الأخرى مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم بشدة.

يجب أن نذكر بأن الشرط الأساسى لنجاح سياسات الانفتاح الاقتصادى هو خلق نظام ضريبى فعال. فعندما تقوم الدولة بإلغاء الدعم وفي الوقت نفسه لاتستطيع وضع نظام ضريبى ناجح لإعادة التوزيع العادل للثروة والدخل فى هذه الحالة ستتسع الفروق الطبقية ويكون هذا مقدمة لخسائر اجتماعية عديدة.

إن القرارات التى اتخذت فى الأشهر الأخيرة، وخاصة فى مجلس الشورى الإسلامى فى شأن تقديم الدعم المباشر، على الرغم مما يشوبها من نقاط غموض كثيرة، تشير إلى إدراك النواب لأهمية الموضوع، ولكى نصل إلى نتيجة مناسبة يستلزم ذلك إجراءات واعية كثيرة.

فى هذا الصدد طرح مجلس الشورى الإسلامى العام الماضى مشروع قانون الاستثمارات الأجنبية، وجدير بالذكر أنه بعد معارضة مجلس صيانة الدستور للمشروع وملاحظاته العديدة عليه والتى وضعت كذلك فى حالة من الغموض، تم تعميق فكرة أن الاستثمارات فى إيران غير آمنة، فضلا عن نسبة مخاطرة لا يمكن تحملها.

٤- حصيلة الضرائب والانفتاح الاقتصادى:

يثبت تفحص العملية المتصاعدة لنمو تحصيل الحكومة للضرائب من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٩٤ وحتى فيما بعد ذلك

أن عملية الانفتاح الاقتصادى فى إيران تسير على عكس إجراءات الانفتاح الاقتصادى فى الدول الغربية أو بقية الدول التى تسير على درب التنمية الاقتصادية، وذلك لأنه اثناء تنفيذ خطتى التنمية الاقتصادية الأولى والثانية لم تنخفض الضرائب، ليس هذا فحسب، بل على العكس أكدت الحكومة على دور وأهمية الضرائب كمصدر للدخل لتنفيذ نشاطاتها الاقتصادية.

وأكد الرئيس هاشمى آنذاك على أن تحصيل الضرائب له نفس أهمية الصادرات النفطية، وطبقا للاحصائيات الرسمية كان المفروض أن الضرائب المستحقة على الدخل التجارى فى الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٩ تبلغ ٢,٩٨٦ مليار ريال ولكنه وصل فى عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ إلى ٢١٨٠ مليار ريال، وتبين الأرقام المعلنة أن الحكومة الإيرانية قد قامت بجهود ناجحة فى اتباع سياسات تحصيل الضرائب منذ عام ١٩٨٩ وما بعدها.

وتمثل الضرائب، كأحد مصادر الدخل الحكومى عند هاشمى، حالة تعارض واضح مع الانفتاح الاقتصادى واستراتيجيات تحجيم القيود.

٥ - التشغيل:

التشغيل عملية تتأثر بكثير من العوامل من بينها معدل النمو السكانى، معدل نمو الناتج الاجمالى، ومعدل نمو وتراكم رأس المال.

وتبين البحوث التى أجريت فى الفترة ما بين عام ١٩٧٩ - ١٩٩٧ أن معدل نمو التشغيل قد اقترن بتذبذبات كثيرة وحالة واضحة من عدم الثبات. وترجع أسباب هذا الأمر إلى عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة داخلية وخارجية، ويعتبر الاعتماد الزائد عن الحد على الدخل النفطى أحد هذه العوامل، فى عام ١٩٩٠ زادت العائدات النفطية لإيران بنسبة ٢٠٪ عن السنة السابقة، وكذلك زاد معدل نمو الناتج المحلى من ٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ١٢,١٪، و فى العامين التاليين انخفض معدل نمو الناتج المحلى لأقل من النصف، وفى عام ١٩٩٤ مع الانخفاض العالمى لسعر النفط، انهار معدل نمو الناتج المحلى إلى ١,٦٣٪، ومنذ ذلك الحين حتى نهاية الخطة لم يصل معدل نمو الناتج المحلى أبدا إلى المعدل المستهدف فى الخطة التنموية وأثر ذلك بالسلب على حجم العمالة المحلية. كما أن هناك عوامل أساسية أخرى كالقدر غير المناسب من الاهتمام الذى يوليه المخططون الاقتصاديون لطبيعة فرص العمل (الاهتمام بقطاع الخدمات وهو عادة قطاع حكومى وسيط ومركزى).

أما عن العامل الآخر الذى ذكرناه، فتشير الاحصائيات إلى أن نسبة العمل فى القطاع الصناعى من مجموع العمل فى إيران قد انخفضت من ١٩٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٣٪ عام ١٩٨٦، وبتحسن طفيف زادت فى عام ١٩٩٦ إلى ١٧٪، فى حين أنه فى الفترة ما بين عام ١٩٨٩ - ١٩٩٦ شكل قطاع الخدمات ما يقرب من ٤٧,٨٪ من قوة العمل الإيرانية و٨٠٪ من هذا النوع من العمل يتركز فى المدن.

كذلك تركيب الهرم العمرى السكانى من المشكلات الأخرى التى يجب الاهتمام بها فى مخططات التنمية فيما يتعلق بعملية التشغيل.

ففى عام ١٩٨٦ شكل الصبية والأطفال دون سن الخامسة عشرة ما يقرب من ٤٥,٥٪ من مجموع السكان الإيرانى، وفى عام ١٩٩٦ انخفضت هذه النسبة إلى ٣٩,٥٪، مما جعل من المحتم أن يتزايد عدد الباحثين فى عمل بداية من عام ١٩٩٨ ويبلغوا ٧٢٥ ألف نسمة.

من البديهى أن حل أزمة البطالة يستلزم تغيير توجهات مديرى التخطيط الاقتصادى ودفعهم إلى زيادة نسبة العمل فى القطاع الصناعى والزراعى مقارنة بقطاع الخدمات، وتغيير نسب التوظيف بين القطاعين الحكومى والخاص، وتغيير التوجهات الغالبة على الاختيارات الرأسمالية فى برنامج التنمية مع الاهتمام بنمو عملية التشغيل بشكل يتناسب مع تركيب الهرم العمرى للسكان.

٦ - النفط والاصلاحات الاقتصادية:

يعمل الاعتماد على العائدات النفطية فى كثير من الدول كسيف ذى حدين، وعملت هذه الظاهرة على تعظيم وتعميق تدخل الأجانب فى الشئون الداخلية، وظهور الدولة الاحتكارية، والمركزية، وعدم نمو القطاع الخاص وغيره.

فى عام ١٩٩٦ نتيجة لارتفاع السعر العالمى للنفط زاد دخل إيران من العملة الصعبة من ١٥,١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٩,٢ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٢٧٪، لكن فى عام ١٩٩٧ وهى أولى سنوات حكومة خاتمى انخفضت عائدات صادرات النفط إلى ١٥,٤ مليار دولار، وانهارت العائدات النفطية الإيرانية إلى رقم لم يحدث من قبل فى عام ١٩٩٨، إذ انخفضت إلى ٩,٩ مليار دولار وحدث عجز فى الميزانية مقارنة بعام ١٩٩٦ قدره ٤٨٪، وواجهت حكومة خاتمى عجزا فى الميزانية يبلغ ٩,٤ مليار دولار.

من البديهى أن يؤدى انخفاض سعر النفط كأهم مصادر الدخل الحكومى إلى ايقاف أو تأخير كثير من السياسات والبرامج الموضوعة فى خطة التنمية، وفى المقابل مع زيادة عائدات النفط فى عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ واجهت الحكومة الإيرانية فائضا نقديا بلغ ٧ مليارات دولار وآثاره التضخمية لا تخفى على أحد.

وبغض النظر عن الأبعاد الكبيرة لمسألة النفط والدخل الناتج عنها، فإن مواجهة التضخم الناجم عن هذا الدخل من المشكلات الأساسية المطروحة على الصعيد الاقتصادى الإيرانى، وقد شكلت عائدات النفط فى الموازنة المقدمة من الحكومة عام ٢٠٠٠ حوالى ٥٠٪ من عائدات الدولة. ويؤدى الدخل المتحصل من عملية بيع النفط إلى زيادة حجم ميزانية الدولة وزيادة التضخم بها وذلك راجع إلى عدم وجود انتاج داخلى يماثل هذا التدفق النقدى. وعلى هذا فإنه كلما زاد دخل النفط زادت الميزانية بنفس القدر وأصبحت احتمالات ارتفاع معدلات التضخم أكبر. بالإضافة إلى أننا يجب ان ننتبه إلى نفقات الحكومة فى أى مجالات تبذلها. فلو أن هذه النفقات ستوجه لزيادة انتاج السلع التى يحتاجها الناس، فلن يحدث تضخم، ليس هذا فحسب، بل إنها ستكون مكافحة للتضخم. لكن لو كانت النفقات على شكل مساعدات لا ترد، ومخصصات لزيادة المرتبات والدعم المباشر فلا شك سيحدث التضخم وسترتفع الأسعار دون ضابط، وهو الوضع الذى واجهناه فى السنوات الأخيرة ومازلنا.

إن زيادة العائدات النفطية فى الثلاث سنوات الأخيرة، فى فترة السيد خاتمى والآثار والنتائج الايجابية لسياسة نبذ التوتر على مختلف الأصعدة السياسية الداخلية والخارجية ينبغى أن تدفع رجال الدولة لمواصلتها وتعميقها، لكن لا ينبغى إغفال الأخذ فى الاعتبار بالتجارب التاريخية لإيران والتى تشير بشكل قاطع إلى الطبيعة المتذبذبة لهذا المنتج (النفط) وما يلحق به من ضرر من جراء التحولات وردود الأفعال الدولية.

ويجب تركيز الاهتمام العام البعيد المدى لدى الحكومة والسياسيين فى الحاضر والمستقبل على تخفيض حجم التبعية للدخل النفطى. إن الاعتماد على الدخل النفطى فى عقد التسعينيات ساعد فى خلق مشكلات ضخمة لفترات طويلة. إن نجاح الاصلاحات الاقتصادية (سياسات الخصخصة، الانفتاح الاقتصادى وغيره..) متوقف على انهاء التبعية للعائدات النفطية، أو تخفيضها على الأقل وتحويلها إلى واحدة من موارد الدخل المتوازنة فيما بينها.

الدستور وسلطات رئيس الجمهورية

■ زهرا إبراهيمى ■ همشهرى (المواطن) ٢٠٠١/١٠/٢٤

طرحت الرسائل المتبادلة بين رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية، فيما يتعلق بانتهاك السلطة القضائية للدستور بشأن الحصانة القانونية لنواب مجلس الشورى الإسلامى، تفاسير واستنتاجات عديدة للمادتين ١١٣، ١٥٦ من الدستور الإيرانى.

وتقول المادة ١١٣ من الدستور الإيرانى: رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة رسمية فى البلاد بعد المرشد، وهو المسئول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا فى المجالات التى ترتبط مباشرة بالمرشد.

وتقول المادة ١٥٦ من الدستور الإيرانى: السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسئولية تنفيذ العدالة، وتتولى الوظائف التالية:

١ - التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات والشكاوى، والفصل فى الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة فى ذلك القسم من الأمور الحسبية.

٢ - صيانة الحقوق العامة، العدالة والحريات المشروعة.

٣ - الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

٤ - كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين، ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المقررة.

٥ - إتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، وإصلاح المجرمين.

وبالنظر إلى التفسيرات المتعددة للسلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة، والسلطة القضائية من جهة أخرى، فيما يتعلق بهاتين المادتين من الدستور، فلو لم يتم التمكن من الوصول إلى تفسير صحيح ودقيق لمواد الدستور فسوف يترتب على ذلك فى المجال التطبيقى (عدم تنفيذ القانون).

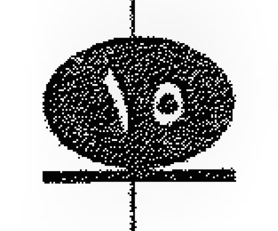
إن رئيس الجمهورية طبقا للمادة رقم ١١٣ من الدستور الإيرانى، ومواد أخرى من قانون "وظائف وصلاحيات رئيس الجمهورية "يعتبر نفسه المسئول عن تنفيذ مواد الدستور والتنبيه على الأجهزة المنتهكة لبنوده، فى حين أن رئيس السلطة القضائية استنادا إلى حذف مسئولية (تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث) من المادة ١١٣ للدستور، والتى قام التعديل الدستورى بحذفها من مسئوليات رئيس الجمهورية وأسندها للمرشد، أعرب عن أن إحدى مواد قانون صلاحيات رئيس الجمهورية والتى كان قد وضح بها طريقة تنفيذ الدستور وضعت موضع تساؤل، وطالب رئيس السلطة القضائية تفسير مجلس صيانة الدستور للمادة المعدلة من المادة ١١٣ من الدستور، فى حين أن المادة المذكورة تتعلق بطريقة مباشرة رئيس الجمهورية لتنفيذ الدستور وتنبيه وإخطار الأجهزة المنتهكة له، ويفهم من فحوى كلام رئيس السلطة القضائية أن هذا النوع من التنبيه والإخطار للقوى الأخرى إذا كان من ضمن مسئولية تنظيم العلاقة بين السلطات فإنه غير قانونى بحكم حذف عبارة تنظيم العلاقة بين السلطات من قانون صلاحيات رئيس الجمهورية.

ويشير رئيس السلطة القضائية إلى المادة ١٥٦ والتى تعهد للسلطة القضائية بالإشراف على حسن تنفيذ القوانين، ويعتبر أن القيام بهذا الإشراف يكون عن طريق المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، والديوان العالى للإدارة وغيره.

ويعتقد رئيس السلطة القضائية أن رئيس الجمهورية هو مسئول التنفيذ بمعنى تطبيق مواد الدستور، وأن الإشراف على حسن تنفيذ الدستور قد أسند إلى السلطة القضائية.

ويؤكد رئيس محكمة طهران هذه الرؤية ويقول: إن رئيس الجمهورية مسئول عن تنفيذ مواد الدستور، والإشراف على التنفيذ سيئا كان أم حسنا مسئولية السلطة القضائية.

ويقول قمبيز نوروزى بشأن تفسير رئيس السلطة القضائية وسائر مسئولى الجهاز القضائى للمادتين ١١٣، ١٥٦ من الدستور الإيرانى أنه على الرغم من أن مسئولية تنظيم العلاقة بين السلطات قد حذفت من المادة ١١٣ من الدستور، لكن مسئولية تطبيق الدستور المنوطة برئيس الجمهورية باقية بقوتها. وقد أكد نوروزى على أن اعتبار رئيس الجمهورية أعلى مسئول رسمى بالبلاد بعد المرشد ناجم عن أن الدستور يعتبر رئيس الجمهورية له صفتان هما رئاسة السلطة التنفيذية، ورئاسة الجمهورية.



ويقول نوروزى فى إشارة إلى أن رئيس الجمهورية مسئول عن أفعال الوزراء. إن وظائف رئيس الجمهورية حقيقية تماما فى حين أن رئاسة السلطة القضائية والسلطة التشريعية رئاسة اعتبارية. فى التعديل الدستورى رفعت وظيفة إدارية عن كاهل رئيس الجمهورية، ولكن مسئولية تطبيق الدستور بقيت بدليل أن رئيس الجمهورية ممثل سلطة الشعب، وقد حلف اليمين طبقا للمادة رقم ١٢١ من أجل التطبيق الصحيح للدستور وصيانته.

إن المادتين ١١٣، ١٢١ تعتبران بهذا المعنى أن رئيس الجمهورية مكلف بالإشراف على التطبيق الدقيق للدستور فى كافة القطاعات الحكومية، وأن هذا الإشراف عام وبدون استثناء.

ويرى موسى قربانى عضو اللجنة القضائية طبقا للمادة ١٥٦ من الدستور أن الإشراف على حسن تنفيذ القوانين من اختصاص السلطة القضائية فى حين أنه اعتبر مسئولية رئيس الجمهورية خاصة بتنفيذ الدستور ويكون التصديق على القوانين من اختصاص المراجع القانونية.

ويعتقد قربانى أن هذا الأمر يجب أن يعاد طرحه فى قانون صلاحيات رئيس الجمهورية حتى يتحدد بدقة بعد بحث مجلس صيانة الدستور له وإبداء المجلس لرأيه فيما يتعلق بتعديل المادة ١١٣ .

أما قمبيز نوروزى فيعتقد أن تفسير السلطة القضائية للمادة ١٥٦ تفسيرا غير صحيح ويقول: إن ما جاء فى المادة ١٥٦ هو وظائف السلطة القضائية، وليس وظائف رئيس السلطة القضائية، ومن ناحية أخرى ورد فى المادة رقم ٦١ من الدستور أن أعمال السلطة القضائية تمارس من خلال محاكم وزارة العدل، ومن خلال الجمع بين المادة ١٥٦ والمادة ٦١ من الدستور يتبين أن الوظائف الخمس للسلطة القضائية التى وردت فى المادة ١٥٦، تباشر من خلال المحاكم.

ولا تستطيع المحاكم بحكم قوانين البلاد اليوم ولا بحكم الرؤية القضائية السليمة أن تصدر حكما استنادا للدستور، وصلاحيات المحاكم محدودة ومنحصرة فى المواد المنصوص عليها بالقانون، والعمل العام للمحاكم فى مجموعها من محاكم عمومية وثورية، ومحاكم إدارية ومحاكم عسكرية سواء فى الشئون المدنية أو الجنائية منحصر فقط فى الموضوعات التى وردت فى القوانين العادية، وليس لأى محكمة صلاحيات أكثر مما ورد فى القوانين العادية.

ونظراً للأسباب الثلاثة التالية أولا: أعمال السلطة القضائية تتم من خلال المحاكم، ثانيا: الوظائف الواردة فى المادة ١٥٦ هى وظائف الحاكم وليست لشخص آخر، ثالثا: المحاكم ليس لها حق فحص حالات انتهاك الدستور، فإننا نفهم أن البند الثالث من المادة ١٥٦ خاص بمسئولية السلطة القضائية عن الإشراف على حسن تنفيذ القوانين فقط أى الاشراف على القوانين العادية فقط وليس الدستور.

ويقول قمبيز نوروزى فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بإرجاع رئيس الجمهورية حالات انتهاك الدستور إلى المحاكم الصالحة لذلك أنه مع الأخذ فى الاعتبار أن القوانين العادية ليس لها صلاحيات فحص حالات انتهاك الدستور من خلال المحاكم: لأنه لم يتحدد فى القوانين مواضع انتهاك الدستور ولا كيفية التحقيق فيها، ولكن بموجب المادة رقم ٥٧٠ من قانون العقوبات الإسلامى فإن كل فرد من المسئولين حكوميين أو غير حكوميين فى حالة سلبه لحرية أشخاص بما يخالف الدستور يعاقب بالحبس، بالإضافة إلى فصله من الخدمة، لذلك فهذه هى الحالة الوحيدة المحددة قانونيا إذ انتهك الدستور فيما يتعلق بأشخاص بعينهم، وهو شامل فى حالة ما إن كان منتهك الدستور مسئول من السلطة التنفيذية أو القضائية، ولكن على أى حال فإن إعلان مواضع انتهاك الدستور من سلطة رئيس الجمهورية.

ويقول قمبيز نوروزى، فى حالة ما إذا كانت المحاكم لم تستند إلى الدستور على أساس رؤيتها القضائية فى فحص الشكاوى فكيف تستطيع إذاً أن تستند إلى المادة رقم ٨٦ من الدستور الخاصة بالحصانة البرلمانية للنواب. طبقا للمادة ٨٦ من الدستور ونصها يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة فى مجال إبداء وجهات نظرهم وآرائهم فى نطاق أداء مسئولياتهم النيابية ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التى يبدونها فى المجلس ضمن أداء مهامهم النيابية.

ويعتبر نوروزى أن الحصانة الدبلوماسية أساس النظام البرلمانى ووجود المجلس، وأن تفسير السلطة القضائية القائم على عدم حصانة النواب مرفوض تماما.

ويقول قمبيز نوروزى طبقا للمادة ٨٦ لا يجوز تعقب النواب، ومرحلة التعقب سابقة على مرحلة المحاكمة، بمعنى أنه عندما يتهم فرد يتم تعقبه ثم يدان بعد ثبوت الجرم، لكن طبقا لهذه المادة لا يمكن اتهام النائب أساسا، وبعده يثبت اتهامه أو عدمه. ويقول موسى قربانى عضو اللجنة القضائية بالمجلس: يجب أن توضع جميع مواد الدستور إلى جوار بعضها البعض فالمادة ٨٦ يجب أن توضع إلى جوار المادة ٤ التى تقول: يجب أن تكون جميع القرارات والقوانين الجزائية والمدنية مطابقة للشرع. ولو طرح هذا التفسير للمادة ٨٦ القاضى بأن ارتكاب النائب لجرم السب والافتراء وهو فى مقام أداء وظائف النيابة غير قابل للتحقيق والتعقب، فإن هذا التفسير لا يتفق مع المادة الرابعة. ومع الأخذ فى الاعتبار برأى عضو اللجنة القضائية يطرح تساؤل مفاده أن المادة ٨٦ قد منعت تعقب النواب بسبب إبداء آرائهم فى المجلس والتعقب مرتبط بوقوع فعل إجرامى، وعلى هذا فإنه حتى فى حالة لو كان إبداء رأى النائب عمل إجرامى، فلا يمكن تعقبه. وبناء على هذا ومن خلال رأى عضو اللجنة القضائية، هل تكون المادة ٨٦ من الدستور غير قابلة للتنفيذ أساسا، وملغية لا فائدة منها؟

ويعتقد القانونى قمبيز نوروزى فيما يتعلق بحاكمية المادة الرابعة من الدستور على جميع المواد الأخرى، أن حاكمية هذه المادة ليست بمعنى نسخ المواد الأخرى. وتفسير المادة الرابعة يعنى أن الدستور لا يستطيع أن يعطى قاعدة مخالفة للشرع، والمادة ٨٦ قد وضعها نفس التشريع الذى لا تخالف بقية مواده الشرع والحصانة النيابية، بل هى بفرض حاكمية الجمهورية (الإسلامية) وأداء الوظائف النيابية لمجلس الشورى الإسلامى.

وكان قد اقترح عدد من النواب والإصلاحيين عمل استفتاء عام لحل هذه المشكلة، حتى يعلن الشعب الرأى النهائى فى الاختلاف بين أجهزة النظام.

والاستفتاء العام موجود فى المادة ٥٩ من الدستور فى موضوعات كثيرة جدا، وقد أجيز بتصديق ثلثى نواب المجلس.

والمقترحون للاستفتاء يعتبرون أن عدم رعاية حصانة النواب واحتمال محاكمتهم وإدانتهم من إحدى سلطات البلاد أمر بالغ الأهمية يجب أن يحدده الشعب.

الموافقون على الاستفتاء أكدوا كذلك على نقطة وجوب أن يتحول الاستفتاء إلى عملية شاملة يشترك فيها الجميع، ويجب أن يكون الموضوع بسيطا ومحددا ويمكن الإجابة عليه (بنعم أو بلا)، ولكنهم لا يعتبرون طرح الأمور المعقدة فى الاستفتاءات عملا صحيحا.

أما المعارضين للاستفتاء فيجعلونه مرتبطا بالتأييد الشرعى له من خلال مجلس صيانة الدستور.

تقرير الرئيس خاتمى حول العام الأول للخطة الخمسية الثالثة

■ نوروز (اليوم الجديد) ٢٠٠١/١٠/٢٤

قدم السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية تقريرا عن العام الأول لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة إلى مجلس الشورى الإسلامى.وقد أوضح فى التقرير أن انجازات الحكومة فى اقامة البنية التحتية للدولة سوف تظهر على الأمد البعيد وأنه من الضرورى أن يقوم مؤيدوه فى الحكومة وفى المجلس بابراز نقاط القوة ونقاط الضعف فى تنفيذ الخطة من خلال النقد البناء لتقوية نقاط القوة وإزالة نقاط الضعف، وذلك عن طريق إصلاح القوانين وتطوير الأجهزة التنفيذية.

وأن أهداف الخطة الخمسية الثالثة لن تتحقق إلا مع وجود إدارة قوية، كما يجب أيضا أن يعرف الشعب ومؤيدو الثورة أسباب الإخفاق فى حل مشكلة ما، ولذلك فإنه من المهم جدا أن يكون هناك تقييم مستمر لأنه يعد جزءاً لا يتجزأ من التخطيط بهدف نجاح الخطة عبر وسائل متعددة من أهمها الاهتمام بالأسس العلمية والأسس القانونية، كذلك فمن المهم جدا أن تتضافر جهود جميع المسئولين، فضلا عن مشاركة الشعب من أجل نجاح هذه الخطة.

*** مهام حكومية:**

أكد السيد خاتمى على أهمية الاصلاح الادارى للدولة وتصميم جديد للوظائف والبناء الداخلى للوزارات والأجهزة الحكومية والشركات بهدف الغاء الوظائف المتشابهة والإرتقاء بكيفية عمل الأجهزة الحكومية أمام مطالب الشعب وجذب مشاركة القطاع الخاص ودعم اللامركزية فى توزيع الوظائف القومية والاقليمية. كذلك إيجاد فرص عمل عن طريق إيجاد أعمال مفيدة ودائمة ودعم وتشجيع الاستثمار وتنمية الأنشطة العمالية وإعطاء تسهيلات بنكية والاهتمام بتشغيل الشباب وإصلاح بناء وأعمال نظام التأمين الاجتماعى والمساعدات عن طريق اقامة العدالة الاجتماعية وإزالة العداوة ومحاربة الفقر ودعم محدودى الدخل، وتأمين الحد الأدنى للمعيشة وإقامة نظام تأمين شامل من أجل الاستجابة للمطالب الأساسية للناس.

*** وسائل وأدوات:**

واعتبر رئيس الجمهورية أن الاشراف على تنفيذ التكليفات الموجهة للأجهزة التنفيذية فى اطار قوانين وأحكام الخطة الخمسية الثالثة تساعد على إتمام الأنشطة وتحقيق اهداف الخطة، كما أن تقييم نتائج عمليات الأجهزة التنفيذية تساعد على معرفة الانحرافات والأخطاء المحتملة وإزالة معوقات تنفيذ الخطة بأكملها.

ولكى تتم أعمال الاشراف على تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة للتنمية يجب أن تتم اجراءات مثل تحديد المسئوليات ومعايير المقارنة بين الأنشطة والأعمال. لذا لابد من وجود جهاز إعلامى مناسب لجمع وإذاعة الأخبار والمعلومات موضع الاهتمام من أجل عمل الأجهزة التنفيذية.

وقال رئيس الجمهورية أن أحد المتغيرات الهامة والأساسية من أجل تقييم القدرة الاقتصادية للدولة هو اجمالى الناتج القومى وتغيراته وقد نما هذا الناتج لسنة ١٩٩٩ بنسبة ٢،٨٪ أى بزيادة حوالى ١،٤٪ عن أهداف الخطة.

*** ارقام ودلالات:**

وقال خاتمى إن نسبة الانفاق الاجمالى الداخلى للدولة كانت فى حدود ٥٩٪ وانخفضت فى سنة ١٩٩٨ إلى ٥٨٪ وكان الانفاق الاستهلاكى للحكومة يشير إلى نمو يعادل ١،٢٪ وهو أقل من النمو المتوقع فى الخطة (٤،٩٪). وأضاف أن رأس المال الثابت فى العام الماضى يشير إلى نمو ٨،٤٪ وهو أكثر بنسبة ٠،٢٪ عما هو متوقع.

ووصل نمو اجمالى الصادرات الداخلية للدولة فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية إلى حوالى ١٦،٢٪. وكان هذا النمو سببا فى أن تزيد نسبة اجمالى الصادرات على الانفاق الاجمالى للدولة من ٥،٧٪ فى سنة ١٩٩٩ إلى حوالى ٨٪ فى السنة الماضية. وأضاف أن مساهمة قطاع الزراعة فى السنة الماضية قد زادت حوالى ٣،٨٪ وكان نصيبها فى اجمالى الناتج القومى قد وصل إلى حوالى ١٦،٢٪، وأن مساهمة قطاع



الصناعة والتعدين فى اجمالى الناتج القومى للدولة هذا العام حوالى ٢١٪، وكان من المتوقع أن تكون مساهمة قطاع البترول فى الخطة الخمسية بنسبة ٢,٩٪ ولكنها واجهت نموا بنسبة ٧,٩٪. وتشكل مساهمة قطاع الخدمات ٥٤٪ من اجمالى الناتج القومى للدولة، وفى السنة الماضية زادت بنسبة ٨,٠٪.

وقال رئيس الجمهورية أن نسبة العمالة (من ١٥ حتى ٦٤ عاما) قد بلغت شكلت فى عام ١٩٩٩ حوالى ٦٠,٣٩٪ من المجتمع وزادت فى العام الماضى إلى ٦١,٧٤٪، وفى السنة الماضية تم ايجاد ٤٠٠ ألف فرصة عمل وفى سنة ١٩٩٩ تم ايجاد ٣٣٦ ألف فرصة عمل، أى بنسبة نمو ٩,٣٪، وطبقا لآخر الاحصاءات التى كانت فى شهر مايو من العام الحالى فإن نسبة البطالة بلغت ١٣,٨٪، وقد قلت عن النسبة المتوقعة فى الخطة بحوالى ٠,٢٪، وأضاف أن الاحتياطى النقدى للدولة قد شهد نموا بلغ ٢٩,٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٩ وقامت الدولة بسداد ٣,٢٪ من ديونها المحلية.

وقال خاتمى أن قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية زادت فى السنة الماضية بالنسبة لعام ١٩٩٩ حوالى ١٢,٦٪، ووصل معدل التضخم بالنسبة للعام الماضى إلى ١٩,٩٪، كما أن الميزانية العامة للحكومة فى السنة الماضية تشير إلى زيادة ١٣,٨٪. ومن وجهة نظره فإن حجم الميزانية أقل من الرقم المتوقع فى لائحة الخطة الخمسية بحوالى ٢,٥٪. ويشكل الدخل الضريبى ٣٠,٧٪، ودخل النفط ٥٥,٥٪ من جملة الدخل القومى بجانب ١٣,٨٪ دخول أخرى.

وقال رئيس الجمهورية أن الميزان التجارى للدولة فى السنة الماضية للصادرات النفطية والغاز حوالى ٢٤,٢٢٦ مليون دولار والصادرات غير النفطية حوالى ٣,٤٧٨ مليون دولار، وبهذا الترتيب فإن الصادرات النفطية للدولة فى السنة الماضية زادت حوالى ٩٪ والصادرات غير النفطية انخفضت هذا العام حوالى ٨,٥٪ بالنسبة للمتوقع فى الخطة الخمسية الثالثة، وذكر أنه فى العام الأول لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة كانت واردات السلع حوالى ١٣,٢٪. وقد زاد الميزان التجارى للدولة نسبيا من ٦,٥٨٩ مليون دولار فى سنة ١٩٩٩ إلى ١٢,٦٤٥ مليون دولار فى سنة ٢٠٠٠.

وأضاف أن اجمالى رأس المال المدفوع كان حوالى ١٠,٢ مليار دولار وقد زاد بالنسبة للعام قبل الماضى ٤,٣ مليار دولار، وكان النصيب الرئيسى من هذا متعلق بدفع الديون الخارجية للدولة فى السنوات السابقة.

وطبقا لقوله، فإنه فى العام الأول لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة انخفضت الديون الخارجية بمقدار ٢,٤ مليار دولار، حيث وصلت إلى حوالى ٨ مليارات دولار وكان حوالى ٤,٣ مليار دولار منها ديون متوسطة الأجل وطويلة الأجل وشكلت حوالى ٣,٧ مليار دولار منها ديون قصيرة الأجل.

*** قطاع المشروعات العمرانية:**

ذكر رئيس الجمهورية أن اعتمادات الخطط العمرانية زادت فى العام الماضى بالنسبة لعام ١٩٩٩ بحوالى ١,٤٪ وانخفض عدد المشروعات بنسبة ٢,٤٪. وطبقا للمصادر الرسمية فإنه قد تم اقامة ٥٦٥٤ مشروعاً فى نهاية عام ٢٠٠٠، أى تم تنفيذ ٧٦٪ من الأهداف المتوقعة فى الخطط العمرانية، وهذا الرقم اكبر من المعدل المتحقق فى نهاية عام ١٩٩٩ حوالى ١٨٪.

وأكد أن النتائج المتحققة من الاشراف على خطط العمران فى السنة الماضية تشير إلى أن مؤشر الجدول الزمنى فى كل المشاريع بالنسبة للعام الماضى فى تحسن لأن نسبة المشاريع التى تمت فى وقتها قد زادت بنسبة ٧,٤٪، ونسبة المشاريع المتأخرة قد انخفضت بنسبة ١٠,٨٪ بالنسبة لعام ١٩٩٩.

وقال السيد خاتمى أن إيجاد وتنشيط الاحتياطى النقدى والريال من أهم الاجراءات التى تمت فى العام الماضى بجانب مجالات إصلاح النظام الضريبى والميزانية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية التأمين الاجتماعى وقال أن الحكومة تشعر بقلق متزايد تجاه نظام التأمين الاجتماعى، وقد قامت الدولة فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة بجهود شاملة وواسعة فى هذا المجال. ويعتبر أن تنظيم نظام السداد المستمر وإيجاد فرص عمل وتوفير مسكن من أجل الأسر المحتاجة هى بعض الاجراءات التى تمت فى هذا المجال.

*** خطوات إدارية:**

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية كالتأمين الصحى لمساعدة المنكوبين والمرضى قال أنه جارى إعداد خطة بالاجراءات التى لم تكتمل فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية، كما أنه جارى إعداد خطة للنجدة والانقاذ فى حالات الطوارىء.

وطبقا لقوله، فإنه فى العام الماضى تقرر تشكيل مجلس تخطيط للأقاليم وتشكيل مجلس لاتخاذ القرار والتنسيق على مستوى الاقليم وتقرر تفويض اختيار الأجهزة القومية للمديرين وأن يكون هذا الأمر موضع اهتمام لدى الحكومة.

وفيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية الموضوعة فى الخطة الخمسية، فقد تم جزء اساسى من هذه السياسات فى السنة الماضية. أما السياسات المالية غير المباشرة وتوحيد سعر الفائدة والتسهيلات فى القطاعات الأخرى فلم تحرز الحكومة أى تقدم فيها. وحول دور الحكومة فى تنظيم الأسواق المالية قال أنه تم اعطاء تصريح لتأسيس مؤسسة معتمدة غير حكومية لإعداد مجالات المنافسة التجارية وتنشيط هذا النوع من المؤسسات. وإيجاد شبكة كمبيوتر لسوق المال وتمهيد الظروف وتنشيط البورصات الاقليمية وتنشيط بورصة البضائع وكلها كانت موضع تنفيذ فى السنة الأولى للخطة الخمسية الثالثة للتنمية. وأضاف خاتمى أنه تقرر إعداد مجالات أنشط لوزارة العلوم والبحث والتقنية من أجل تخطيط ودعم وتقييم الأبحاث والتقنية، فضلا عن الإشراف عليها.

كذلك فقد تم إعداد الاجراءات الأولية لاتصال الدولة مع شبكات الاعلام العالمية وإعداد اللوائح لالتحاق الدولة بالمنظمات العالمية ودعم حقوق اللاجئين فى أنحاء العالم.

واستمر الرئيس فى توضيح اجراءات تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة فى القطاعات المختلفة وقال أنه بالرغم من وجود متابعة لسياسات الخطة الثالثة فى قطاع المياه مثل اصلاح وبناء شبكات المياه، وجذب المصادر المالية للقطاع الخاص لهذا القطاع، فإن معدل تحقيقها فى سنة ٢٠٠١ غير مرض، وأن كل ما تم فى قطاع المياه هو أقل من المتوقع فى الخطة الخمسية الثالثة.

وصرح أنه يتم متابعة حوالى ٨٢٪ من مواد القانون وطرق تنفيذها فى القطاع الزراعى فى العام الماضى وقد تحقق فى قطاع الحدائق أهداف أقل من المتوقع فى الخطة الخمسية، وفى قطاع الثروة السمكية ومصائد الأسماك فقد تحقق بالترتيب ٧٩٪، ٦١٪ من الأهداف المتوقعة فى الخطة الخمسية. كما تحسن أيضا رأس المال الثابت بنمو يعادل ١٦,١٪ وكان المتوقع فى الخطة ١٢,٨٪.

وفى عام ٢٠٠٠ استطاع قطاع الصناعة أن يوفر ٧٢ ألف فرصة عمل جديدة ليغطى ٨٦,٥٪ من أهداف الخطة واعتبر نمو قطاع التعدين مطلوباً، وقال أن استخراج المواد المعدنية الفلزية قد زاد بنسبة ١٠,٥٪ واستخراج الحجر الصلب ٩٣,٥٪ والحجر ٢٠٪.

وحصر رئيس الجمهورية السياسات الحكومية فى قطاع التجارة وقال إن ايجاد تسهيلات جمركية وتحرير الصادرات وإزالة المعوقات والتجاوزات كانت من أهم الاجراءات، وفى السنة الماضية تحقق ٩١,٥٪ من أهداف القطاع فى مجال السلع غير النفطية. وقال إنه تم اعداد ٤٣٠ مشروعاً فى قطاع الطاقة وطرق تنفيذها فى السنة الأولى لتنفيذ الخطة الخمسية الثالثة. وفى مجال الاتصالات قال أن ضريبة التليفونات زادت من ١٣,٣٤٪ فى سنة ١٩٩٩ إلى ١٤,٩٪ فى العام الماضى، وأنه قد تم تشغيل ١,١ مليون خط تليفون ثابت و٤٧٢ ألف تليفون محمول أى بنسبة نمو على الترتيب ١٣، ١٦٪ بالنسبة لعام ١٩٩٩. وقال إن الحكومة قامت بإجراءات مهمة حول تنشيط القطاع غير الحكومى فى الأمور المتعلقة بالشحن والنقل للاستفادة من قدرة القطاع غير الحكومى فى استخدام الموانىء التجارية الكبيرة للدولة. وفى مجال الاسكان أعلن رئيس الجمهورية فى تقريره الذى قدمه إلى المجلس انخفاض متوسط انشاء البنية التحتية للوحدات السكنية وزيادة الوحدات السكنية الدائمة وتزايد نصيب الوحدات السكنية المؤجرة فى الخطة الخمسية الثالثة للحكومة.

وقال خاتمى أنه قد زادت نسبة إنشاء المساكن فى المناطق الحديثة الى ١٥٪ وانخفضت نسبة تزاحم الأسرة فى الوحدة السكنية من ١٥,٣٪ أسرة إلى ١٤,١٪ أسرة وانخفض متوسط البنية التحتية للوحدات السكنية فى المناطق المدنية من ١١٠م٢ إلى ١٠٨م٢. وحول الاجراءات التى تمت فى وزارة التربية والتعليم فى السنة الأولى للخطة فإن ما تحقق فى القطاع التعليمى العام والمتوسط ودورات الإرشاد أقل من المتوقع.

وفى مجال محو الأمية تحقق ٧١٪ من الأهداف ووصل معدل الدورات التعليمية فى المرحلة الابتدائية الكاملة ٩٧,٣٪ وفى مراحل رياض الأطفال والتعليم الأساسى والمتوسط فى العام الماضى ٦٦,٨٪، وكان نسبة معلمى المدارس غير الحكومية من مجموع المعلمين ٤,٩٪. وقال إن النمو الكمى للمتعلمين الفنيين والحرفيين فى العام الماضى قد زاد فى العام الماضى بدرجات أكثر من المتوقع فى الخطة الخمسية الثالثة.

وقد تقرر أن يكون الارتقاء بإمكانات نظام التعليم العالى هذا العام موضع اهتمام من الحكومة. وكان انشاء ١٠ كليات فى العلوم و٧ كليات فى الفنون والهندسة و٦ كليات فى الزراعة و٦ كليات فى الطب و٩ فى الآداب هى من أهم الانجازات فى قطاع التعليم العالى فى الأعوام السابقة.

وفى مجال السياحة قال إن عدد السائحين الوافدين إلى الدولة فى السنة الماضية وصل إلى ١,٧ مليون شخص وكان الهدف الموضوع حوالى ١,٣٤ مليون شخص.

أما فى قطاع الإعلام فقال إنه يتم اعداد خطة حول ايجاد وكالة انباء غير حكومية والاستفادة من التقنيات الحديثة فى وكالات الأنباء الوطنية وتحديث النظام الفنى للإذاعة والتلفزيون، وفى السنة الماضية لم تستطع وسائل الإعلام القومية انتاج برامج جديدة بصور كاملة.

فيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسى قال رئيس الجمهورية أن عضوية إيران فى ١٦ مؤسسة دولية مثل اليونيدو واليونسكو ومجموعة الـ ٧٧، تشير إلى الحضور النشيط المضىء للدبلوماسية الإيرانية، كما أن لها دور فى حل الخلافات والنزاعات الاقليمية وتنمية التعاون الثنائى وتوسيع المشاورات بين الدول الصديقة.

وذكر خاتمى فى جزء آخر من حديثه أن الحكومة عزمت على أن تبذل جهودها من أجل حل المشكلات وقال أنه سيقوم بتوقيع النتائج التى تحققت فى مجال تنفيذ الخطة الخمسية ويطلب تقييم ومتابعة مجلس الشورى فى مجال تنفيذ الخطة، وأوضح أن الحكومة ستقوم بتنفيذ الخطط والمشاريع الموضوعة وطلب رئيس الجمهورية من أعضاء مجلس الشورى أن يساعدوه وذلك بالنقد البناء والعادل.



*** مطالب تشريعية:**

وأشار خاتمى إلى أن أهم مشكلة تواجهه فى الوقت الراهن هى مشكلة البطالة وأن حل هذه المشكلة هو ما تسعى إليه الحكومة، ولن يتم ذلك إلا بالاصلاح المؤسسى فى المجالات المختلفة. والحكومة تنتظر من أعضاء مجلس الشورى أن يوافقوا على قانون الخطة الخمسية الثالثة وتهيئة المجالات لجذب الاستثمارات والتنافس فى النشاط الاقتصادى للدولة.

وقال رئيس الجمهورية أن تقليل المعوقات الاقتصادية للحكومة لوضع نظام جديد للميزانية هو الشغل الشاغل للحكومة، وقد قررت الحكومة من أجل تنفيذ كامل لأحكام ومقررات الخطة الخمسية الثالثة أن تقدم لائحة لإصلاح بعض المواد القانونية للمجلس مستقبلا.

وأكد خاتمى على أهمية تهيئة المجال للنمو الاقتصادى، لأن النمو الاقتصادى للدولة بدون النظر إلى العدالة الاجتماعية لا يستطيع أن يستمر مدة طويلة، وأكد على أهمية وجود نظام للتأمين الشامل بهدف إرساء العدالة الاجتماعية.

وقال إن الحكومة تأمل فى المستقبل القريب أن تقدم للمجلس خطة لنظام التأمين الاجتماعى الشامل، وقال رئيس الجمهورية إن المساعدة المقدمة فى هذا المجال تخصص إلى الطبقة المتضررة والفقيرة من المجتمع.

وفى نهاية التقرير قال خاتمى أن الحكومة ستعمل بعزم وبتعبئة شاملة لكل الامكانات البشرية من أجل تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثالثة، ويجب أن يتسم عملها بالشفافية والخضوع للإشراف والتقييم.

معوقات تأسيس المجتمع المدنى من الناحية الدينية

فريبا مسعود بورشيرازى

جريدة سياست روز «السياسة اليوم» ٢٠٠١/١٠/٢٣

الجذور التاريخية لموقات تحقيق المجتمع المدنى:

تبلور المجتمع المدنى لأول مرة منذ ألف وأربعمائة سنة بهجرة المسلمين من مكة إلى يثرب، هذه المدينة التى سميت فيما بعد بمدينة النبي (ص). ومع أن زعامة هذا المجتمع كانت مخولة للنبى "ص" الذى كان متصلا بمصدر الوحى السماوى إلا أنه توافرت فى هذا المجتمع كل أسس ومبادئ المجتمع المدنى بمعناه الحديث.

وكانت بيعة النبى "ص" تعتبر بمثابة قبول سيادته وسلطته. وأهم خصوصيات تلك الفترة هى مبايعة النساء للنبى "ص"، فلأول مرة فى تاريخ البشرية تحصل النساء على حق الانتخاب وإبداء الرأى والاشتراك فى القضايا السياسية والاجتماعية.

وقد تبلورت قبل تشكيل الحكومة الإسلامية فى مدينة النبى "ص" أنماط اجتماعية ذات نسيج تقليدى فى صورة قبلية عشائرية، إلا أنه مع تكوين مجتمع مدنى فى المدينة تبلورت أنماط اجتماعية جديدة بشكل أوسع وأشمل من العلاقات القبلية، وظهرت جماعات منظمة مقننة كالأنصار والمهاجرين والصحابة والتابعين وأصحاب الصفة وكل الأنماط الجديدة للنظم الاجتماعية.



وكان تولى المسئولية ولعب دور فى سلطة المجتمع من بين الموضوعات التى كانت موضع مناقشة بصفة دائمة على الرغم من الزعامة المطلقة والمتصلة بالوحى ممثلة فى شخص النبى "ص". وكان النبى "ص" يتشاور مع أهل الرأى فى كل الأمور الهامة والمصيرية بالنسبة للمجتمع مثل الحرب والسلم والقضايا الأمنية وغيرها، وكان المحك الرئيسى فى هذه الاستشارة ليس الجنس أو اللون أو السن أو العصبيات بل جدارة الرأى وعقلانيته. وبصفة عامة فقد تحقق وبشكل تام مبدأ الجدارة الشعبية فى تولى المسئولية ولعب دوراً فى مراحل السلطة المختلفة فى مدينة النبى "ص"، وبهذا الشكل لعب سلمان الفارسى مع بلال الحبشى إلى جوار السيد القريشى دورا هاما فى تشكيل المجتمع المدنى فى مدينة النبى "ص".

ومن الممكن اقامة الحريات المدنية مع "الحقوق الموضعة "لرعاية حقوق الأقليات، لأن الدين الإسلامى كدين كامل شامل يراعى حقوق الأقليات الدينية وغير الدينية كالدهريين وغيرهم. وهذه الاقليات تتمتع بكافة حقوقها الطبيعية، وهى فى علاقتها بأغلبية المجتمع تخضع لمجموعة القوانين الموضوعة المتوافقة مع ظروف زمانها ومكانها، ويمثل العدل ورعاية الحقوق الإنسانية والطبيعية جوهر تلك "الحقوق الموضوعة".

كان القانون هو روح المجتمع المدنى فى مدينة النبى "ص" لدرجة أنه لم يكن هناك فرق بين الرسول وبين ابسط شخص فى المجتمع فى إقامة العدل. ويعد تنفيذ الأحكام والقوانين فى كافة المسائل أمرا تعبديا والخروج عليها يعد معصية لله. لكن المجتمع المدنى الذى تبلور فى عهد الرسول "ص" بكل ما يعنى لم يدم طويلا، وتغيرت ماهية هذا للمجتمع بوفاته وأصبح مجتمعا استبداديا. ولو أننا نحينا جانبا الأربع سنوات والتسعة أشهر التى حكم فيها الإمام على والتى كانت نموذجا كاملا للمجتمع المدنى بعد الرسول "ص" فإنه يمكن القول أن فترة حكم النبى "ص"، لم تكن طويلة، ثم عادت الأمور إلى سابق عهدها فأصبح الحكم حكما استبداديا ورائيا.

وقد وقع هذا الانحراف لسببين:

الأول: عودة المفاهيم الجاهلية مرة ثانية والتى لم تكن قد اختفت تماما. الثانى: تأثير ثقافات الأمم المجاورة كالإمبراطورية الإيرانية والرومانية والتى كان يحتذيها الحكام المسلمون وهكذا تبلورت فى كل الأمم الإسلامية حكومات استبدادية تحكم بإسم الدين، واستمر هذا الوضع طيلة ألف وأربعمائة سنة وحتى انتصار الثورة الإسلامية. حيث أسست الأمة الرائدة حكومة مثل حكومة النبى "ص" واستقرارا يشبه استقرار مدينة النبى.

وبالنظر إلى الماضى والتطورات الخاصة بعالم اليوم، فمن الطبيعى أن نواجه صعوبات ومشكلات جمة من أجل تحقيق المجتمع المدنى واستقرار مدينة النبى. وأهم هذه المشاكل:

أ - بما أن السيادة الدينية تسبق العدل الدينى فإن ما سينتج عن هذه السيادة وتطبيقها على كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية من الممكن أن تمثل مشكلة وقتية، هذه المشكلة سيتسغلها الأعداء وسينسفون الفكرة برمتها.

ب - بالرغم من أن كل الأديان تؤدى إلى غاية واحدة، إلا أن الله عندما أرسل الرسل للهداية البشرية كان يرسل الرسول متوافقا مع الزمان والمكان وظروف ومقتضيات كل عصر، ولهذا السبب فإن هناك توافقا خاصا بين الأوامر الإلهية وظروف كل عصر، وقد أوضح الله عز وجل هذا

الأمر بشكل بليغ حيث يقول:" ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه " لسان القوم يعنى "تحدث اللغة "وإتقان "لغة الحوار". وبديهى أن تكون أوامر ونواهى نبى اليهود بالعبرية، وأن النبى الذى يخرج من بين العرب تكون رسالته بالعربية، إلا أن هناك نكتة ظريفة هى أن لسان القوم يعنى أمرا آخر وهو لغة "التفهيم "و"التفاهم "أى اللغة التى لها القدرة على اقامة اتصال وإدراك للمفاهيم المطلوبة بين الناس. هذا الأمر يعنى أن المجتمع كالإنسان له حياة أيضا ومثله مثل أى كائن حى له مراحل نمو وممات وتقدم ورقى وجمود وتيبس. فكل الخصائص الحياتية للإنسان تصدق تماما على المجتمع أيضاً، وفى مثل هذه الظروف فإن التأثير والتأثر المتبادل بين المجتمع وأفراد النوع الإنسانى يغير الحاجات والمتطلبات وفق مقتضيات الزمان والمكان. وفى مثل هذه الظروف من الممكن أن يكون القاسم المشترك بين المجتمع المدنى القائم على مدينة الرسول "ص" والتطورات الاجتماعية الحالية هو معرفة "لسان القوم".

ولأن المجتمع الإنسانى اليوم قد أصبح قرية صغيرة نظرا لثورة الاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة فإن القوم المخاطبين فى العصر الحاضر ليسوا قوما محددين بل هو مجتمع عالمى متنوع فكريا وثقافيا كثير الحاجات والمتطلبات، والحكومة المدنية فى هذه الأثناء هى لسان القوم أى لغة التفهيم والتفاهم المتبادل لإقرار القيم الإنسانية والإلهية وقبول الحقوق الطبيعية والوضعية بالنسبة للنوع الإنسانى فى مسيرة التطور والنمو، ولو لم تعرف هذه اللغة ولم تستخدم فإن عجلة المجتمع فى فلك الزمان ستكون بطيئة وستصبح أكثر بطئا، وهذا الأمر سيؤدى فى النهاية إزاء هذه الظروف الخارجية إما أن ينفعل بها ويتأثر، وإما أن ينزوى وينكفىء على نفسه، وإما أن يزول ويندثر، بناء على هذا فإن محاولة السعى لخلق لغة خاصة بهذا الجيل هى من ضروريات تشكيل المجتمع المدنى الذى يبدو فى الوقت الراهن محاطا بالمعوقات.

ج- ومن المشاكل الأخرى التى تكتنف إقامة مجتمع مدنى، افتقاد التجربة المتوافقة مع ظروف العصر الراهن. وعلى الرغم من أنه يمكن استخلاص أركان وأصول المجتمع المدنى من مدينة النبى "ص " إلا أن هذه الأركان والأصول فى العصر الحاضر تحتاج إلى بنية وشكل جديد بالشكل الذى يجعلها، علاوة على حفظ محتوى المدينة، متوافقة مع تطورات العصر الحاضر، إلا أنه لا توجد تجربة تجسد استقرار هذا المجتمع المدنى.

معوقات المجتمع المدنى فى إيران:

يقسم البعض هذه المعوقات إلى عدة اقسام: موانع تاريخية، موانع بنيوية تأسيسية، موانع ثقافية.

من الناحية التاريخية تعد أسس المجتمع المدنى فى إيران ضعيفة جدا. فمجتمعنا يختلف عن المجتمعات الأوروبية فى القرون الوسطى فلم يكن لدينا طبقات مستقلة، عن الحكومة أى أنه لم يكن لدينا حتى فى العهود الإقطاعية طبقات ومجالس ومؤسسات أرستقراطية مستقلة عن الحكومة. فوجود مثل هذه الطبقة فى أوروبا كان يؤدى دائما الى وجود فجوة بين المجتمع والجهاز السياسى تحول دون سيادة السلطة السياسية المطلقة على المجتمع. وفى عصر ما بعد النهضة أو ما يسمى بحركة الإصلاح الدينى وخلال تطورات القرن ١٨ و١٩ تبلورت فى أوروبا طبقة اجتماعية تسمى البورجوازية، إلا أنه فى تلك الفترة لم توجد فى إيران الأرستقراطية ذات النفوذ المستقل وكانت تفتقر إلى التاجر والبرجوازى المستقل عن الحكومة، من المؤكد أنه كانت توجد بعض الجماعات والطبقات المستقلة مثل طبقة رجال الدين التى كانت تعمل خلال المائة سنة الأخيرة كمؤسسة شبه منفصلة ومستقلة عن الحكومة. ولهذا استطاعت أن تنال زعامة المجتمع خلال الأزمات المتعلقة بالسلطة السياسية، ولعبت الدور الإيجابى للشعب إزاء الحكومات المتعاقبة إلا أن باقى طوائف المجتمع من حرفيين وفلاحين وغيرهم لم يستطيعوا على مدى التاريخ أن ينالوا المكانة اللازمة والمناسبة من أجل حياة مستقلة عن الحكومة، ولذا كان تحولهم وتطورهم مرتبط بتطور الحكومات والسلطات السياسية.

سبب آخر يعوق إقامة المجتمع المدنى هو عدم تحقيق النمو والتطور اللازم فى الخصائص البنيوية للنظام السياسى والنظام الاجتماعى. فى الواقع أن ساحة الحياة العامة للنظم المطلوبة لم يهيئ لها الجو اللازم للقيام بأعمال مستقلة من جانب الجماعات والطبقات الاجتماعية المتنوعة.

على سبيل المثال، تعد الأحزاب أحد مؤسسات المجتمع المدنى. هذه الأحزاب فى مجتمعنا حتى الآن لم تتمكن من توطيد نفوذها والاستمرار فى عملها. من المؤكد أن الاستبداد والوضع الهامشى وشبه الاستعمارى فى المجتمع الإيرانى كان له أكبر الأثر فى خلق مثل هذا الوضع. وكذلك أيضا لم تتبلور لدينا الصحافة المستقلة والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة مثل الاتحادات والنقابات وذلك كله راجع إلى الوضع البنيوى بالنسبة للمجتمع. وفى النهاية يؤدى ذلك كله إلى عدم تعدد القوى الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الإيرانى.

ثالث معوقات تحقيق المجتمع المدنى يرجع إلى ثقافة المجتمع. فمن المؤكد أن الثقافة الدينية الكائنة والمؤسسات الدينية مثل مؤسسة المرجعية والروحانية قد لعبت دور المؤسسة شبه مدنية فى التاريخ والمجتمع الإيرانى. ودائما ما كانت تملأ إلى حد ما الفراغ الناشئ عن عدم وجود الأحزاب والمؤسسات المدنية، وعملت على إيجاد نوع من الإحساس بعدم الحاجة إلى النظم السياسية والاجتماعية.

مجموعة أخرى من معوقات المجتمع المدنى تكمن فى النماذج الثقافية المسيطرة على نظامنا السياسى منها على سبيل المثال الانغلاق على الذات، الفردية، عدم الاعتقاد فى العمل الجماعى وسوء الظن، الايمان بالجبر، اليأس من العمل الجماعى، الانتهازية والحلول الشخصية لكثير من



القضايا. بناء على هذا فإن سلوكيات المواطنين فى المجتمع الإيرانى تمثل أحد الأسباب التى تعرقل قيام مجتمع مدنى.

ويذكر بعض اصحاب وجهات النظر مانعين هامين يكمنان فى الثقافة السياسية السائدة فى بلدنا يحولان دون تحقيق المجتمع المدنى. المانع الأول هو ثقافة النخبة السياسية لدينا، فقد سادت ولأسباب عديدة ثقافة المشاركة الصدامية والمنافسة الهاربة. وبين المشاركة والمنافسة صلة قرابة، فلا يمكن مطلقا أن تتبلور المشاركة إلا إذا تم قبول المنافسة، والمنافسة التى لا تقوم على المشاركة تظل محصورة فى نطاق محدود. ولأسباب تاريخية مختلفة، لا تراعى الصفوة السياسية لدينا، سواء الذين هم فى السلطة بالفعل أو الذين يحاولون الوصول إلى بلاط السياسة، مبدأ المشاركة وقواعدها وبالتالى يعترفون رسميا بمبدأ المنافسة.

ومن الممكن تشخيص أسباب وعناصر هذه المشاركة الصدامية والمنافسة الهاربة كالتالى: عدم توافر الثقة السياسية فى النظم الحكومية، عدم توافر الثقة فى النفس، انتشار سوء الظن، ولهذا شاعت فى ثقافتنا العامة أحد الوصايا الهامة وهى:

أيها القلب تعود الوحدة فالناس هم موطن البلاء

من المؤكد أن ظاهرة عدم الثقة بالنفس قد تلاشت على أصعدة مختلفة، أحد هذه الأصعدة التى تلاشت فيها هذه الظاهرة بصورة واضحة كان تبلور الثورة الإسلامية وانتصارها، فقد عملت أفكار حضرة الإمام بأشكال مختلفة على رفع مستوى الثقة بالنفس فى المجتمع. إذ قليلا ما يحدث فى العالم أن يحظى زعيم محلى بالنفوذ والقدرة التى تجعل الشعب يتخذ من مدفنه مزارا يشد إليه الرحيل. وهذه الظاهرة تدل على تلاشى تلك الفجوة التاريخية التى كانت موجودة بين الأمة والحكومة.

لقد آلت البنية التقليدية إلى الضعف أو حدث لها انحراف إلا أنه لم تتبلور إزاءها بنية جديدة، ووهن العرف إلا أن القانون لم يستطع أن يحل محله. وساق هذا الفراغ المجتمع نحو نوع من القطبية إحدى طرفيها حكومة مركزية شمولية تقوم بالحل والفصل فى كافة قضايا المجتمع، والطرف الآخر شعب فاقد الثقة فى الحكومة ويفتقر إلى المؤسسات المتطوعة لتنظيم وتجميع الآراء والرؤى.

كل هذه العوامل أدت إلى تبلور منظومة قوية تقف فى وجه تحقيق المجتمع المدنى.

الخلاصة:

يجب أن تتصرف إيران بنموذجية وأن توفق بين الاحتياجات العصرية وبين المضامين والقيم المطلوبة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تراعى التاريخ الثقافى والمعتقدات السائدة داخل الشعب تلك المعتقدات التى لا تتواءم بشكل كبير مع تعدد السلطة فى المجتمع فالمعارضون لا طاقة لهم بقبول المشاركة والتعاون مع الآخر لتحقيق أهداف مشتركة وليست لديهم التجربة الكافية فى هذه المجالات ولازالوا حتى الآن فى طور التجريب بناء على هذا فللوصول إلى أهداف مرجوة، على المجتمع أن يقطع شوطاً ليس بالقصير فى هذا المضمار.

ومن العوامل والأسباب الأخرى التى تحول دون تحقيق المجتمع المدنى واستقراره، الضغوط والتهديدات الخارجية التى من الممكن بحث آثارها على صعيدين:

الصعيد الأول: الدعايا المعارضة للمجتمع المدنى فى صدر الإسلام، فنظرا لعدم الإلمام بمبادئ وأسس وتنظيمات المجتمع المدنى فى صدر الإسلام يعتبر المعارضون إقامة مثل هذا المجتمع هو بمثابة انحياز نحو الغرب وأمريكا وهذا يعنى التخلى عن قيم الحكومة الدينية والإسلامية، هذا التيار يستغل دعايا وسائل الإعلام الغربية لخدمة أهدافه الخاصة وينسى أن أول مجتمع مدنى قد تأسست دعائمه منذ ما يقرب من ألف وأربعمائة سنة مضت فى مدينة النبى (ص) ويتجاهل المعارضون هذا الأمر. أن المطلوب ليس "المجتمع المدنى "بشكله الغربى. بل المطلوب هو الاستفادة من نموذج الحكومة النبوية بالشكل الذى يتوافق مع ظروف العصر. إن خطر المساواة بين المجتمع المدنى والمجتمع الغربى من الممكن أن يكون وسيلة ضغط لإيجاد هوة بين المجتمع وتفتيت عنصر الوحدة منه، ومن ناحية أخرى، يضطر زعماء المجتمع كرد فعل، حتى يتجنبوا عملية الربط بين المجتمع المدنى والمجتمع الغربى، أن يتجاهلوا ولا يهتموا بمبدأ المجتمع المدنى.

الصعيد الثانى من المعوقات التى تواجه تحقيق المجتمع المدنى هو الظروف الدولية، تلك الظروف التى تعتبر الإسلام تهديدا للنفوذ الغربى وسيطرته على باقى الدول.

ولو تحقق هذا المجتمع فى إيران فمن البديهى أنه سيكون خطراً كبيراً على سيادة باقى الدول. ولهذا تعمل وسائل الإعلام الغربية بصورة دائمة على تشويه صور الحكومة الإيرانية حتى تظهر أنه لا يوجد أى ركن من أركان المجتمع المدنى فى السيادة الإسلامية. الإرتباط بين هذين الخطرين، أى تفسير المجتمع المدنى على أنه هو المجتمع الغربى من الداخل، والعمل على نفى أى مدنية للمجتمع الإسلامى من الخارج يمثلان سيفا ذا حدين يهدد مستقبل مجتمعنا ويقوده نحو الركود.

واليوم يمثل البحث والحوار حول المدنية وخصوصياتها والظروف الحالية للأمة الإسلامية أهم قضية يجب أن تناقش وتدرس على كافة مستويات المجتمع، فالاستماع إلى وجهات النظر المؤيدة والمعارضة من الممكن أن يساعد فى تجدد الأمل فى سيادة مدينة النبى (ص) متوافقة مع متطلبات الإنسان المعاصر متناغمة مع الظروف المعقدة لثورة التكنولوجيا والاتصالات.

خطوة على طريق تقديم الأحزاب السياسية (٤)

سياست روز (السياسة اليوم) ٦/٨/٢٠٠١

مع انتهاء الحرب المفروضة وتحت إشراف حضرة الإمام تم تشكيل مجلس لإعادة النظر فى الدستور. ومع إلغاء منصب رئيس الوزراء تم نقل اختصاصاته إلى رئيس الجمهورية؛ وأخذ مكانه فى التشكيل الحكومى النائب الأول ومع إلغاء «وزارة الجيش» ووزارة الشؤون التنفيذية، تم نقل قسم من اختصاصات رئيس الجمهورية إلى زعيم الثورة الإسلامية.

وكانت الانتخابات الخامسة لرئاسة الجمهورية قد تمت بعد وفاة الإمام الخومينى بحوالى خمسين يوما وكان قد ترشح لرئاسة الجمهورية السيد على أكبر هاشمى رفسنجانى - رئيس مجلس الشورى آنذاك - والسيد عباس شيبانى نائب المجلس عن دائرة طهران. وقد اشترك فى هذه الانتخابات حوالى ١٥,٥ مليون من ٢٩ مليونا لهم حق الاشتراك فى الانتخابات ووصل السيد رفسنجانى إلى رئاسة السلطة التنفيذية بحصوله على ٩٤,٥٪ من إجمالى الأصوات. وقد بادر هاشمى رفسنجانى مع طرح شعار "الإصلاح الاقتصادى "وإعادة بناء "الاقتصاد المتضرر من الحرب "باختيار حكومة من الوجوه البارزة فى الجناحين اليمينى واليسارى وقد اختار من اليمين معظم المثقفين والمتخصصين أو ما يطلق عليهم التكنوقراطيين واختار من اليسار أيضا الوجوه البارزة من بينهم سيد محمد خاتمى، مصطفى معين، عبدالله نورى وغلام رضا اقازاده ومن المؤكد أن مثل هذا الاختيار للوجوه التكنوقراطية فى حكومة هاشمى رفسنجانى قد أدى إلى اتساع هوة الخلاف بين حكومة هاشمى رفسنجانى والجناح اليمينى التقليدى وأصدق برهان على هذه المواجهة يشاهد بوضوح فى اصطدام المجلس الرابع الذى كان تحت سيطرة الجناح اليمينى مع حكومة هاشمى رفسنجانى.

ونذكر فى هذا الصدد استجواب ايرج فاضل وزير الصحة، ومحسن نور بخش وزير الاقتصاد والمالية وعبدالله نورى وزير الداخلية، وفروزش وسعيدى كيا وزيرى الجهاد والنقل والمواصلات، والنقد الشديد من جانب غلام حسين كرباسجى "محافظ طهران" وتشكيل لجنة تحقيق مع هيئة الإذاعة والتليفزيون وفى النهاية تنحية محمد هاشمى من رئاسته تلك الهيئة. وعلى الرغم من التحديات الكائنة فإن حكومة البناء قد أنجزت خلال السنوات الأولى من نشاطها البرامج المطلوبة وبسرعة والدليل على ذلك توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الكبرى على إثر ارتفاع سعر النفط عالميا ومع هذا استمر الصراع بين الجناح اليمينى التقليدى واليمينى الحديث، وعلى أعتاب انتخابات المجلس الخامس "شتاء سنة ١٩٩٥ "ازدادت حدة الخلاف بين هذين الفريقين، وبلغ هذا الخلاف حدته خلال تحديد القائمة الانتخابية لجمعية روحانيت.

وكان الموضوع أن شكلت الجمعية المؤتلفة الإسلامية مع جمعية روحانيت مبارز ائتلافا فى جناح اليمين "تنظيمات متحدة". ومن هنا فإن التجار والأثرياء التابعين لجمعية المؤتلفة كانوا يتمتعون بمكانة خاصة من الناحية المالية فى التنظيمات المتحدة وقد أعلنوا عن عدم قبولهم لبعض أعضاء قائمة جمعية روحانيت الذين كانوا يميلون إلى اليمين الحديث وأعلنوا أن لهم عذراً شرعياً. ومع ازدياد نطاق الخلافات طلب هاشمى رفسنجانى بناء على اقتراح حسن حبيبى أحد قادة جمعية روحانيت أن يضع أسماء خمسة أشخاص من المعترض عليهم فى قائمته ولكن لم يتم هذا الاتفاق أيضاً، وفى سنة ١٩٩٥ أعلن لفيف من الوزراء ونواب السيد هاشمى الانفصال عن جمعية روحانيت. وبهذا الشكل دخل ثانى فريق منفصل عن جمعية روحانيت بعد جمعية روحانيين مبارز الساحة السياسية تحت مسمى "كوادر البناء "وابتدأ هذا الحزب بـ ١٦عضواً كانوا عبارة عن ١٠ أشخاص من وزراء حكومة هاشمى رفسنجانى و٤ من نوابه هم "حسين مرعشي، عطاء الله مهاجرانى، محمد هاشمى، هاشمى طباء "والسادة سيد محسن نور بخش رئيس البنك المركزى وغلام حسين كرباسجى "محافظ طهران". وطبقا لما قاله عطاء الله مهاجرانى أحد الوجوه البارزة فى حزب كوادر البناء "بدأت كوادر البناء كحركة منطقية ملتزمة لأننا شعرنا أن الأفق السياسى قد اصبح محتكرا. وجدير بالذكر أن قائمتى كوادر البناء فى المجلس الخامس كانتا تضمان وجوها بارزة من بينها عبدالله نورى، فائزة هاشمى، ومجيد أنصارى ولفيف من مديرى البلديات، وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا فى قائمة جمعية روحانيت إلا أنهم حازوا شهرة ذائعة



وحصلوا على النصاب اللازم لدخول المجلس وزادوا من قيمة الحزب الجديد. ائتلف نواب كوادر البناء مع جماعات خط الإمام والجناح اليسارى وكونوا جمعية حزب الله فى المجلس الخامس كجمعية معارضة لها تأثيرها النسبى.

على أية حال، تطور هذا الحزب بسرعة وضم الكثير من الوجوه البارزة فى الدولة ويمكن أن يذكر من بينهم الأسماء التالية: محمد على نجفى، ومحمد هاشمى، غلام حسين كرباسجى، ومحسن نور بخش، عطاء الله مهاجرانى، فائزة هاشمى، حسين مرعشى، مصطفى هاشمى طباء، اسحاق جهانكيرى، محمد عطريا نفر، غلام رضا فروزش، محسن هاشمى، على هاشمى، فاطمة رمضان زادة، رضا أمر اللهى، رضا ملك زاده، على مصلحى. جدير بالذكر أن اتخاذ كوادر البناء شعار "العزة الإسلامية" قد خلق نشاطا كبيرا فى الفضاء السياسى، بالشكل الذى يجعل من الممكن اعتبار التحركات السياسية والتوسعية لكوادر البناء هى السبب الرئيسى لظهور حركة الثانى من خرداد. وفى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية طرح حزب كوادر البناء فى المجلس الخامس بمساعدة نواب اليسار اقتراح تغيير الدستور وإعادة انتخاب السيد رفسنجانى مرة ثالثة، ومن المؤكد أن السيد عطاء الله مهاجرانى قد بذل جهودا عظيمة فى هذا الصدد لكن هذا الأمر لم يحظ بقبول السيد هاشمى والجهات المعنية. بعد ذلك سعى الحزب للحصول على موافقة السيد حسن حبيبى لخوض انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية إلا أنه لم يوفق. وكما تباحث الحزب مع محمدى رى شهرى ويقال أنه اقترح تأييد ترشيح على أكبر ناطق نورى مرشح جمعية روحانيت بشرط أن يحصل الحزب على ٥ أو ٦ حقائب وزارية فى حكومته ،إلا أنه لم يتم هذا الأمر، وفى النهاية أيدوا مرشح جمعية روحانيين أى سيد محمد خاتمى وقد لعب حزب كوادر البناء دوراً كبيراً فى فوز السيد خاتمى فى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية وانتقال السلطة إلى الجناح اليسارى، على أية حال حصل حزب كوادر البناء على تأشيرة التأسيس فى أغسطس عام ١٩٩٩.

وتعكس جرائد إيران، مثل ميهن "المواطن "وزن وهمشهرى "المرأة والمواطن "مواقف ورؤى هذا الحزب وقادته.

التوجهات الاقتصادية لحزب كوادر البناء :

فى أدبنا السياسى يمكن تصنيف حزب كوادر البناء ضمن زمرة أحزاب "اليمين الحديث "ويقدم الحزب "التنمية "على "العدالة "ويستبدلون "العقلانية" والإدارة العلوية بـ «الإدارة الدينية» . بعبارة أخرى يطالب الحزب بالتغيير والتطوير فى النظم التقليدية لعملية التوزيع والإنتاج ويعتبر أن الاقتصاد التقليدى القائم على السوق والذى يحظى بتأييد الجناح اليمينى التقليدى هو اقتصاد مريض عديم الجدوى. وعلى كل لا يعتبر تعميق هذه التحديات والاختلافات أحد أسباب الانفصال عن اليمين التقليدى. وعلى اية حال فبعد أن امسك حزب كوادر البناء بزمام الأمور التنفيذية قام بإنشاء "المحلات ذات الأفرع "والمناطق التجارية الحرة عملا بأفكاره الاقتصادية وعمل علانية على إضعاف اقتصاد السوق وقد قوبل هذا الأمر بمعارضة شديدة من جانب جناح "البازار ". ومع ازدياد هذه المعارضة عمل حزب كوادر البناء على نقل ملكية هذه المحلات والأسواق التجارية إلى القطاع الخاص وقد أدت هذه الخلافات إلى ظهور منظمات سياسية جديدة فى الجناح اليمينى.

موضوع آخر هام هو أن الأعضاء البارزين فى الحزب معظمهم من كبار المديرين الذين تولوا كثيرا من المناصب الاقتصادية فى الدولة ولهذا السبب فإن الفكر الغالب على صانعى القرار فى حزب كوادر البناء هو الفكر الاقتصادى، وهم يدافعون بشدة عن سياسات الإصلاح الاقتصادى فى صورة خصخصة الصناعة وإلغاء الدعم والاهتمام التنافسى ولهذا فهم دائما فى موضع النقد من قبل الجناح اليمينى التقليدى بل والجناح اليسارى، وبتعبير آخر يمكن اعتبار فترة البناء ذات الثمانى سنوات هى نتيجة فكر قادة كوادر البناء التى كانوا يؤيدونها بصفة دائمة ويعتبرونها صفحة مشرقة فى تاريخ الاقتصاد والتعمير الإيرانى. وفى هذا الصدد يقول كرباسجى: « تم إيقاف سياسات الإصلاح فى حكومة هاشمى من أجل الضغوط المختلفة ويعتقد الكثيرون أن هذا العمل سيكون له الكثير من الآثار الإيجابية» ويواصل حديثه قائلا "لتقييم حكومة السيد هاشمى على مستوى أعلى يجب أولا أن نقارن هذه الفترة بتجارب وإمكانيات مشابهة لهم لنرى إذا ما كانت ناجحة أم لا؟ ". وجدير بالذكر أنه خلال النصف الثانى من نشاط حكومة البناء ووجهت سياسات الإصلاح بمشاكل كثيرة بسبب زيادة التضخم وحلول موعد سداد الديون المقترضة فى سنوات ١٩٩٠ و١٩٩١ حتى أن السيد رفسنجانى نفسه أعلن فى إحدى خطب الجمعة سنة ١٩٩٤ إننا سنواجه وبنفس الشجاعة التى دخلنا بها الحرب ارتفاع الأسعار، وفى الواقع يمكن اعتبار هذا الكلام اعترافا علنياً من السيد رفسنجانى بتوقف سياسات الإصلاح الاقتصادى بناء على أوامره.

جدير بالذكر أن حزب كوادر البناء يعتبر التنمية الاقتصادية والتعمير هى فى المقام الأول من الاولويات ويؤمنون بأن التنمية الاقتصادية هى التى ستهيئ السبيل أمام التنمية السياسية، لذا فهم يعتبرون التنمية الاقتصادية مقدمة على التنمية السياسية. بينما تقول كل التنظيمات الكائنة فى جبهة الثانى من خرداد بأرجحية التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية ولا يقبل حزب

كوادر البناء بهذا الأمر ويرى أن التمية السياسية ستكون نتيجة طبيعية للتنمية الاقتصادية. وفى إيضاح لهذا الأمر يرى غلا محسين مرياسجى أنه من أجل حل القضايا الاقتصادية والتنفيذية فى البلاد يجب حل المعضلات الثقافية والسياسية. بناء على هذا فإن المشكلة الأساسية هى قضية الاقتصاد والتعمير، ويرى حزب كوادر البناء أن الوصول إلى اقتصاد قوى يكون عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية ويكون ذلك قائما على انتهاج سياسة خارجية متزنة تعمل على خلق علاقات ثنائية وتعمل على رعاية المصالح المشتركة مع الدول الأجنبية وكذلك أيضا التوجه نحو خصخصة الاقتصاد والعمل على خلق مناخ مناسب من الناحية الأمنية بالنسبة للاقتصاد والاستثمار وإصلاح الهيكل الإدارى، وبناء على هذا فإن تحقيق الاقتصاد المزدهر يكون منوطا بحماية الإنتاج والمنتج ويرفض هذا الحزب استحواذ الحكومة على الساحة الاقتصادية.

التوجهات السياسية لحزب كوادر البناء:

يؤكد هذا الحزب على التنمية السياسية، والحرية السياسية والمنافسة السياسية والمجتمع المدنى والديموقراطية الشعبية الدينية وحقوق الإنسان وتنفيذ القانون وانتهاج سياسة التصالح وكسب الثقة ويعارض السلوكيات الشعبية الفوضوية.

ونظرة على نتيجة عمل استراتيجيات حزب كوادر البناء نجدها تؤيد هذا الكلام، حيث تهتم اهتماما خاصا بتنفيذ الأساليب التكنوقراطية كما تهتم بالبراجماتية كنموذج مناسب للسلوكيات الحزبية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية يؤيدون مبدأ رعاية المصالح القومية، وبناء على هذا لا يرون أى حدود لخلق علاقات متبادلة مع كافة دول العالم وهم يقدمون "سياسة التصالح وكسب الثقة "منذ السنوات الأولى لحكم هاشمى رفسنجانى، وكما يؤمنون بمبدأ "ليس كل من لا يكون معنا يكون عدوا لنا بل هو ناقد لنا".

وكثير من المحللين السياسيين يعتقدون ان حزب كوادر البناء يضم أعضاء من الجناح اليمينى والجناح اليسارى فالجناح اليسار يسمى "بالجناح الأصفهانى "ويرأسه غلا محسين كرباسجى وهو قريب جدا من جبهة الثانى من خرداد أما الجناح اليمينى فهو معروف بـ"الجناح الكرمانى "ويرأسه محمد هاشمى وحسين مرعشى ويقال أن لهم تعاملات سرية مع الجناح اليمينى.

وكثير من أعضاء الحزب لا يؤيدون مثل هذه التكتلات داخل الحزب بل إن كرباسجى يقول فى هذا الصدد "إننا يجب أن نحول دون عملية الانشقاق ونعمل على ايجاد جبهة موحدة. إننا لا نشجع على الانشقاق ومن وجهة نظرى أن هذه الأمور ليست ضرورية، على أية حال، حزب كوادر البناء هو حزب واحد. مع كل هذه التفاصيل، لا يمكن انكار وجود اختلاف داخل الجماعة الواحدة فى الحزب. وفى هذا يقول محمد عطريا نفر سكرتير جريدة همشهرى (المواطن) ومن الوجوه البارزة فى الحزب "إذا لم يعتبر اليوم حزب كوادر البناء حزب سياسى بكل ما تعنيه الكلمة فهذا راجع إلى المناقشة الخاصة بالهوية والتى تثار داخل الحزب» وبخصوص هذا الاختلاف يمكن القول أنه مع إدانة غلام حسين كرباسجى اعتقد البعض أنه عندما تم استجوابه وقع بين مطرقة الجناح اليمينى وسندان الجناح اليسارى ولهذا اتهم هاشمى بعدم مساندته لكرباسجى وقد اتهم كرباسجى اكثر من ذى قبل بالتقارب مع جبهة الثانى من خرداد، وفى أحداث انتخابات المجلس السادس تجاهلت هذه الجماعة من الحزب موضوع التشنيع على هاشمى رفسنجانى عن طريق بعض متشددى جبهة الثانى من خرداد وتم تنحيتهم بهدوء.

على أية حال، أدت هذه العوامل أى إدانة كرباسجى والشائعات المتعلقة باستجواب عطاء الله مهاجرانى العضو البارز فى الحزب ووزير الثقافة فى حكومة خاتمى إلى التقارب الشديد بين الجناح اليسارى فى حزب كوادر البناء وجبهة الثانى من خرداد. وبالطبع كثرت الشائعات حول علاقة بعض أعضاء حزب الكوادر بالجناح اليمينى ومن المؤكد أن حسن مرعشى أحد الأعضاء البارزين لجناح اليمين فى حزب الكوادر قد رفض هذه الشائعات.

ويرى أعضاء هذا الحزب أن حل القضايا والاختلافات السياسية يتم عن طريق الحوار والتشاور مع الوجوه البارزة فى الأحزاب السياسية، وليس هناك ضرورة لأن تأخذ هذه القضايا صورة علنية ثم تتحول فى النهاية إلى خصومات سياسية ثم تسرى إلى طبقات المجتمع، لأنه فى هذه الحالات سيهدر جزء كبير من الطاقة والقوى التنفيذية والإدارية وفى هذا يقول كرباسجى السكرتير العام لحزب كوادر البناء "استنزف استجواب السيد مهاجرانى وقتا طويلا من المجلس ووزارة الإرشاد، وهذا الوقت يكلف المجتمع الكثير من النفقات من الممكن ان تنفق فى أعمال أخرى مفيدة".

ويتسم حزب كوادر البناء ميزات خاصة أولها التوجه السياسى فلم يتبن استراتيجيو ويتخذ منظرو هذا الحزب على مدى هذه السنوات من نشاطهم وجهات نظر ومبادئ وأسس ثابتة. فقد ظهر فى السنوات الأخيرة على أنه تحالف تكتيكى يضم عدة أجنحة سياسية أخرى ولم يهتم كثيراً بوضع استراتيجية سياسية خاصة به، ويرى بعض المحللين السياسيين أن سياسة حزب كوادر البناء قائمة على التكتيك وليس على استراتيجية ولهذا فهم متهمون على الساحة السياسية بالانتهازية. ومن البديهى أن استمرار هذه السلوكيات من جانب حزب الكوادر من الممكن ان يكون دليلا على "انتهازية قادة هذا الحزب على ساحة المنافسات السياسية.

ومن الممكن اعتبار ان حنكة قادة ومخططو حزب الكوادر فى التغيير التكتيكى السريع أحد أسباب نفوذ الحزب فى جبهة الثانى من خرداد.

وبالنظر إلى كل ما سبق ذكره، يمكن استخلاص هذه النتيجة وهى ان حزب الكوادر لا يتعامل مع القضايا من خلال نماذج سلوكية محددة قائمة على استراتيجية خاصة ولهذا السبب فهو متهم بـ"الانتهازية "على الساحة السياسية وفى هذا الصدد توجد تصريحات هامة لغلامحسين كرباسجى حيث يقول "حزب الكوادر عبارة عن مجموعة سياسية ليس لها لائحة تأسيسية، بل وجدت طبقا لضروريات مرحلية خلال انتخابات المجلس. أى أننا نمارس نشاطنا وفق الضروريات التى تتطلبها مراحل الثورة المختلفة. ومن المؤكد أن درجة وسرعة التغيير فى مواقف حزب الكوادر جعلتها فى بعض الأحيان لا تحظى بأى اهتمام ولا تتوافق مع أى «مفاهيم من قبيل المناورة أو حتى العمل من أجل المصلحة الحزبية».

من المؤكد أن قادة هذا الحزب قد رفضوا بشدة مثل هذه الاتهامات وأنهم مؤمنون بأن حزب الكوادر ليس تابعا لليمين أو اليسار. وأنه ينتهج مبدأ "الاعتدال" و"الوسطية "فى سبيل الديموقراطية. وهناك مجموعة أخرى تصنف هذا الحزب ضمن "اليمين الحديث" ويعتبرونه مؤيدا للأفكار الليبرالية، وفى هذا الصدد يقول السكرتير العام لحزب الكوادر "إننا لا ندعى أننا معتدلون فى كل افكارنا، فمن الممكن أن يعتدل الجناح اليسارى. وفى هذه الحالة فإننا نتقبل كلامه. وأحيانا أيضا يخرج اليسار عن حد الاعتدال وتسيطر هذه الصفة على اليمين فإننا فى هذه الحالة نقبل بكلام اليمين. إننى أدافع عن سياسة الاعتدال وليس عن حزب الكوادر ولو أن الحزب أصيب بالإفراط أو التفريط فعليه أن يصلح من نفسه".

كذلك أيضا يؤكد مؤيدو حزب الكوادر على دور النخبة والشعب من حيث الشكل والمضمون فى الحكم. ويؤمنون بتحقيق نظام نخبوى وديموقراطى شعبى كأحد الأمانى القومية. وفى هذا الصدد قال نائب السكرتير العام لهذا الحزب" "إننا نعارض تحويل الجمهورية إلى حكومة إسلامية أو التقليل من دور الشعب".

وطبقا لواقع إستراتيجيات هذا الحزب فإنه يعتبر أن "الجمهورية والإسلامية "توءمان يجب أن ينالا كل الرعاية والاهتمام وأن قيمة النظام وفاعليته مرهونة بتحقيق الجمهورية والإسلامية على الساحة التنظيرية والعملية.

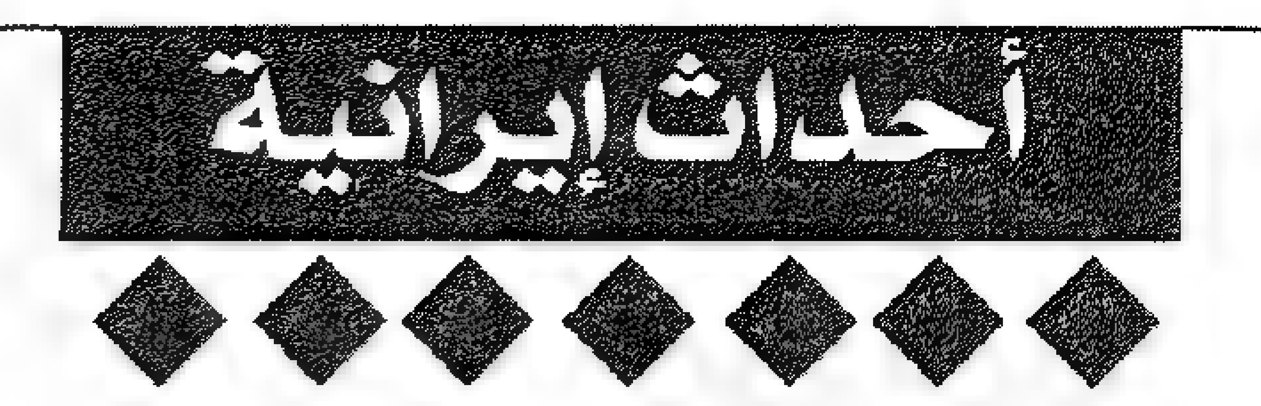
ويرى بعض منظرى هذا الحزب أن اختيار "ولاية الفقيه "وقبولها نابع من رأى الشعب، ولا يؤمنون بنظرية التفويض الإلهى. ويرون أن "ولاية الفقيه "نابعة من الدستور. وأن "ولاية الفقيه "ليست فوق الدستور، بل أن سلطات "ولاية الفقيه "تدور فى فلكه الدستور.

بناء على هذا، فإن حزب الكوادر يؤمن بـ"ولاية الفقيه الانتخابية". وفى هذه النظرية تكون مشروعية الحكومة فى زمان الغيبة نابعة من إرادة الشعب، وفى الواقع فإن الحَكم هو عهد بين الشعب والفقيه المستوفى للشروط.

التوجهات الثقافية لحزب كوادر البناء :

تقوم الاستراتيجية الثقافية لليمين الحديث وحزب الكوادر على الأفكار الليبرالية التى تقتفى أثر سياسة التسامح. ومؤيدو هذه الأفكار يؤيدون الحداثة الثقافية. لا يبذلون أى جهد لتعظيم دور الدين والعرف على الساحة الثقافية والفنية. ومن المؤكد أنهم لا ينفون ذلك حيث يشاهد تهميش الدين والحد من دوره فى المسائل الثقافية والفنية.

وخلاصة القول، أن هذا الحزب جاء من رحم الطبقة الرأسمالية الجديدة والمثقفين المتخصصين ويؤكد على "عقل الخاصة "ويقدم التنمية الاقتصادية على الحرية والعدالة الاجتماعية ويعتبر الفوارق الاجتماعية أمراً طبيعياً، ويسعى لتحقيق شعار «الدين فى ابسط صوره» على الساحة الثقافية والفنية، و"الحكومة فى ابسط صورها "على الساحة الاقتصادية، وهدفه النهائى هو تبلور نظام سياسى متخصص نخبوى ديموقراطى شعبى. ويؤمن بـ"وكالة الفقيه "أو "ولاية الفقيه المقيدة "وفى النهاية يريد هذا الحزب تحقيق نظام الاقتصاد الحر وخصخصة الصناعة والتجارة.



انخفاض الديون الخارجية إلى ٧ مليارات و٤٠٠ مليون دولار

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١٠/٩

وصلت الديون الخارجية لإيران في نهاية الثلاثة أشهر الماضية من بداية العام الحالي (مارس، ابريل، ومايو) إلى ٧ مليارات و٢٩٣ مليون دولار (السنة في إيران تبدأ في ٢١ مارس).
وأضافت إدارة الأبحاث الاقتصادية بالبنك المركزي الإيراني، خلال إعلان هذا الموضوع، في التقارير الأخيرة قائلة: بلغ ميزان الحساب الجاري للدولة ٢٢٤٨ مليون دولار والميزان التجاري ٢٣١٥ مليون دولار، وبلغت الصادرات من البضائع ٦٦٤٥ مليون دولار، ووصلت واردات البضائع إلى ٤٣٣٠ مليون دولار، ووصل مؤشر قيمة السهم إلى ٢٣٨٧,٧٢ وحدة. وقيمة معاملات الأسهم أيضا وصلت إلى ١٤٤٤٤,٩ مليار ريال (الدولار يساوي ٨٢٠٠ ريال تقريبا) والتقرير المذكور عن القطاع المالي للدولة، أكد أن دخل الموازنة خلال مارس وأبريل ومايو وصل مبلغ ٢٨٠٣٤,٢٠ مليار ريال ومصروفات الميزانية وصلت ٢٦٢٠٩,١ مليار ريال.
وبلغ عجز الموازنة (لعام ٢٠٠٠) ٠,٢٠٪ وخلال هذه المدة وصل معدل النمو إلى ٥,٥٪ وارتفعت إيداعات القطاع غير الحكومى إلى ٨,٣٪.



عدد سكان إيران يصل الى ٦٥ مليوناً

جام جم (المرآه المسحورة) ٢٠٠١/١٠/١٦

صرح سيد شهاب الدين تشاووس نائب رئيس مصلحة الأحوال المدنية بأن عد سكان إيران يبلغ ٦٥ مليون نسمة تقريبا، وأكد على أن الجهاز العام للتعبئة والسكان فقط هو المركز الوحيد الصالح لإعلان آخر تعداد لسكان الدولة . كما أعلن أن الإحصائيات الخاصة بحالات الطلاق قد صارت أفضل مقارنة بالعام الماضى. لكن إنطلاقا من الأهمية القومية ومع الوضع فى الاعتبار القيم الحاكمة والسائدة فى المجتمع الإسلامى فإن احصائيات حالات الطلاق للأسف تعد سيئة حتى الآن ودون ذكر الاحصائيات الخاصة بحالات الطلاق قال: لحسن الحظ فقد ثبتت معدلات الطلاق فى الدولة لكنها مازالت معدلات غير مقبولة حتى الآن.
من ناحية أخرى، اعتبر تشاووس أن استخدام الكمبيوتر فى مراكز الأحوال المدنية بالدولة مهم جدا وأضاف أن نظام الكمبيوتر قد تم إدخاله فى أكثر مدن الدولة وهو ما سيسمح بسرعة تقديم الخدمات للجمهور.
من ناحية أخرى، لا توجد الآن بطاقات تحقيق شخصية بلا صاحب ما عدا الأشخاص الذين لم يتقدموا الى المصلحة أو الذين توفوا وكانت بطاقاتهم صادرة عن النظام السابق على الثورة الإسلامية ٠٠وهذه ليس لها أى سند قانونى الآن.
ومن الممكن أيضاً وجود عدد من الأفراد لم يتم قيدهم بسبب السفر الى الخارج أو الموت فى الخارج وعدد هؤلاء ليس كثيرا.

ارتفاع حجم استثمار القطاع الخاص بنسبة ٩,٧٪

حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١١/٢٢

أعلن مكتب "كلان الاقتصادى "بمؤسسة الإدارة والتخطيط فى التقرير الاقتصادى لعام ٢٠٠٠، أن استثمار القطاع الحكومى عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى نسبة ٥,٥ بالنسبة للعام السابق له ١٩٩٩ ليصل إلى ٤٤١٤,٩ مليار ريال. وورد فى هذا التقرير كذلك أن توقعات عام ٢٠٠٠ بشأن نمو الاستثمار فى القطاع الخاص والعام كانت على التوالى ٦,١٪ ، ٥,٦٪ . وعلى ضوء هذا التقرير فإن نسبة نمو الإنتاج الإيرانى الداخلى غير الصافى عام ٢٠٠٠ تعادل ٥,٩٪ ويشير ذلك إلى زيادة قدرها ٢,٨ بالنسبة لعام ١٩٩٩، وقد استهدف البرنامج الثالث للتنمية أن تكون نسبة زيادة الإنتاج الداخلى غير الصافى قدرها ٤,٥٪.
واستأثرت النفقات المصرفية لعامى ٩٩/٢٠٠٠ على التوالى بنسبة ٧٠٪، ٦٩,٥٪ من الإنتاج الداخلى غير الصافى، وارتفعت النفقات المصرفية للقطاع الخاص بنسبة ٤,٢٪.
كما ارتفعت نسبة النفقات المصرفية للقطاع العام بمعدل ١,١٪ أى أنها تمتعت بنسبة زيادة تصاعدية.



إيران والحكومة الأفغانية الجديدة

■ حميد أحمديان زاد

■ إيران ١٦/١٠/٢٠٠١

تتركز أهداف التحالف ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حول تغيير الحكومة في أفغانستان مؤكدين على أنهم يرغبون في تشكيل حكومة مؤلفة من القوميات الأفغانية المختلفة، بالإضافة الى الملك السابق لأفغانستان ظاهر شاه المبعد عن أفغانستان. وتشكيل مثل هذه الحكومة التي حظيت بتأييد الأمم المتحدة، يمكن أن يعيد الأمل للشعب الأفغاني إذا ما أعرب الغرب عن نوايا طيبة لأفغانستان، وأنه لا يريد لهذا البلد أن يلاقي نفس مصير العراق بعد عاصفة الصحراء. ومما لاشك فيه أن قيام حكومة مؤلفة من كافة القوميات الأفغانية، عند أي مستوى من الاستقرار، سيكون في صالح جيران أفغانستان بصفة عامة، وإيران بصفة خاصة. وبنظرة تفاؤلية، سيؤدي قيام حكومة مستقرة في أفغانستان الى منع هجرة الأفغان الى إيران، بما يتسببون فيه من مشاكل كبرى هناك، وما يجلبوه عليها من تبعات اقتصادية واجتماعية. كذلك ستضع هذه الحكومة حداً لتجارة الترانزيت والمواد المخدرة وهجمات الخارجين على القانون في المحافظات الشرقية لإيران وقطع مياه نهر «هيرمند» الذي يعد شريان الحياة لمحافظتي سيستان وبلوجستان، وستجد حلا لمشكلات الإنتاج. والأهم من ذلك كله، ستتغير الحكومة التي تكن العداء لمعتنقي المذهب الشيعي وتتجه معهم منهج الجهاد. كل ذلك يعني أن الحدود الشرقية لإيران ستحظى أخيرا بالهدوء بعد طول عناء. لذلك لابد أن تتوخى إيران الدقة التامة في التعبير عن أحلامها، وينتقي المسئولون الإيرانيون الألفاظ بعناية، حتى لا تترك رواسب مؤلمة وانطباع سيئ لدى الحكومة الأفغانية الجديدة، بل يجب أن يكون التعبير عن الأماني الإيرانية فعالا في المحافل الدبلوماسية لدى تعيين الحكومة الأفغانية المقبلة.

ذكر أحد المحللين العرب في افتتاحية إحدى الصحف، أن الشعب الإيراني لديه أثمن فرصة والتي لا يمكن أن تتوافر لشعب ما على مستوى العالم. وكان يقصد افول نجم أعداء إيران، وقد ضرب مثلا بالوضع في العراق بصفة خاصة وفي المنطقة العربية بصفة عامة، ويعتقد البعض أنه بعد فترة من العداء بين إيران وطالبان، وحالة عدم الاستقرار التي سادت أفغانستان، وانهيار طالبان، أن المجال قد أصبح مهيأ لحكومات إقليمية منافسة لإيران مثل باكستان - المملكة العربية السعودية، وحتي الإمارات العربية المتحدة. لإقامة حكومة مستقرة في أفغانستان تكون أكثر استقلالية، ومن المحتمل أن تكون أكثر تعاونا مع إيران عن سابقتها في هذا البلد. ولا يمكن انكار ان استقرار الأوضاع في أفغانستان سيكون مفيداً لإيران على أكثر من مستوى، فإيران في حالة اعادة اعمار وإصلاحات، وتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني لجار مثل أفغانستان، سيجعل ظروف المنطقة أكثر ملاءمة للتنمية في إيران. أما إذا كان الوضع بخلاف ذلك، فإن تبعات الوضع السيئ في أفغانستان ستحرك أمواج الفقر وعدم الاستقرار والأمن وستؤدي الى تفاقم المشكلات الاجتماعية في إيران، وهو الأمر الذي يمضي على النقيض تماما من الأهداف طويلة الأجل للتنمية في كافة الجوانب في إيران. أما عن التركيبة المحتملة للحكومة الأفغانية القادمة، والتي يتحدث عنها الغرب، فهي على أية حال ليست خافية علينا. من المحتمل اعادة حكومة تحالف الشمال، الحكومة الشرعية لأفغانستان، بزعامة

برهان الدين رباني، والتي كانت لها أوجه تعاون متعددة مع إيران، سواء في وقت الجهاد ضد المحتلين الروس، أو بعد ذلك، وهي من الناحية الثقافية واللغوية تتفق في جوانب شتى مع إيران.

على أية حال، فإن قيام أية حكومة في أفغانستان مؤلفة من القوميات الأفغانية تحت رعاية الغرب، سيكون أفضل من الوضع الحالي لهذا البلد. لقد كانت طالبان، بعدائها البالغ للشيعة وقتلها اياهم، وتجارة المخدرات وجعل إيران ترانزيت لهذه التجارة، أسوأ أنواع الحكومات الأفغانية على مر التاريخ بالنسبة لإيران والمصالح القومية الإيرانية.

ويعتقد الدكتور داود هرميداس باوند، أستاذ الشئون الدولية، أن تغيير نظام طالبان في صالح إيران، فقد تسبب هذا النظام في القلق الدائم للإيرانيين، كما أثرت التبعات الأمنية والمالية والاجتماعية لهذا النظام في الشعب الإيراني، كذلك لا يمكن أن نعتبر وجود قوات على الحدود بين إيران وإفغانستان وتجارة المواد المخدرة والأيديولوجية السلفية لطالبان بما تسببت فيه للشيعة والكاجيك، وضعا حميدا، هذا فضلا عن إعطائها الأولوية لقومية البشتون دون غيرها. لقد كان كل ذلك من تبعات تولي نظام طالبان الحكم في أفغانستان. أما فيما يتعلق بالحكومة القادمة، فيجب أن يتم تشكيلها من كافة الطوائف المتحاربة في أفغانستان، وهذا ما أكدته أيضا الولايات المتحدة الأمريكية. من الممكن الافتراض أن حكومة برهان الدين رباني هي الحكومة الشرعية لأفغانستان، ومن الجائز أن يحظى هذا الافتراض بالقبول على المدى البعيد، لكن يجب علينا ان نضع نصب أعيننا عند تقييمنا للوضع في أفغانستان، أن الحكومة القادمة هي نتيجة للأوضاع الخاصة الحالية. ومن المحتمل أنه بعد اغتيال أحمد شاه سعود، الشخصية الفذة التي كانت موضع قبول كل الجماعات في أفغانستان، ألا تعود حكومة رباني للسلطة، وهناك احتمال آخر وهو ما يعتقده المجتمع الدولي، وهو أيضا ما لا يجب أن نعارضه، ونقصد بذلك عودة ظاهر شاه للحكم، فعلى الرغم من أن عودة ظاهر شاه هي عودة للنظام الملكي في أفغانستان، إلا أن علاقات ظاهر شاه مع إيران كانت حميمة وتتسم بالصداقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التأكيدات الأمريكية، وكذا حلفاء أمريكا، توضح أن الحكومة القادمة في أفغانستان ستكون من كافة الجماعات والقوميات الأفغانية، وهو الأمر الذي طرح في برنامج الأمم المتحدة أيضا، لذلك وفي ظل هذه الأوضاع، لو اردنا أن نبدي وجهة نظرنا في الحكومة الأفغانية المقبلة، لا يجب أن نتخطى الأحداث الجارية، بل علينا التزام الحياد الإيجابي بما يعني محاربة طالبان، ودعم تشكيل حكومة ممثلة لكافة الفصائل.

إن تحسن الأوضاع المتردية، وحل المشكلة الأفغانية، يعني نزع فتيل قنبلة مجاورة لإيران. وعلى مسئولي إيران، الذين واجهوا انتقادات خلال السنوات الماضية لاتخاذهم مواقف انفعالية تجاه تجديد مصير دولة استراتيجية مثل أفغانستان في مواجهة منافسين إقليميين، عليهم أن يغتنموا الفرصة لإصلاح أخطاء الماضي.

وفي هذا السياق نضرب المثل بالنهج الباكستاني. لقد سعت باكستان لإنهاء الأوضاع المضطربة على حدودها مع أفغانستان عندما تحالفت مع حركة طالبان لكن في ظل الظروف الحالية، استوجبت مصالحها القومية الوقوف ضد حلفاء الأمس وفكرت جيدا في اغتنام الفرصة لتحسين أوضاعها الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أن باكستان قد وضعت قواعدها تحت تصرف التحالف ضد الإرهاب، إلا أنها تؤكد أن البشتون يشكلون ٦٠٪ من الشعب الأفغاني، وهو الأمر الذي لا يجب أن نغض الطرف عنه، وعلى هذا النحو. تسعى لأن تضمن لنفسها نفوذا في الحكومة الأفغانية القادمة، وبذلك حصلت على عفو أمريكي برفع الحظر الذي كان قد فرض عليها بعد تجاربها النووية. إن النهج الباكستاني على هذا النحو، يعني أن هذه الدولة تدرك تماما كيف تغير أوراق اللعب ومتى. إن إيران يمكنها أيضا أن تجني منافع جمة بدخولها هذه اللعبة، لذا يجب عليها أن تزيد من فاعليتها في الميادين الدبلوماسية الموسعة».

ويؤكد الدكتور أسد الله مطهري، الخبير في الشئون السياسية: «لقد بحثت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية، الأوضاع الأفغانية في إطار اجتماعات مجموعة ٦ + ٢ ». ويضيف قائلاً : «أن أفغانستان تمثل عدة مشكلات استراتيجية بالنسبة لإيران، منها على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة مياه نهر «هيرمند»، مشكلة ٢,٥ مليون مهاجر أفغاني، مشكلة المواد المخدرة، مشكلة المصادر المعطلة منذ أكثر من عقدين، وأيضاً المكانة الجغرافية - السياسية التي تحتلها أفغانستان في آسيا الوسطى والقوقاز. من ناحية أخرى، فإن أفغانستان في حاجة الى المرور الى الخليج والتجارة مع إيران. في ظل هذه الظروف، فإن وجود استقرار في أفغانستان مع حكومة قوية، سيعود بالنفع على إيران. بناء على ذلك، يجب علي السياسة الإيرانية أن تكون فعالة في هذا المجال. ويجب عليها أن تتحاور مع الفصائل الأفغانية من جهة، والدول التي تحاربها من جهة أخرى، وأن تقدم العون والمساعدة في تشكيل حكومة لا تهدد مصالح الدول المجاورة وأمنها القومي. يجب علينا أن نلعب دورا فعالاً في تشكيل الوضع والمكانة الدولية لأفغانستان. على أية حالة، فضلا عن الدور العسكري القائم حاليا في هذا البلد، هناك مشروع سياسي لأفغانستان لم تتضح معالمه بعد، وهذا المشروع لن يصل إلى نتيجة مالم تتفق الفصائل المحلية والقبلية عليه.

إن الحد الأدنى من العمل في ظل الظروف الراهنة، هو توخي المسئولين الدقة اللازمة في تصريحاتهم، حيث يمكن لعبارة دبلوماسية واحدة ان تحقق ما لا يمكن لمائة خطبة أن تحققه ومن الضروري ملاحظة هذه النقطة بخصوص الحكومة الأفغانية القادمة، إن أية حماقة يمكن أن تتسبب في تأزم الوضع مع الحكومة الأفغانية المقبلة والتي يمكن أن تكون معارضة لوجهة النظر الإيرانية، وينجم عن ذلك تردي في العلاقات المستقبلية مع هذه الدولة الجارة.



بحر قزوين والسياسة الخارجية الإيرانية

■ عباس ملكى ■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٣/١٠/٢٠٠١

ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن الاتفاقيتين المبرمتين بين إيران والاتحاد السوفيتي، وهما اتفاقية الصداقة والمودة الموقعة عام ١٩٢١، والاتفاقية التجارية الخاصة بالاستثمار فى بحر قزوين الموقعة عام ١٩٤٠، واللتين تقضيان بالاستفادة المشتركة من بحر قزوين بواسطة الطرفين لازالتا قائمتين وتنفذان حتى الآن، وفي الأيام الأولى لسقوط الاتحاد السوفيتى تقدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية باقتراح لإنشاء منظمة تعاون بين دول ساحل بحر قزوين. وفى عام ١٩٩٢ وافق قادة الدول الساحلية لبحر قزوين، خلال القمة التى عقدت فى طهران بدعوة من السيد هاشمى رافسنجانى رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت، على تشكيل وإعلان قيام المنظمة، ومن الضرورى إلقاء نظرة على مواقف كافة الدول تجاه الدور الإيرانى كالآتى:

١- أذربيجان: التزمت من أول أيام العمل بالاتفاقية، بالاستفادة المشتركة من بحر قزوين ولكنها بدأت تغير من موقفها بالتدريج، حتى طالبت بالتقسيم الكامل لبحر قزوين بعد تلقيها نصائح من أمريكا، هذا فى حين أن التقسيم الكامل سيكون له آثار سلبية عديدة حول قضايا البيئة والمزارع السمكية والنقل والشحن، بل وعلى الاستفادة من سطح البحر أيضا، والواقع أن المحرك الرئيسى لأذربيجان فيما يتعلق بتقسيم بحر قزوين هو موضوع آخر بعيد تماما عن البحر، فالهدف الأصلى للحكومة الأذربيجانية يتمحور حول استعادة خمس الأراضى الأذربيجانية التى تم احتلالها بواسطة القوات الأرمينية خلال الحرب المنصرمة فى عام ١٩٩٤، وطبقا لوجهة نظر جمهورية أذربيجان، فإن حصة إيران من مياه بحر قزوين هى ١١٪ وأنها ستكون خلف خط «حسين قلى خان - استارا».

٢- قزاقستان : وقد أعربت عن ميلها بشكل تدريجى نحو الاستفادة من الرؤى المطروحة بشأن الحقوق الدولية الملاحية، وطبقاً لإحدى هذه الرؤى فإن الدول الساحلية المتشاطئة فى بحر واحد تستطيع أن تحدد المياه الإقليمية لكل منها فيما بينها. وبناء على نظرة قزاقستان يكون من المناسب تقسيم بحر الخزر بالاستفادة من آلية العمل بالخطوط المتساوية الفاصلة، فى هذه الحالة ووفقاً لرؤية قزاقستان، يكون نصيب إيران من مياه بحر قزوين هو ١٣,٦٪.

٣- روسيا: وقد وضعت فى اعتبارها الامتيازات التى يمنحها العمل بنظرية «الحقوق المشاعة» لها، لذا فقد عارضت فى البداية نظرية تقسيم البحر وأيدت نظرية الحقوق المشاعة فى البحر، وفى نفس الوقت فإن شركات البترول والغاز الروسية، منذ سقوط الاتحاد السوفيتى أخذت تؤيد تقسيم البحر لضمان مصلحتها فى اكتشاف واستخراج البترول، ولكن منذ عام ١٩٩٨ طرحت روسيا فكرة نظام قانونى مزدوج يقوم على تقسيم قاع البحر على أساس الأخذ بخط المنتصف مع الاستفادة المشتركة من سطح البحر فى قضايا مختلفة مثل الصيد والنقل والشحن. ويتطابق هذا الأمر مع استراتيجية القادة الروس من أجل السيطرة على منطقتى القوقاز وآسيا الوسطى ودائما ما تتحدث روسيا عن مساعدة إيران من أجل الاستفادة من أكبر حصة من الثروات البحرية ببحر قزوين، وذلك فى نفس الوقت الذى تظل فيه رؤية روسيا بشأن حصة إيران من ثروات النفط والغاز من بحر قزوين متوقفة عند نسبة ١٣,٦٪، لكن روسيا تقترح أيضا أنه بالإضافة الى العمل بخط المنتصف فإن الدولتين المتجاورتين يمكنهما الاستفادة المشتركة من الثروات الموجودة، وبناء على هذا الاقتراح ترتفع حصة إيران من قاع البحر الى ١٧٪.

٤- تركمانستان: وتتخذ موقفا وسطا بين المواقف الروسية والإيرانية فى أى تحرك تقوم به بشأن قضايا بحر قزوين. وهى تعارض فى نفس الوقت مواقف جمهورية أذربيجان فى بحر قزوين.

٥- أما بالنسبة للجمهورية الإسلامية: فترى أن أفضل مشروع تطرحه بين النظم القانونية المطروحة بشأن بحر قزوين يمكن أن يضمن لها مصالحها القومية لأقصى درجة، هو العمل بنظام «الحقوق المشتركة» والذى فى حال حدوثه تستطيع إيران بالإضافة لزيادة ثرواتها البترولية والغازية فى بحر قزوين، أن تستفيد من امتيازات النقل والشحن بشكل أكبر، كذلك يمكنها أن تصل مباشرة للأسواق والمناطق الروسية وأن تحافظ على البيئة فى بحر قزوين بشكل أفضل، أيضا هذا النظام يمكن أن يكون سببا للتعاون الإقليمى الذى تسعى الجمهورية الإسلامية فى تحقيقه.

أما البديل الآخر فهو القبول بأى نظام قد تتفق عليه جاراتها، إذا ما كانت طريقة التقسيم موضع قبول إيران، لكن شرط إيران للموافقة على التقسيم هو أن يتم بصورة متساوية بمعنى تخصيص ٢٠٪ من مياه بحر قزوين لإيران، فإذا ما تم التقسيم بهذه الصورة فإنه لابد من تطبيق نظام واحد على بحر قزوين كله، سواء كان ذلك يرتبط بقاع البحر أم بسطح البحر، والواقع أنه يمكن رؤية نوع من التحول فى مواقف الجمهورية الإسلامية تجاه بحر قزوين، هذا التحول من المحتمل أن يكون سببه الحيلولة دون زيادة التوتر. والهدف طويل الأمد للجمهورية الإسلامية الذى يتطابق مع وجهات نظر القيادة الإيرانية هو عدم عسكرة بحر قزوين، لذلك وعلى الرغم من الأسلوب العدائى لحكومة أذربيجان فى بحر قزوين، إلا أن الحكومة الإيرانية أرسلت وفدا الى باكو من أجل الوصول الى التوافق بشأن ثروات النفط والغاز فى بحر قزوين، وأهمية هذا الموضوع تتضح جيداً عندما نعلم أن «حيدر علييف» رئيس جمهورية أذربيجان قد ألغى زيارته المزمعة الى إيران للمرة الثالثة.

المصالح الاقتصادية الأمريكية فى أفغانستان

■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠١/١٠/٢٥

أجرت صحيفة الجارديان مقارنة بين المكانة الحالية لأفغانستان من حيث الدور الذى ستلعبه بالنسبة لمصادر الطاقة الإقليمية فى المستقبل، وبين مكانة مصر من وجهة نظر الدول الغربية من حيث نقل النفط عن طريق قناة السويس فى عقد الخمسينيات. وطبقا لما كتبته هذه الجريدة، فإنه على الرغم من أن الحرب الدائرة الآن فى أفغانستان قد بدأت لمناضلة الإرهاب، إلا أن ما ستسفر عنه هذه الحرب من الممكن أن يحقق الأهداف الاستعمارية القديمة فى هذه الأراضى. وتضيف هذه الصحيفة : إن الجيران الشماليين لأفغانستان يتمتعون بثروات هائلة من النفط، وسيكون لهم دور مؤثر فى العالم مستقبليا نظرا لامتلاكهم مثل هذه الثروات. وقد أوضحت هذه الصحيفة أيضا أن "ديك تشينى "الذى يشغل حاليا منصب نائب الرئيس الأمريكى، وقد كان فيما سبق مديرا تنفيذيا لإحدى شركات النفط الكبرى قد صرح قائلا : أننى لا أتصور مطلقا أن توجد منطقة مثل منطقة بحر الخزر تستطيع أن تلعب وبشكل مفاجئ مثل هذا الدور الاستراتيجى.

وتضيف هذه الصحيفة أيضا : لكن القيمة العالية للنفط عندما يتم استخراجه هى فقط التى ستهيئ تلك المنطقة لتبوؤ مثل هذه المكانة، ولذا فإن دور أفغانستان يمثل أهمية قصوى بالنسبة لأمريكا. وتضيف أيضا : إن أمريكا لا ترغب فى نقل البترول عن طريق أذربيجان أو روسيا، لأن فى ذلك تقوية لسيطرة موسكو سياسيا واقتصاديا على هذه المنطقة، علاوة على أن نقل البترول عن طريق إيران سيزيد من شوكة هذه الدولة التى طالما عملت أمريكا وبصفة دائمة على عزلها.

وليس من المناسب أيضا من وجهة النظر الأمريكية نقل بترول منطقة آسيا الوسطى عن طريق الصين. إذن فطريق أفغانستان هو الطريق الأكثر حيوية ويعد من ناحية، تنويعا لمصادر إنتاج الطاقة التابعة لأمريكا، ومن ناحية أخرى، يعد معبراً للنفوذ الى أسواق نامية فى شرق آسيا. وتضيف هذه الصحيفة مشيرة الى توجهات إحدى الشركات الأمريكية (يونوكال) أنها عرضت إنشاء خط أنابيب فى أفغانستان لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى الى باكستان، وأضافت: أن القلق الوحيد الذى كان يساور هذه الشركة هو عدم وجود حكومة مستقرة فى أفغانستان. ولهذا بمجرد أن سيطر نظام كطالبان سارعت باكستان الى تأييده ومساندته، وباركت أمريكا نفسها هذا التأييد. ويضيف كاتب هذه المقالة أن شركة (يونوكال) استضافت زعماء طالبان فى مدينة (هوستون) بأمريكا، واستقبلتهم استقبالا ملكيا.

ولم يكد يمضى عام على تولى طالبان زمام الأمر فى أفغانستان حتى اتضحت حماية السياسة الخارجية الأمريكية لمصالح شركة (يونوكال) فى هذا البلد لدرجة أن أحد الدبلوماسيين الأمريكيين قد صرح قائلا : إن حركة طالبان ستحقق تقدما وازدهارا فى أفغانستان كالذى حققه آل سعود فى المملكة العربية السعودية. ومن الممكن أن يحدث توافقا على الرغم من عدم وجود نظام ديمقراطى، ووجود بعض القوانين غير المقبولة. وطبقا لاعتقاد كاتب هذه المقالة فإن المكانة الجغرافية الجديدة لأفغانستان لم تتغير مطلقا من وجهة نظر الأمريكيين، بل إنه قبل عدة أيام من الهجوم على نيويورك وواشنطن كانت إدارة الطاقة الأمريكية قد قدمت تقريرا الى الحكومة تؤكد فيه ثانية على أهمية أفغانستان باعتبار أنها هى الدولة التى من الممكن أن ينقل عن طريقها نفط وغاز آسيا الوسطى الى الأسواق الأمريكية. وتخلص هذه الصحيفة الى أنه فى حالة ما إذا استطاعت أمريكا أن تشكل حكومة راسخة قوية فى أفغانستان تكون تابعة لها، فإنها بذلك ستحكم سيطرتها على اقتصاد دول آسيا الوسطى، وستصل الى باكستان عن طريق كابول، وفى هذه الحالة ستكون قد أمسكت بمفتاح السيادة على آسيا.



لماذا انقلب الموقف الباكستانى ضد طالبان ؟

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠١/١٠/٢١

يعتبر التقلب السريع فى موقف باكستان بالوقوف ضد جماعة طالبان نقطة تحول رئيسية فى التطورات الحالية المتعلقة بالقصف الصاروخى والجوى لأفغانستان وقد صار سببا للتعجب والدهشة من قبل المراقبين السياسيين والأوساط الصحفية فى المنطقة والعالم.

وبالرغم من الأخبار والتقارير المتعلقة بالتغيير الواضح لسياسة باكستان من جماعة طالبان التى صنعتها ودفعت بها لأفغانستان وانعكس ذلك في انضمامها الى الائتلاف الدولى لمكافحة الإرهاب، إلا أنه حتى الآن لم يتم التوصل لحقيقة جذور وأسباب هذا التغيير الأساسى فى موقف باكستان من جماعة طالبان، وعلاوة على ذلك لم يتم الاهتمام بالإجابة على سؤال: لماذا أشرف جنرالات باكستان وعلى رأسهم برويز مشرف خلال الـ ١٠ سنوات الماضية على تأسيس وتشكيل طالبان وتنميتها وتدعيمها المالى والأيديولوجى فى مدارس باكستان الدينية وتقديم رأسمال ضخم لكى تستطيع هذه الجماعة الاستيلاء على

كابول وبسط سيطرتها على أنحاء أفغانستان.

ثم بعد ذلك اتخذ هؤلاء الجنرالات قرارا بوقف مساندة الملا عمر حتى أنهم يتحدثون عن قرب سقوط نظام طالبان والعد التنازلى للأيام الأخيرة لسلطة هذه الجماعة ؟

من خلال تحليل وبحث هذه الخطوة غير المتوقعة لجنرالات الجيش فى باكستان يبدو أن هناك مجموعة من الفروض والأسباب - التى تبدو متناقضة فى ظاهرها - تفسر هذا الموقف وهذه الفروض هى :

١- يعتقد بعض المراقبين السياسيين أن إسلام آباد قد وصلت لنتيجة مفاداها أن وقت الاستفادة من طالبان قد انتهى وأنه قد تهيأت فرصة استثنائية للتعاون بهدف محو دور هذه الجماعة وإلحاقها بالتاريخ. خاصة أن جماعة طالبان فى العامين الأخيرين تصدت وامتنعت عن قبول بعض النصائح من جانب آسلام آباد. بل إن طالبان لم تعط أهمية لرؤية جنرالات باكستان بشأن ضرورة ترسيم حدود الدولتين، خاصة حدود «منطقة البشتون»، كذلك رفض إقامة منطقة حرة على جانبى الحد الفاصل بين أفغانستان ومنطقة «كويته».

واستنادا لهذا الرأى فإن جماعة طالبان بعد الانتهاء من الصراع مع المعارضة قد صارت لديها الإمكانية والقدرة اللازمة على أن تواجه عدوا أو عددا من منافسيها دون الإعتماد على باكستان. لهذا السبب قرر جنرالات باكستان أن يتحالفوا مع أمريكا حتى يضغطوا على عنق طالبان ويشردوا الملا عمر فى الصحارى.

٢- اتخذ برويز مشرف قرارا بقطع تعاون دولته مع طالبان بسبب وعود واشنطن المعسولة منح باكستان مساعدات اقتصادية ومالية ضخمة. فباكستان من الناحية الاقتصادية غير مستقرة كما أن معدل النمو فيها يواجه ترديا واضحا.

فمن هنا، ومع إدراك مشرف بأن مصير طالبان قد صار قيد الانتهاء بسبب العمليات العسكرية الأمريكية، وجدناه يتخذ موقفا معاديا لطالبان على أمل الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية.

البعض يقول إن إلغاء العقوبات الأمريكية التى كانت قد اتخذتها ضد باكستان بعد قيام الأخيرة بإجراء التفجيرات النووية يعتبر دليلا على تغيير سياسة واشنطن تجاه إسلام آباد.

لكن يجب القول أن الأمريكيين قاموا بإلغاء العقوبات بنفس القدر عن كل من نيودلهى وإسلام آباد، هذا فى حين أن الأسباب التى دفعت باكستان للإنضمام للتحالف الأمريكى لمكافحة الإرهاب، لا يمكن مقارنتها مع التأييد اللفظى من جانب الهنود لمكافحة الإرهاب وبالرغم من أن «كولن باول» وزير خارجية أمريكا قد أكد مجددا فى إسلام آباد على تقديم مساعدات اقتصادية لباكستان إلا أنه لم يحدد أى نوع من المساعدة والدعم سوف تقدم لباكستان، كما لم يحدد مقدار وحجم تلك المساعدة، بجانب أن أمريكا اجلت إرسال هذه المساعدة لعدة أشهر قادمة.

بناء على هذا يمكن القول أن مشرف قد اقتنع بالوعود اللفظية للبيت الأبيض بخصوص تقديم الدعم المالى والاقتصادى لدولته فى حالة انضمامها للإئتلاف ضد الإرهاب.

٣- اتخذت باكستان موقفها ضد طالبان على أمل كسب تأييد واشنطن فى نزاعها الحدودى مع الهند حول كشمير. وهى تأمل فى أن يعتبرها الأمريكيون مجددا كواحدة من حلفائها الأساسيين مثلما كان الأمر فى فترة الحرب الباردة. وهذا يعنى أن «برويز مشرف» يسعى الآن، مع تزايد دور دولته المؤثر فى نجاح أو فشل الإجراءات الأمريكية فى مكافحة الإرهاب والقبض على بن لادن والقضاء على تنظيم «القاعدة» فى أفغانستان، الى استعادة مكانة باكستان لدي البيت الأبيض وكذلك لأن تستفيد من دعم ومساندة واشنطن فى مباحثاتها الحادة والمكلفة مع الهنود.

لذا لا توجد فرصة أثمن من التطورات الأخيرة لإثبات المكانة الحيوية لباكستان فى الحسابات الأمريكية بشأن الأوضاع فى وسط آسيا، ولذلك أظهر مشرف رغبته فى الانضمام الى الائتلاف الأمريكى ضد الإرهاب. وفى إسلام آباد غازل باول الخاطر الباكستانى بشأن أولوية قضية كشمير فى مباحثات أمريكا مع الهند وأعطى ردا إيجابيا. لكنه من ناحية أخرى لا يميل لاتخاذ خطوة متسرعة تكون سببا محتملا لإغضاب نيودلهى لأن الهند التى ترأسها وتديرها مجموعة من الأحزاب الإئتلافية بزعامة الهنود المتطرفين قد أعلنت إنضمامها للتحالف الأمريكى ضد الإرهاب منذ البداية وعلى هذا النحو فهى تسعى منذ بداية الأزمة، رغم استمرار شكها وترددها حول موقف باكستان، لإثبات تأييدها للخطوات والجهود الأمريكية فى حربها ضد طالبان وأنها - لهذا السبب - قد صارت موضع اهتمام أكثر من جانب البيت الأبيض، كما أن لها مكانتها فى الحسابات الأمريكية.

وقد أعرب المسئولون الأمريكيون عدة مرات عن قلقهم بخصوص احتمال ظهور اضطراب فى باكستان بسبب مواقف مشرف ولم ينف الحاكم العسكرى لباكستان وجود هذا الخطر.

ولنفس السبب دعا الى اشراك طالبان فى أى حكومة مقبلة فى أفغانستان بهدف اتقاء غضب هذه الجماعة ومؤيديها فى باكستان.

على أية حال، ففى دولة صارت تمتلك الأسلحة النووية وتعيش فى حالة صراع دموى مع جارتها (الهند) فإن اتخاذ قرار ما ضد سيادة دولة أخرى، يكون من شأنه أن يؤدى الى نتائج وخيمة، وعلى هذا النحو فمن غير المعروف كيف يمكن لبرويز مشرف أن يبقى آمنا.

دوافع الهجوم الأمريكي على أفغانستان

■ د.جواد مدني حقيقي ■ همشهري (المواطن) ٢٠٠١/١٠/٢٥

الأزمة الأخيرة التي ظهرت علي الصعيد العالمي إثر هجوم ١١ سبتمبر الإرهابي علي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، كانت موضع اهتمام ودراسة من قبل وسائل الإعلام العالمية المختلفة، ويواصل المحللون التكهنات حول الدافع الحقيقي لأمريكا من الهجوم العسكري علي أفغانستان، والعديد من الخبراء والسياسيين وكثيراً من المحللين علي مستوى العالم يعتبرون أن أحد الدوافع الرئيسية للهجوم الأمريكي هو السيطرة علي مصادر الطاقة الأفغانية، وكذلك إمكانية الاستفادة من هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة في نقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى الشرق الأقصى والهند.

علي الرغم من أن هذا البعد له أهميته من حيث الحقائق الخاصة بأفغانستان لكننا ندرك من خلال المعلومات المقدمة في هذا المقال، وبالنظر إلى المعلومات المتاحة علي المستوى العالمي، أن معدلات الطاقة الموجودة في أفغانستان لا يمكن أن يكون لها أهمية بالغة، ولذا فإن السيطرة علي هذه الأراضي بسبب موقعها الاستراتيجي يمكن أن يعد سببا أكثر معقولية من وجهة نظر مخططي الهجوم العسكري علي أفغانستان.

الإطار العام:

ترتبط أهمية أفغانستان في مجال الطاقة بموقعها الجغرافي، فلديها القدرة علي التحول إلى معبر هام لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى إلى بحر عمان. وهذا التصور يشتمل علي إنشاء خطوط أنابيب تعبر الأراضي الأفغانية، وهو ما توجهت إليه الأنظار بشدة في منتصف عقد التسعينيات، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، ذهبت هذه الفكرة أدراج النسيان بسبب عدم استقرار أفغانستان، فمنذ عام ١٩٩٦ وقعت معظم الأراضي الأفغانية في يد حركة طالبان والتي لم تعترف بها رسميا أية دولة سوى السعودية والإمارات وباكستان.

وضع مصادر الطاقة في أفغانستان:

في عام ١٩٧٠ قدر خبراء الاتحاد السوفيتي السابق مقدار احتياطيات الغاز الطبيعي المتوقع في أفغانستان بـ (٥ تريليونات قدم مكعب). ووصل الإنتاج اليومي الأفغاني من الغاز في أواسط عقد السبعينيات إلى ٢٧٥ مليون قدم مكعب، لكن بسبب قلة الاحتياطي في الحقول المنتجة انخفض معدل الاستخراج تدريجيا إلى ٢٢٠ مليون قدم مكعب يوميا في عام ١٩٨٠ . في ذلك الوقت بدأ استغلال حقل (قرقداغ) الغازي، ووصل معدل إنتاج الغاز الطبيعي الأفغاني في أوائل عقد الثمانينيات إلى ٢٨٥ مليون قدم مكعب يوميا، ولكن بسبب التدميرات التي كان يحدثها المقاتلون ضد الاتحاد السوفيتي السابق في منشآت إنتاج الغاز، انخفض الإنتاج الكلي لأفغانستان إلى ٢٩٠ مليون قدم مكعب يوميا .وظل هذا الرقم ثابتا تقريبا حتى خروج القوات السوفيتية عام ١٩٨٩، ومن بعد خروج القوات السوفيتية وما تبعه من حرب أهلية حتى وقت استئناف بيع الغاز للاتحاد السوفيتي السابق، تم إغلاق حوالي ٣١ بئرا في منطقة (شبرغان).



في أواخر عقد السبعينيات عندما كانت أفغانستان تصدر من ٧٠ إلى ٩٠٪ من حجم إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى الاتحاد السوفيتي عن طريق خط أنابيب يمر من أوزبكستان إلى شبكة توزيع الغاز الطبيعي السوفيتية، كان نجيب الله الرئيس الأفغاني آنذاك قد أعلن عن مباحثات جديدة خاصة ببيع الغاز للاتحاد السوفيتي، لكن الجمهوريات السوفيتية رفعت سعر الغاز ونفقات نقله وبناء عليه توقفت هذه المباحثات .في أوائل عقد التسعينيات أجرت أفغانستان مباحثات لبيع الغاز مع كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وعدة دول أوروبية أخري، لكن لم تصل أى واحدة منها إلى نتيجة. وتقع جميع حقول الغاز الأفغانية في منطقة تبعد عشرين ميلا عن المدينة شبرغان الواقعة في إقليم (جوزان) بشمال أفغانستان .وفي عام ١٩٩٩ استؤنفت عملية إصلاح خط أنابيب الغاز الواصل إلى (مزار شريف)، واستكملت حركة طالبان عملية إصلاح خط الأنابيب بمحطة صغيرة ومصنع لإنتاج الأسمدة.

وقد أعادت الحركة تشغيل الآبار المتوقفة، الأمر الذى أدي إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، وفي عام ١٩٩٨ كانت حركة طالبان قد أعلنت عن مشروعات لإحياء الشركة الوطنية الأفغانية للنفط والتي قضى الاتحاد

السوفيتي عليها بعد احتلال أفغانستان، وقد قدر الخبراء السوفييت الاحتياطي النفطي المؤكد في أفغانستان بـ ٩٥ مليون برميل، إلا أن عمليات استكشاف وتنمية الحقول النفطية بالإضافة إلى مشروع إنشاء مصفاة بترول بسعة ١٠ آلاف برميل يوميا، قد توقفت تماما بعد الاجتياح السوفيتي.

وينتج كمية ضئيلة جدا من النفط الخام في منطقة (أنقوت) الواقعة في إقليم (سرايل) الشمالي، ويتم تكرير هذا النفط في معمل بدائي للغاية في (شبرغان)، وطبقا للتقارير تم إصلاح حقل نفطي آخر في عام ٢٠٠١ .

تستورد أفغانستان المنتجات النفطية مثل الكيروسين والبنزين ووقود الطائرات من باكستان وتركمانستان وتوجد منشآت صغيرة لتخزين وتوزيع هذه المواد النفطية في جلال أباد الواقعة ما بين كابول وبيشاور الباكستانية، كذلك لتركمانستان منشئات لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية في (تخته بازار) القريبة من الحدود الأفغانية، والتي تمد شمال أفغانستان بما يحتاجه منها.

بالإضافة إلى النفط والغاز، قدرت احتياطات أفغانستان من الفحم الحجري بـ ٧٣ مليون طن، يوجد أكثرها في المنطقة ما بين هرات وبدخشان في شمال أفغانستان، وعلي الرغم من أن أفغانستان كانت تنتج في عقد التسعينيات أكثر من مائة ألف طن من الفحم الحجري سنويا، فقد بلغ معدل إنتاجها في عام ١٩٩٩ ألف طن فقط.

في سنوات الحرب الأهلية الطويلة تضررت الشبكة الداخلية لتوزيع الكهرباء في أفغانستان بشكل بالغ، وقد ركزت حركة طالبان جهودها علي إعادة تشغيل محطات توليد الكهرباء وشبكات التوزيع وكابلات الضغط العالي، وانخفض إنتاج الطاقة الكهرومائية بشدة في ما بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ بسبب الجفاف.

وكانت طالبان تنفذ مشروعا لإضافة توربين آخر لسد (كجكي) الواقع في إقليم (هيرمند) بالقرب من قندهار، بالتعاون مع شركة صينية لإنتاج المعدات الزراعية.

وكانت ستزيد قدرة إنتاج الكهرباء بأفغانستان في حالة استكمال هذا المشروع بمقدار ١٦.٥ ميجاوات، كما تم إصلاح خطوط نقل الكهرباء من سد (كجكي) إلى قندهار في أوائل عام ٢٠٠١، ومع إحلال وتجديد شبكة الكهرباء المتهالكة تم إعادة تشغيل مصادر توفير الكهرباء مجدداً.

كما تم تشغيل سد (دهلا) في إقليم قندهار وسد (برشناكت) في إقليم (ننجرهار) بطاقة إنتاج قدرها ١١.٥ ميجاوات.

كذلك تعمل محطة كهرباء (ماهي بر) المائية بقدرة ٦٦ ميجاوات وتقوم تركمانستان بتوفير الكهرباء لمعظم مناطق شمال غرب أفغانستان، وكانت أفغانستان قد أعلنت في أكتوبر ١٩٩٩ عن التوصل إلى اتفاق مع تركمانستان خاص بتوفير الكهرباء لشمال غرب أفغانستان يشمل إمداد مدينة هرات بالكهرباء وكذلك مصنع الأسمدة بها، كما أنشئ خط آخر لنقل الكهرباء من تركمانستان وخط ثالث لمدينة شبرغان.

وقد كانت مدينة مزار شريف تستورد الكهرباء من أوزبكستان، لكن في شتاء ١٩٩٩ قطعت واردات الكهرباء بسبب عدم دفع أفغانستان لقيمة الكهرباء.

(أ) تساؤلات حول مصالح القوى فى بحر قزوين

■ المصدر: Caspian sea Library

مازالت الثروة النفطية فى بحر قزوين تسترعى اهتماما عالميا يتزايد مع تطور الأحداث على الساحة العالمية خاصة تلك المؤثرة على دول وسط القوقاز، فمع احداث الحرب الأمريكية فى أفغانستان ثارت مرة أخرى تساؤلات عديدة حول المصالح الأمريكية فى المنطقة وما يقابلها من مصالح مضادة لقوى أخرى، كما تضمنت هذه التساؤلات البحث فى أهمية هذه الثروة النفطية وإذا ما كانت بالفعل تستدعى كل هذه الجلبة على المستوى السياسى والاقتصادى العالمى.

ولنبدأ بالاجابة على سؤال تلو الآخر.

١ ـ ما هو حجم الطاقة فى حوض بحر قزوين ؟

طبقا لوكالة الطاقة العالمية يقدر احتياطى النفط فى المنطقة ما بين ١٥ إلى ٤٠ مليار برميل يوازى ما بين ١,٥٪ إلى ٤٪ من الاحتياطى العالمى، أما احتياطى الغاز فيقدر بما يتراوح بين ٦,٧ تريليون متر مكعب إلى ٩,٢ تريليون متر مكعب، هذا بالاضافة إلى ٨ تريليونات متر مكعب احتياطى محتمل وهو يوازى ما بين ٦ إلى ٧٪ من الاحتياطى العالمى للغاز الطبيعى. إلا أن وزارة الطاقة الأمريكية تؤكد احتمال وجود احتياطى نفط فى القوقاز يصل إلى ٢٠٠ مليار برميل أى ما يقرب من احتياطى السعودية البالغ ٢٦٩ مليار برميل، وهو ما لا توافق عليه الهيئات النفطية العالمية، فطبقا لتوقعاتها يحدد هذا الاحتياطى بما يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٥ مليار برميلاً بينما قدرته هيئة وود ماكينيز بـ ٧٠ مليار برميل فى حين قدرته الشركات الأمريكية للبترول بـ ٦٥ مليار برميل.

وبصرف النظر عما إذا كانت هذه التقديرات صحيحة أو خاطئة، فمن الواضح أن احتياطى النفط والغاز بالمنطقة لا يرقى بمستوى احتياطى النفط والغاز فى الشرق الأوسط أو أن يكون منافسا حقيقيا لنفط الخليج العربى، ربما يرقى بمستوى المصدر الهامشى للطاقة وذلك فى حالة ارتفاع اسعار النفط وتوافر البيئة المواتية لارتفاعها فى الأساس.

كما لانستطيع كل دول المنطقة لعب دور المصدر الهامشى، بل البعض منها فقط .

فمن حيث توافر النفط بشكل مكثف فى هذه الدول تكون كازاخستان على رأسها حيث يوجد فى كازاخستان نصف مصادر النفط المحتملة فى المنطقة واذربيجان ثم تلحق بهم بنسب أقل اوزبكستان.

أما بالنسبة لاحتياطى الغاز فتركمانستان هى رابع دولة فى العالم من حيث احتياطى الغاز الطبيعى، ولكن هذا لا ينفى وجود احتياطى لا بأس به فى كل من كازاخستان وأوزبكستان التى تعد أكبر منتج للغاز فى وسط آسيا منذ انخفاض حجم انتاجه فى تركمنستان، إلا أن معظم هذا الانتاج يستهلك محليا مع نسبة تصدير ضعيفة ومحدودة لدول الجوار.

وتتوقع وكالة الطاقة العالمية أن يزداد حجم انتاج النفط فى كل من كازاخستان و تركمانستان وأذربيجان وأوزبكستان ليصل إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠ وذلك فى ظل توافر افضل الظروف، بينما يصل إلى ٢,٨ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٠ فى حالة إذا ما واجهت عملية الانتاج عوامل تعوقها.

وإن كانت توقعات الادارة الأمريكية أكثر تفاؤلا حيث تتنبأ ببلوغ انتاج هذه الدول من النفط بحلول ٢٠١٠ فى حالة ازالة جميع العقبات السياسية ٤,٥ مليون برميل.

أما مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية فيتوقع بلوغ انتاج كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان ٣,٥ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٠ وهو التقدير الذى يتفق عليه أيضا معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة.

وفيما يتعلق بانتاج الغاز الطبيعى فى كل من اذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان سيصل بحلول عام ٢٠١٠، الى ٢٠٠ مليار متر مكعب.

٢ ـ ما هى طرق خطوط الانابيب المقترحة ؟

هناك اتفاق شائع على أن المشكلة الأساسية التى تقف فى طريق وصول بترول وغاز بحر قزوين للأسواق هى فى الأصل مشكلة أساسية وجغرافية وإمدادية.

فالمنطقة لا تطل على منفذ بحرى بل تحيط بها إيران وروسيا اللتان تسيطران على أهم الطرق التى توصل المنطقة بالسوق العالمى للنفط، خاصة فى ظل القلاقل العرقية التى تشهدها مناطق مختلفة من دول المنطقة مثلما يحدث فى اقليم ناجورنو قره باخ، وإبخازيا فى جورجيا، والشيشان وداغستان فى روسيا.

كما أن غياب نظام قانونى متفق عليه بالنسبة لبحر

❖ نظراً للصراع الحالى الذى تشهده منطقة آسيا الوسطى تنشر مختارات إيرانية سلسلة دراسات خاصة عن هذه المنطقة دون الأخذ فى الاعتبار ضرورة أن تكون قد نشرت فى دوريات إيرانية .

قزوين أدى إلى صعوبة الوصول إلى قرارات بشأن طرق خطوط انابيب تصدير النفط، يضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة المتوقعة لإقامة خطوط الأنابيب والتى لا تتواءم مع اسعار النفط المنخفضة مما جعل كثيراً من الحكومات فى تلك الدول تعيد النظر فى خطوط انشاء هذه الخطوط، خاصة أن هذه الخطوط تواجه صعوبات بقدر ما تقدمه من مميزات، فمثلا الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان ترغب فى انشاء خط انابيب باكو - سيهان وهو ما لم تؤيده الشركات القائمة على صناعة النفط التى ترى ضرورة التروى فى اتخاذ قرار اقامة هذا الخط الذى قد تكون له بدائل أفضل فى المنطقة.

أما الخط الشمالى الجنوبى يعتبره المحللون من أفضل الطرق التى ستربط وسط آسيا بأوروبا وآسيا وسيمر بإيران ليلحتم بخطوط موجودة بالفعل وتصب فى الخليج العربى، ولكن الاعتماد على هذا الخط لن يقلل من الاستهلاك العالمى من بترول الخليج العربى، كما أنه لن يكون متماشياً ومصالح منطقة القوقاز ووسط آسيا إذا ما حاولت إيران ان تستغل مردود هذا الخط بها للحصول على نفط رخيص الثمن من القوقاز.

ثم تأتى الخطوط الشمالية وهى شبكة الخطوط الموجودة بروسيا إلا أن حالة هذه الشبكة تتطلب الكثير من التطوير والتجديد والاحلال مما يجعل اختيار انشاء خطوط بديلة لتلك الشبكة حل مثالى يقلل من اعتماد دول المنطقة على روسيا التى تسعى لفرض هيمنتها فى مقابل ابداء تعاونها فى هذا الشأن، فروسيا تحد من استخدام كازاخستان لشبكة خطوطها مما أدى إلى محاولة فرضها مشروع «كونسورتيوم بايب كاسبيان» الذى من شأنه اقامة خط انابيب من كازاخستان إلى نوفوروسيسك. إلا أن هذا المشروع واجه مشاكل عدة منها تأمين خطوط الطرق التى تمر بأراضى حكومات اقليمية روسية متعددة.

كما تسعى كازاخستان إلى اقامة خطوط انابيب تمر فى اتجاه الشرق إما بالأراضى الإيرانية أو الصينية. وخيبة أمل تركمانستان فى استخدام خطوط انابيب (كازبروم) لتصدير النفط لأوكرانيا وأوروبا كمثال آخر على المشاكل التى تواجهها دول المنطقة من جراء الاعتماد على شبكة انابيب روسيا وهو ما اضطر تركمانستان إلى البحث عن بديل ربما يمر بإيران أو تركيا.

ومميزات خط انابيب باكو - سيهان انه سيصب فى البحر الأبيض المتوسط مما يسمح بتجنب الاختناقات المرورية لناقلات النفط التى تمر بالمضايق التركية، وعلى الجانب الآخر ستصل تكلفته الى ١٨ مليار دولار وهو الأمر الذى يفرض ضرورة زيادة سعته سنويا حوالى مليارى برميل لتعويض هذه التكلفة.

خط باكو - نوفوروسيسك ربما يكون أفضل بديل لباكو - سيهان، حيث أنه بإجراء بعض التعديلات على الطريق الذى يمر به يمكن تجنب آثار اية عمليات عسكرية تحدث فى الشيشان ودون تكلفة كثيرة مما يجعله الاختيار الأفضل، كذلك يسعى القائمون على صناعة النفط إلى تطوير خط انابيب باكو - سيسا والذى لن يكلفهم أكثر من مليار ونصف مليار دولار، هذا بالاضافة إلى خطوط الانابيب المقترحة والتى تمر بباكستان والهند والصين على اعتبار أن السوق الآسيوية تمثل عنصراً حيوياً فى تسويق مصادر الطاقة ببحر قزوين، وعلى ذلك فهناك خط انابيب مقترح يصل كازاخستان بالصين. كما أن الصين اعطت الأولوية فى اقامة خط انابيب يبدأ من كازاخستان ويصل لإيران ويظل الخط المقترح اقامته ليصل إلى باكستان ويمر بأفغانستان مجرد اقتراح نظرا لما تشهده أفغانستان من حالة حرب مستمرة سواء بين الفصائل العسكرية المختلفة أو مع الولايات المتحدة.

٣ - ما هى اختيارات السياسة الأمريكية فى المنطقة ؟

تقوم السياسة الأمريكية فى المنطقة على أساس مجموعة من المصالح الاستراتيجية فى حوض القوقاز منها؟

- دعم المؤسسات السياسية والاقتصادية الحديثة وتطوير ديمقراطية السوق.
- حل الصراعات.
- تطوير صناعة النفط وانشاء خطوط انابيب متعددة خاصة تلك التى تربط الشرق بالغرب.
- التعاون الأمنى.

إلا أن هذه المصالح تتعرض لعدد من الانتقادات على المستوى المحلى، حيث يعتقد البعض أن الادارة الأمريكية تولى أهمية لبعض هذه المصالح على حساب الأخرى، وخاصة محاولات الولايات المتحدة المستمرة لعزل إيران عن المنطقة، كذلك عملها على الحد من نفوذ روسيا فى المنطقة ومحاباتها لأرمينيا على حساب أذربيجان، كما أنها تعمل جاهدة على التأكيد على الاستمرار فى عزل إيران عن دول المنطقة بالإصرار على العقوبات المفروضة عليها ورفض رفعها لذا تعارض وبشدة أية استثمارات لشركات النفط الغربية فى إيران قد تربط إيران بدول المنطقة، فعلى سبيل المثال شنت شركة موبيل حملة على الادارة الأمريكية فى محاولة منها للحصول على تصريح من السلطات الأمريكية لإبرام اتفاقات فى مجال التبرول فى إيران والسماح لها باستغلال معدات استخراج النفط. وهى المسألة التى اثارت غضب الشركات الأمريكية، حيث ادت هذه السياسة إلى اضاعة فرص كثيرة على الشركات الأمريكية، بينما احسنت استغلالها الشركات الغربية. وهى السياسة التى أدت إلى إحداث تقارب إيرانى روسى فى هذا المجال ومجالات أخرى بما فيها التعاون العسكرى.

ورغبة الولايات المتحدة فى تضيف الخناق حول إيران قدر المستطاع جعلتها تكثف جهودها من أجل الحصول على التأييد الكامل لخط انابيب باكو - سيهان الذى تقترحه وذلك على اعتبار أنه البديل للطريق الشمالى الجنوبى الذى يمر بإيران.

وعلى الجانب الآخر لم تتورع الولايات المتحدة عن اعطاء أولوية للحصول على مصادر الطاقة فى منطقة وسط آسيا

والقوقاز حتى ولو اضطرت إلى التغاضى عن الممارسات غير الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان فى المنطقة، حيث يرى المحللون السياسيون أن حكومات المنطقة تخلت كثيرا عن التزاماتها الديمقراطية التى تعهدت بها فى بدايتها، كما حذرت من تجاهل الإدارة الأمريكية لأسباب عدم الاستقرار السياسى، والاجتماعى فى المنطقة وهو ما قد يؤدى إلى خسائر غير محدودة بالنسبة للولايات المتحدة فى ظل أنها تصر على تهميش إيران وروسيا لتخلص لها المنطقة وحدها دون الآخرين.

٤- ما هى المصالح الروسية فى حوض بحر قزوين؟

رغم أن روسيا لم تعد تعتبر نفسها طرفا أساسيا فى منطقة بحر قزوين، خاصة خلال التسعينيات إلا أنها مازالت تأمل أن تلعب دوراً هاما فى المنطقة برغم التواجد الأجنبى فى المنطقة والذى يؤيده بعض صناع القرار فى موسكو الذين يفضلون التعاون مع الغرب لأهداف عدة منها:

أولا حتى تستفيد الشركات الروسية من رأس المال المضاف بواسطة المستثمرين الأجانب بالاضافة إلى تبنى احدث التكنولوجيات فى هذا المجال والخبرات التجارية للشركات الأجنبية وهو ما تم بالفعل من خلال تعاون شركتى لوك اويل وجازيروم الروسيتين مع الشركات الأجنبية، حيث أدركت كلتا الشركتين أن دول المنطقة لن تقبل ان يشتركا فى عمليات التنقيب عن النفط إن لم تقبل أن تتعاون مع شركات اجنبية.

كما أن الرأى العام الروسى أصابه الملل من كثرة الحروب التى تتورط فيها روسيا مع دول المنطقة، خاصة فى ظل فقدان كثير من الشباب الروسى فى هذه الحروب فى مقابل زيادة الكثافة السكانية لدول القوقاز ووسط آسيا مما يحدث خللاً فى توازن القوى بين روسيا وتلك الدول.

ولكن لا يمكن انكار أن روسيا مازالت تتمتع ببعض النفوذ والسيطرة فى المنطقة تستطيع أن تستغله لصالحها من وقت لآخر، حيث قامت روسيا بوقف نقل تركمانستان لغازها إلى أوكرانيا عبر شبكة خطوط الأنابيب الروسية مما نتج عنه خسارة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى لتركمانستان، ليس هذا فحسب ، بل إن روسيا تعمل جاهدة على الحيلولة دون اقامة خطوط النفط الممتدة من شرق إلى غرب بحر قزوين والتى ستؤدى إلى نقل النفط من تركمانستان وكازاخستان وذلك بهدف أن تحظى بدعم لاقامة خطوط انابيب فى شمال بحر قزوين تمر بالأراضى الروسية، وربما هذا يبرر توقيع روسيا اتفاقية مع كازاخستان بشأن تقسيم المنطقة الشمالية لبحر قزوين. ولنفس السبب أعلنت روسيا زيادة سعة خطوط انابيبها القادمة من باكو إلى نوفورو سيسك من خلال بناء ممر حول منطقة الشيشان. كما تصر روسيا على أنه من المضر بالبيئة ان يتم بناء خطوط انابيب بترول عبر بحر قزوين تسهل عملية نقل النفط والغاز من اذربيجان إلى جورجيا أو تركيا، وبذلك يتضح أن روسيا ستظل لاعباً هاماً فى المنطقة لأسباب جغرافية، وهو ما تدركه بعض دول المنطقة. فمثلا دولة جورجيا مازالت ترى روسيا عنصر هام فى حفظ السلام وأحد اسباب توازن القوى، وبالتالى تعد عاملاً من عوامل استقرار المنطقة، لأنها ستحقق التوازن أمام ايران التى تعتبرها كثير من دول المنطقة الدولة القادرة على فرض هيمنتها على المنطقة ولولا العقوبات التى فرضتها عليها الولايات المتحدة لاصبحت البديل المناسب للنفوذ الروسى.

وتقترح روسيا عدداً من خطوط النفط التى تمر بأراضيها اهمها خط CPC والذى يبدأ من كازاخستان وحتى ميناء نوفوروسيسك الواقع على البحر الأسود، ومن المتوقع أن يوفر هذا الخط ٤ آلاف فرصة عمل من شأنها اعالة ١٠٢ ألف فرد إلا أن اقامة هذا المشروع قد تأجلت نتيجة اعتزام السلطات المحلية الروسية فرض رسوم باهظة على استخدام هذه الخطوط، كما تخطط روسيا لبناء خط انابيب رئيسى يمر بالأراضى الروسية إلى اقليم نوفوروسيسك (MEP) إلا أن تنفيذ هذا الخط لا يحظى بتأييد دول المنطقة، حيث يمر بمناطق ذات طقس غير مستقر، بالاضافة إلى ازدحام ميناء نوفوروسيسك.

٥ ـ ما هى المصالح الصينية فى المنطقة ؟

بالتأكيد المصلحة الأساسية للصين هى تأمين ما يكفى من مصادر النفط خاصة فى ظل النهضة التنموية التى تشهدها الصين حاليا، فالصين لا تملك ما يكفيها من مصادر الطاقة على المستوى المحلى، خاصة فى ظل معدلات الانتاج والاستهلاك العالية لها، فطبقا لتوقعات البنك الدولى فإن معدل زيادة الاستهلاك السنوى فى الصين سيصل إلى ٤٪ مع حلول عام ٢٠٢٠.

المشكلة تكمن فى أن احتياطى النفط فى الصين محدود للغاية لا يستطيع الوفاء بالطلب الزائد على الطاقة فى الصين مما يعنى حدوث عجز فى حجم مصادر الطاقة المحلية مقابل الطلب عليها الذى وصل إلى ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠.

لذا لزاما عليها ضمان مصادر للطاقة من مناطق مختلفة وهو ما جعل الصين تحاول استكشاف احتياطى النفط فى منطقة زيان جيانج، كما تدعى الصين انها تملك نفس حجم احتياطى السعودية من النفط إلا أن هذه الآمال العريضة لم تثبت صحتها.

فما كان من الصين إلا أن سعت الى تأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة من الخارج حيث فاجأت شركة الصين القومية للبترول CNPC الولايات المتحدة والشركات الغربية فى عام ١٩٩٧ بإبرام اتفاق مع دولة كازاخستان لإقامة استثمارات فى حقول النفط الثلاث بها بلغت قيمتها ٩,٥ مليار دولار، ومن بين المشروعات التى كان من المقترح اقامتها فى إطار هذا الاتفاق انشاء خط انابيب من كازاخستان يصل إلى الصين. وهو المشروع الذى شكك خبراء النفط والشركات الغربية فى قدرة الصين الاقتصادية والعالمية على اقامته حيث يصل طول هذا



الخط ٣٠٠ كيلو متر يبدأ من غرب كازاخستان ليصل إلى اقليم زيان جيانج بالصين ليتم عند هذه النقطة ربطه بخط الأنابيب الداخلى بالصين والذى يمد مناطق شرق الصين بالنفط، وتضمن الاتفاق أيضا اقامة خط انابيب من حقول النفط فى كازاخستان إلى إيران.

وهذه الاستثمارات تجعل من الصين لاعبا مهما فى المنطقة إذا ما قررت تنفيذ تلك الاستثمارات، ولا تقتصر الصين على دعم علاقاتها مع دول المنطقة فى مجال التبرول فحسب، بل فى مجال التجارة، خاصة مع كل من دولة كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيستان وطاجيكستان.

وربما كان توثيق العلاقات الصينية مع كازاخستان هو وجود اقلية عرقية من «اليوجور» فى اقليم زيان جيانج بالصين تطلب الاستقلال بالاقليم من وقت لآخر وهى نفس الاقلية المتواجدة فى الأراضى الكازخانية مما يؤدى إلى محاولات مستمرة من جانب كلتا الدولتين لحل هذه المشكلة المشتركة.

وفى الوقت نفسه ترحب معظم دول وسط آسيا بتوثيق علاقاتها مع الصين فى محاولة منها لإيجاد قوى مماثلة للقوى الروسية والغربية تحدث نوعاً من التوازن فى نفوذ كلتيهما فى المنطقة.

٦ - ماهى مصالح إيران فى منطقة القوقاز ؟

مثلها مثل دول الجوار تسعى إيران إلى أن يكون لها دور هام فى عملية استخراج بترول بحر قزوين من منطلق انها ترغب فى انعاش قطاع الطاقة بها وأن لا تكون بمعزل عن دول المنطقة وأن تلعب دورا قياديا بها، فطبقا لتصريحات مانو شيهر رئيس اتحاد الاقتصاديين الإيرانيين تحتاج إيران إلى استثمارات تصل إلى ٩٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لإنعاش قطاع الطاقة بإيران.

وربما تستطيع إيران ان تحقق ولو جزءا من خططها خاصة إذا ما احسنت استغلال وضعها الجغرافى ودورها السياسى فى المنطقة، فإيران هى افضل نقطة التقاء تصل الأسواق الغربية بالأسواق فى آسيا لذا من مصلحتها عدم تنفيذ أى من خطوط الأنابيب المقترحة التى تؤيدها حكومات الغرب وأمريكا، فعلى سبيل المثال إذا لم يتم تنفيذ اتفاق تركمانستان مع تركيا أو باكستان لإقامة خط أنابيب، وإذا ما استمرت إيران فى محاولتها لتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة والخروج من حزام العقوبات التى تفرضه عليها الولايات المتحدة ستصدر طهران غازها الطبيعى ربما إلى الحد الذى يؤثر سلبا على صادرات دول منطقة القوقاز، لذا من مصلحة تلك الدول أن تشمل خططها بشكل جاد التعاون مع إيران وهو عكس ما تفعله الآن، حيث تعمل هذه الدول على الحد من مشاركة إيران فى أى كونسورتيوم يعمل بالمنطقة وربما السبب وراء ذلك انها تخشى من مد الفكر الإيرانى الاسلامى فيها، فأغلبية هذه الدول ينتمى سكانها إلى المذهب السنى، بينما ينتمى أغلب الإيرانيين إلى الشيعة وهو ما يجعلها ترفض منح إيران أية فرصة لتقريب العلاقات، بل على العكس ترى أنه من الأفضل احداث تقارب مع تركيا العلمانية التى يرون أنها النموذج الأقرب لهم ولكن هذا لم يمنع كازاخستان من التعاون مع إيران، حيث يصل حجم تجارة النفط مع إيران ٦٠ ألف برميل يوميا، كما شجعت الصين شركتها القومية للبترول (CNPC) إلى بحث سبل التعاون لإنشاء خط انابيب يبدأ من كازاخستان ويمر بحدود تركمانستان ليمتد إلى إيران ومنها إلى الخليج العربى، بالاضافة إلى أن عدداً من شركات النفط الغربية تبحث اقامة خط أنابيب من كازاخستان يمر بإيران ومنها للخليج.

وبالفعل أنشأت تركمانستان خط أنابيب يصل لإيران سيؤدى إلى زيادة انتاج الغاز الطبيعى بحلول عام ٢٠٠٦ حوالى ٨ مليارات متر مكعب، وكذلك تبحث كلتا الحكومتين الإيرانية والتركمانية وضع خط لتكوين كونسورتيوم لبناء خط انابيب عبر إيران يمر بتركيا تصل تكلفته ٢,٥ مليار دولار يسمح لتركمانستان ببيع ما يصل إلى ١٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويا لتركيا.

٧- لكن ما هو وضع تركيا فى المنطقة ؟

ربما يختلف وضع تركيا عن كل من إيران وروسيا، فهى لا تعد منافساً قوياً على مصادر الطاقة فى وسط آسيا، بل هى فى الأساس مستهلك لصادرات المنطقة من الطاقة وخاصة الغاز الطبيعى، ولكن تركيا ترغب فى ضمان حصولها على ما تريد من مصادر الطاقة من خلال أن تكون عنصراً هاماً يعتمد عليه الغرب فى تنفيذ استراتيجيته فى المنطقة، ومع مشاركتها فى تطوير صناعة النفط فى المنطقة ستضمن حصولها على الغاز الطبيعى الذى تستورد منه ١٠ مليارات متر مكعب سنويا ومن المتوقع أن تصل تلك الكمية إلى ما يتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠ متر مكعب بحلول عام ٢٠١٠. وحتى الآن تعتمد تركيا على روسيا فى الحصول على ثلاث أرباع وارداتها من النفط، لذا تسعى جاهدة للحد من اعتمادها على روسيا فى الحصول على الغاز الطبيعى، لذا قامت مؤخرا بمحاولات جادة لدعم سبل التعاون مع دول وسط آسيا، حيث وقعت اتفاقاً مع تركمانستان بشراء ١٦ مليار متر مكعب من الغاز بصفة سنوية تصل إلى ٣٠ ملياراً فيما بعد. كذلك تعتزم تركيا أن تستورد ٣ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعى من إيران بصفة سنوية تصل إلى ١٠ مليارات بحلول عام ٢٠٠٥، إلا أن بعض الخبراء يعتقدون بأن صادرات إيران من الغاز ستزداد للحد الذى قد يجعلها تتوقف عن إمداد تركيا بالغاز الطبيعى.

واقترحت تركيا اقامة خط انابيب فى قاع البحر بالاتفاق مع جمهورية تركمانستان. فتركيا تريد أن تكون طرفا اساسيا فى اقامة أى خط انابيب، لذا سعت لاستغلال سيطرتها على مضيقى البوسفور والدردنيل لبناء ١٧٠٠ كيلو متر من خطوط الأنابيب (MEP) والتى تبدأ من باكو وتصل إلى جيهان التى تقع على الشاطىء الجنوبى لتركيا المطل على البحر الأبيض المتوسط، حيث يعتقد المسئولون الأتراك أن مثل هذا الخط سيؤدى إلى دعم موقفها لدى الولايات المتحدة والحكومات الغربية الذين كانوا من أكثر المؤيدين لاقتراحها، هذا رغم صعوبة تنفيذه لما يتطلبه من تكاليف باهظة قد تتراوح ما بين ٢ إلى ٤ مليارات دولار، وهو ما يفوق الامكانيات التركية المتاحة لتنفيذه.

(ب) السياسة الأمريكية فى وسط آسيا والقوقاز: نحو طريق جديد للرفاهية

Arielcohen, phd

المصدر Caspian sea library

كان أحد التحديات التى واجهت السياسة الأمريكية اثناء الحرب الباردة والتى زادت خطورتها مع مرور الوقت، هو كيف يمكن تأمين الوصول إلى مصادر النفط، والغاز الطبيعى فى النصف الأول من القرن الـ ٢١؟

ويمكن لمصادر النفط والغاز الطبيعى فى وسط آسيا وبحر قزوين أن تساعد الولايات المتحدة على مواجهة هذا التحدى لأن هذه المنطقة تتمتع بفوائض كبيرة، إذ تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الكمية بعد منطقة الشرق الأوسط. وتقدر احتياطات بحر قزوين ما بين ١٠٠ مليار و٢٠٠ مليار برميل نفط تبلغ قيمتها ما بين ٢ إلى ٤ تريليون دولار حسب الأسعار الحالية. كما أن احتياطيات الغاز الطبيعى أكبر مما تمتلكه أمريكا الشمالية كلها. ويرتبط موضوع الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعى بالمصالح الجيواستراتيجية للولايات المتحدة فى وسط آسيا. وقد اهتم صانعو القرار الأمريكى باحتمال ظهور امبراطورية روسية جديدة ويدركون أن الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعى يمكن أن يجهض ظهور هذه الامبراطورية. وربما تحاول روسيا استعادة سيطرتها على خطوط الأنابيب فى هذه المنطقة مما يؤدى إلى افشال محاولات الولايات المتحدة للوصول إلى نفط هذه المنطقة.

أكثر من ذلك يمكن للنظام الراديكالى الإسلامى فى إيران أن يتحرك لتحويل منطقة وسط آسيا إلى منطقة نفوذ على افتراض أن الجمهوريات الإسلامية ستكون مجالا للتأثير والنفوذ. حتى الصين محتمل أن تتدخل فى هذه المنطقة. وللولايات المتحدة مصلحة قوية فى دعم الرخاء الاقتصادى بمنطقة وسط آسيا والقوقاز لأن هذا الرخاء سيضمن سيادة واستقلال هذه الدول مما يعيق النفوذ الإيرانى الراديكالى، بالاضافة إلى أنه سيفتح اسواقا جديدة امام السلع والخدمات الأمريكية. وبدون التنمية الاقتصادية ستبقى الجمهوريات المستقلة فى حالة عدم استقرار، وتنظر الغالبية العظمى من النخب السياسية فى هذه الدول إلى الولايات المتحدة. ليس فقط كنموذج للنجاح الاقتصادى ولكن أيضا كنموذج للقيادة.

وللولايات المتحدة عدة مبررات لدعم الرخاء الاقتصادى فى منطقة وسط آسيا والقوقاز عن طريق المشاركة فى بناء خطوط الأنابيب والبنية التحتية لهذه المنطقة التى يمكن أن تعمل «كطريق استراتيجى» لربط الشرق بالغرب فى القرن الجديد.

تاريخيا، كان هذا الطريق عبارة عن ممر للقوافل القادمة من الصين والهند عبر وسط آسيا إلى أوروبا الغربية. وقد أدت التجارة عبر هذا الطريق إلى الرخاء الاقتصادى والنهضة الثقافية للعديد من مدن آسيا مثل سمرقند وبخارى، وعندما جاء المتعصبون الإسلاميون إلى هذا الطريق فى القرن السادس عشر دخلت هذه المنطقة إلى عصر الانحطاط والأفول.

ويحتمل أن تؤدى احتياطات النفط والغاز الطبيعى للقوقاز ووسط آسيا إلى انشاء طريق جديد للتجارة والاستثمار كوسيلة للاسراع بعجلة النمو الاقتصادى، ويمكن أن يربط هذا الطريق بين الصين وروسيا، أو روسيا وأوروبا الغربية، كما يمكن أن يمد الشركات الأمريكية بفرص الاستثمار، بالاضافة إلى ايجاد وظائف للعمالة الأمريكية. لذا فإن مستقبل طريق الحرير يعد من المصالح القومية الهامة للولايات المتحدة.

وقد اعتقدت ادارة كلينتون أن انشغال موسكو بمشاكلها يعطيها فرصة استراتيجية لضمان المصالح الأمريكية فى القوقاز. وخلال الفترة الأولى من ادارة كلينتون اهملت الرئاسة ومجلس الأمن القومى منطقة آسيا الوسطى وعواصم القوقاز معتمدة على سياسة الفراغ فى هذه المنطقة. إلا أن هذه السياسة تغيرت لأن تدخل الولايات المتحدة فى هذه المنطقة بجانب النمو الاقتصادى والرخاء يمكن أن يضمن الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعى كفرصة اقتصادية أمام المستثمرين الأمريكيين فى العقود القادمة.

ومن أجل ضمان المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية فى وسط آسيا يجب على صانعى القرار الأمريكى أن يأخذوا فى اعتبارهم الآتى:

- إدراك أن القوقاز ووسط آسيا اصبحتا خارج دائرة النفوذ الروسى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى:

فقد حدثت تغييرات جيواستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، فبعد أربع قرون انتهى التوسع الروسى فى الجنوب ولم تعد لروسيا أية شعبية أو مصادر عسكرية لاستعادة الامبراطورية عن طريق الغزو العسكرى. لذا فإن للولايات المتحدة حرية كبيرة للتدخل فى وسط آسيا أكثر من ذى قبل. ولأول مرة فى التاريخ تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها الوصول إلى منطقة وسط آسيا ومواردها الاقتصادية الكبيرة.



– دعم التسوية السلمية للصراعات فى منطقة وسط آسيا:

كانت للحروب الإثنية التى أثارها الجيش الروسى مثلما حدث فى ابخازيا وناجورنو قره باخ، عواقب كثيرة على الدول الحديثة فى المنطقة وكانت نتيجتها وجود مليون لاجىء، بالاضافة إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ألف مصاب، لذا فإن السلام يعتبر مهما جدا للتنمية الاقتصادية المستقبلية التى ستعتمد على نقل النفط والغاز الطبيعى للأسواق الدولية، وكانت سياسة التسوية السلمية الروسية قد فشلت فى تحقيق حل سلمى لهذه النزاعات، كما افتقدت دور الوسيط الأمين الضرورى لنجاح هذه الجهود. ولأنها القوة العظمى الوحيدة طلبت دول المنطقة من الولايات المتحدة التوسط واقتراح بنود ومبادىء التسوية فى النزاعات. ويجب على الولايات المتحدة أن تستجيب لهذه المطالب من خلال المساعدة فى إعداد إتفاقات السلام وتسوية مشكلة اللاجئين واجتذاب الاستثمار الخارجى للمنطقة. كما يمكن أن يساعد اعضاء منظمة الأمن والتعاون الأوروبى بإرسال قوات حفظ سلام مثل التى فى ابخازيا وناجورنو قره باخ بجانب الدعم الدبلوماسى واللوجستى.

– الحياد بين أرمينيا وأذربيجان:

دخلت كل من أرمينيا وأذربيجان فى حرب دموية على اقليم ناجورنو قره باخ فى عام ١٩٨٨، وبرغم وجود اتفاقية وقف اطلاق نار منذ ١٩٩٤ إلا أنه يجب تسوية النزاع للسماح ببدء تنمية اقتصادية لمصلحة البلدين، كما يجب أن تشارك الولايات المتحدة مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبى فى رعاية جهود التسوية السلمية لمشكلة قره باخ. وللقيام بدور الوسيط، يجب على الولايات المتحدة ان توازن علاقتها مع باكو وإيريفان وهذا التوازن يجب أن يتضمن تعادل مستويات المساعدة لكلا البلدين وتشجيع فتح الحدود التركية الأرمينية كجزء من التسوية النهائية والتعاون عسكريا مع اذربيجان لمعادلة الدعم العسكرى الروسى لأرمينيا.

– ازالة العقوبات التى تمنع الولايات المتحدة من مساعدة اذربيجان:

فالعقوبة المفروضة منذ عام ١٩٩٢ منعت الولايات المتحدة من مساعدة حكومة اذربيجان حتى قدم الرئيس الأمريكى تقريرا إلى الكونجرس أعلن فيه: أن باكو قد اتخذت خطوات وقف استخدام القوات المسلحة ضد ارمينيا وقره باخ. وقد فشلت هذه العقوبات فى فرض حل سلمى للنزاع، وفى المقابل حصلت أرمينيا على ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار مساعدات من الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢.

ولكى توازن الولايات المتحدة بين كلا البلدين ولكى تقوم بدور الوسيط الأمين فى محادثات السلام يجب انهاء العقوبات على اذربيجان.

وقد نادى بعض المسئولين الأمريكيين بمن فيهم وزراء الدفاع السابقين وأعضاء مجلس النواب بإزالة العقوبات على اذربيجان لدعم خطة السلام فى وسط آسيا.

– منح اذربيجان امتياز الدولة الأكثر رعاية:

بالرغم من حقيقة أن اذربيجان تستورد الآن معدات تقدر بمئات الملايين من الدولارات من الولايات المتحدة لتطوير موارد بحر قزوين، وبالرغم من أن الولايات المتحدة ربما تستورد كمية كبيرة من النفط من اذربيجان، فإن عدم منح اذربيجان امتياز الدولة الأكثر رعاية يقيد من فرص التجارة والاستثمار فى المنطقة ويدفع الولايات المتحدة للتمييز ضد الدولة الأهم والحليف المحتمل. لذا يجب توقيع اتفاقية تجارة مع اذربيجان، كما يجب أن تحصل على امتياز الدولة الأكثر رعاية بأسرع وقت ممكن.

– زيادة التنسيق بين الحكومة والشركات الأمريكية المختصة بقطاع النفط والغاز الطبيعى وخطوط انابيب النفط فى المنطقة:

يحتاج كل من الكونجرس والادارة الأمريكية إلى وضع استراتيجية جديدة لهذا الاقليم تضع الاهتمامات الأمنية والجيوبوليتيكية والنفطية والتجارية الأمريكية فى بوتقة واحدة. كما يجب أن يعين الرئيس منسق خبير فى شئون الطاقة وموضوعات الأمن الدولى من أجل ضمان التعاون الأمنى بجانب تسهيل الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة.

– اعادة هيكلة المساعدات المتعددة الجوانب إلى دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز:

يجب على الولايات المتحدة أن تركز على منح المساعدات من أجل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وتدعيم الخصخصة الاقتصادية وتطوير دور القانون وتقوية المجتمع المدنى والدعم السياسى لدول مثل اذربيجان وجورجيا. هذا الوضع يمكن أن يسمح للشركات الأمريكية بالمساعدة فى تطوير الموارد الطبيعية فى المنطقة، كما يمكن أن يساعد على استقرار وسيادة هذه الدولة وتدعيم التيارات المؤيدة للولايات المتحدة والغرب فى جورجيا، اذربيجان، ارمينيا وكل البلاد الأخرى فى المنطقة.

كما يجب على الكونجرس الموافقة على انشاء مؤسسة غير ربحية لتنسيق ودفع هذه الجهود إلى الأمام، ويجب تعيين متخصصين فى الاقتصاد والقانون والادارة فى هذه المؤسسة التى يجب عليها دعم الاصلاح الاقتصادى فى آسيا الوسطى وجعل المنطقة مهيئة للاستثمار الأمريكى فيها. كما يجب على اعضاء هذه المؤسسة تدريب وتعليم المسئولين فى هذه الدول كيفية عمل نظام السوق ودور القانون ونظام حماية الملكية الخاصة. هذه الاصلاحات ضرورية لكى تجتذب هذه الدول الاستثمار فى قطاع النفط والغاز الطبيعى والصناعات التعدينية، ويجب تمويل مثل هذه المؤسسة من جانب برنامج المساعدات الاقتصادية والذى سيكون اكثر قدرة، من وكالة التنمية الدولية، على مساعدة هذه الدول فى اصلاحاتها الاقتصادية.

– الثروة النفطية، السيادة والنمو الاقتصادى:

إن احتياطات الطاقة فى بحر قزوين ستكون أكبر الاكتشافات النفطية حتى نهاية القرن الحالى. وعلى طول الشواطىء من اذربيجان، كازاخستان، تركمانستان، روسيا وإيران تجاوزت احتياطات النفط ما لدى العراق أو إيران حاليا وتتساوى مع الكويت وتمثل ثلثى الثروة النفطية

السعودية، ففائض وسط آسيا يأتى فى المرتبة الثانية بعد الشرق الأوسط وأكبر من الاسكا وبحر الشمال.

وحسب الأسعار الحالية (٢٠ دولار لكل برميل) فإنه يوجد ٢٠٠ مليار برميل يمكن أن يوفروا اكثر من ٤ تريليونات دولار.

وتقدر احتياطات الغاز الطبيعى بـ ٧,٩ تريليون متر مكعب ويأتى فى المرتبة الثالثة بعد روسيا والشرق الأوسط وأكبر من احتياطات الولايات المتحدة والمكسيك معا.

وللولايات المتحدة العديد من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية فى هذه المنطقة أولها، انها تريد الوصول إلى مصادر النفط فى بحْر قزوين وتأمين نقله إلى الأسواق الغربية. وقد قامت الشركات الغربية مثل اموكو بالتعاقدات مع شركة اذربيجان الدولية للتنقيب عن النفط، كما تقوم شركة شيفرون بتطوير حقل عملاق فى تنجيز فى غرب كازاخستان، وتعتبر هذه الشركات من اللاعبين المهمين فى المنطقة. وتدرك شعوب القوقاز ووسط آسيا انهم سيستفيدون من تطوير خطوط نقل النفط وإنشاء المطارات والموانىء ووسائل الاتصالات فى المنطقة. إلا أنه توجد عوامل ربما تعرقل هذا النمو. فروسيا وإيران كانتا قد سيطرتا على المنطقة قبل ذلك، ويعتبر انتهاء السيطرة الروسية على منطقة وسط آسيا مصلحة استراتيجية للولايات المتحدة.

وربما تظل روسيا صديق متعاون مع الغرب، إلا أن ذلك لن يستمر إذا اختارت روسيا غزو منطقة وسط آسيا والقوقاز حيث يمكن لموسكو أن تجنى الكثير إذا تحكمت فى مصادر الطاقة فى هذه المنطقة، كما ترى طهران فى أوزبكستان وكازاخستان وسائر البلاد الأخرى انها سوق مفتوح أمام سلعها وأيديولوجيتها، وربما تؤدى الهيمنة الإيرانية إلى اعاقة تدفق النفط إلى الغرب عكس ما يحدث إذا قامت الشركات الأمريكية بالتدخل فى عملية التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة، ويمكن يعوق الوجود الإيرانى تنمية الديمقراطية ونظام السوق فى آسيا الوسطى والقوقاز.

لذا فإن استقلال وسيادة كازاخستان، اذربيجان، جورجيا وسائر البلاد الأخرى يعتبر مصلحة قومية أمريكية. فهذه الدول ستستفيد من استخراج البترول والغاز الطبيعى من أراضيها والذى يمكن أن يجعل شعوبها غنية وحكوماتها مقتدرة. لذا يجب على الولايات المتحدة أن تبذل جهودها لحماية سيادة واستقلال هذه الدول.

أى طريق يجب ان تمر به خطوط الأنابيب ؟

تتنافس كل من روسيا، إيران، تركيا، والولايات المتحدة على اتجاه خطوط الأنابيب فى وسط آسيا والقوقاز. فهذه الدول تدرك أهمية التحكم فى خطوط نقل الموارد الطبيعية لهذه المنطقة. وتواجه شركاتها منافسة من شركات النفط الصينية، اليابانية، الباكستانية، الهندية والكورية. هذه المنافسة ستزداد عندما تصبح المصادر المتاحة اكثر وفرة.

حاليا، تمر خطوط الأنابيب إلى الشمال أى إلى روسيا مما يعطى روسيا سيطرة استراتيجية على صادرات النفط بجانب دخل كبير فخطوط الأنابيب الروسية ممتلئة بالنفط، إلا أن عوامل غياب الأمن والشفافية وهيكل التعريفة الجمركية لا تلبى حاجات الشركات الغربية أو شركات الدول حديثة الاستقلال.

وحاليا لا تستطيع روسيا نقل نفط اذربيجان عبر الشيشان إلى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود بالرغم من العقود الموقعة مع كبرى شركات انتاج النفط فى اذربيجان.

لذا فإن الشركات الغربية ستحتاج إلى التغلب على التحديات المخيفة من أجل نقل النفط إلى الأسواق الغربية. هذه التحديات من ضمنها النزاع القانونى على بحر قزوين وتهالك نظام الملاحة على البحر الأسود. حاليا لا تملك موانىء البحر الأسود القدرة على استقبال الكميات العادية من نفط بحر قزوين فالملاحة فى نوفورسيسك تتعطل اثناء شهور الشتاء بسبب الطقس، كما لم يتم بناء الأرصفة المخصصة للنفط فى الموانىء. وحتى لو تم انشاء هذه الأرصفة يحتمل أن ينخفض تدفق النفط إلى البحر الأسود بسبب ازدحام المضايق التركية. ولابد من تطوير الصناعات الكيماوية وبناء أرصفة جديدة فى دول البحر الأسود فى أوكرانيا، تركيا، بلغاريا ورومانيا، فأوكرانيا الوحيدة التى تم فيها انشاء ارصفة للنفط فى ميناء أوديسا وتحتاج الموانىء الرومانية إلى نفس الانشاءات حتى يمكنها العمل بالطاقة الكاملة.

مشكلات فى المضايق التركية:

إن نفط بحر قزوين يجب أن يمر عبر المضايق التركية (الدردنيل والبوسفور) إلا أن معدل جريان المياه يبلغ فقط ٧٠٠ ياردة، حيث تم انشاء كبارى عليه للربط بين أوروبا وآسيا. وفى فصل الشتاء تقل سرعة التيار من ٥ إلى ٨ عقد فى الساعة ويصبح البوسفور طريق خطر لناقلات النفط.

لذا فإن ناقلات النفط التى تمر عبر المضايق التركية انخفضت حمولتها إلى ١٥٠,٠٠٠ ألف طن، بالاضافة إلى ذلك فإن الناقلات تحتاج إلى يومين كاملين للمرور من المضيق. وطوال الطريق فإن العاصمة اسطنبول التى تحوى ١٤ مليون نسمة معرضة لخطر تصادم الناقلات مثلما حدث فى أكتوبر ١٩٩٤، لذا فإن المضايق التركية تحتاج إلى نظام ملاحى حديث، وقد نادت تركيا بإعادة النظر فى المواد الخاصة بالملاحة الدولية فى معاهدة ١٩٣٦ التى تمنح حرية المرور عبر المضايق التركية للسفن الدولية.

ويجب على الولايات المتحدة دعم عملية تحديث نظام الملاحة حتى تجعل السفن أكثر أمنا وسرعة بجانب تطوير خطوط الأنابيب التى تصل إلى البحر المتوسط.

النزاع على بحر قزوين:

حاولت كل من روسيا وإيران تعطيل التنمية فى بحر قزوين بإدعاء انه بحيرة ولا ينطبق عليه قانون البحار.

وتريد روسيا الاعتراف بـ ٤٥ ميلاً مناطق حرة فى بحر قزوين ،الأمر الذى سيجعل نفط منطقة كازاك تحت سيطرة كازاخستان ولكنه يمكن أن ينقل نفط اذربيجان إلى ملكية الدول الساحلية. وإذا تم اعتبار بحر قزوين بحيرة فيمكن لكل الدول الساحلية أن تشترك فى إيرادات كل حقل بجانب احتمال الجدل على كل قرار استثمار قبل هذا النظام لم يحدث فى منطقة بحر قزوين من قبل. فالاتحاد السوفيتى قام بتطوير حقول نفط اذربيجان بدون النظر إلى المصالح الإيرانية، ولكن لم يتم انشاء أو تمويل خطوط الانابيب الخاصة بذلك. وكجزء من استراتيجية الطرق المتعددة تشجع الولايات المتحدة تركيا على انشاء خط انابيب سيحدد على اساس سعة ميناء كيهان، وعامة فإن صعوبات انشاء خط أنابيب تحت بحر قزوين تؤخذ فى الاعتبار بسبب الصراعات على الوضع القانونى لبحر قزوين.

مخطط الطريق الاستراتيجى:

ربما تصبح مصادر الغاز الطبيعى والنفط فى القوقاز ووسط آسيا سبب التنمية الاقتصادية للدول الحديثة الاستقلال. فشعوب هذه الدول تحتاج إلى ايرادات النفط، بالاضافة إلى الصناعات التقليدية مثل تكرير البترول. فهذه التنمية ستحولهم من الفقر إلى الرفاهية فى القرن الـ ٢١.

كما أن تنمية هذه المصادر يخلق فرصا استثمارية للشركات الأمريكية، كما يمكن توفير فرص عمل فى عمليات انشاء الموانىء، والكبارى ووسائل الاتصال وسيربط خط الانابيب الجديد بين الغرب وجنوب القوقاز ووسط آسيا. ولكن يجب أن يعبر البحر الأسود وبحر قزوين، كما يجب أن يبدأ من كازاخستان إلى جورجيا إلى داخل أوروبا. وتحتاج موانىء بوتى، اوديسا (أوكرانيا)، كونستانتا (رومانيا)، بورجاس (بلغاريا) إلى انشاء أرصفة وكبارى للربط بينهم، كما تحتاج المنطقة إلى شبكة حديثة من السكك الحديدية، والمطارات. هذه المشروعات لا يمكن أن تنفذ بدون مساهمة القطاع الخاص. فالاتحاد الأوروبى يطور شبكة الطرق والسكك الحديدية والموانىء لإعطاء فرصة للشركات الأوروبية للاستثمار فى المنطقة.

محددات النمو الاقتصادى:

بدون حكم القانون ونمو اقتصاد السوق فإن منطقة وسط آسيا والقوقاز ستبقى فى دائرة الانحطاط الاقتصادى. لذا يجب على الشركات المحلية فى المنطقة تطوير ادائها، كما يجب على الحكومات حماية حقوق العمالة الأساسية. بدون هذه المحددات فإن النمو الاقتصادى فى هذه المنطقة سيكون محدداً فى قطاع النفط الذى تديره الشركات الأجنبية فقط. وفى هذه الحالة فإن تأثير ارتفاع اسعار النفط سيكون محدودا وسيفيد عدد قليل من رجال الأعمال فقط.

بجانب ذلك، يعانى الاقليم من معدل مرتفع فى الجريمة والفساد مع عدم تطبيق القانون. ومن أجل الاسراع بالنمو الاقتصادى يجب على الحكومات شن حملات ضد الفساد ومحاربة الرشوة والعمل بالقانون. كما يجب تطوير عمل السلطة القضائية المستقلة لتسوية النزاعات بالعدل وحماية الحقوق الفردية. ويجب على الحكومات المحلية والدول الأجنبية تدعيم الإعلام الحر والمفتوح ودعم المنظمات غير الحكومية وتدريب القوى العاملة الوطنية وصقلها بالمهارات المطلوبة للعمل فى نظام السوق.

انهيار الامبراطورية السوفيتية والصراع من أجل القوة:

عندما انهار الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٩١ خرجت ١٥ دولة من تحت الانقاض وبدأت روسيا فى التحرك للاحتفاظ بوضعها المسيطر فى منطقة آسيا والقوقاز عن طريق السيطرة على خطوط الأنابيب، وتدعيم الصراعات الإثنية والتسليح. وبسبب الضعف الداخلى وافقت كل من ارمينيا وجورجيا على السماح ببقاء القوات الروسية على أراضيها. مع ذلك، وجدت روسيا نفسها اليوم محملة بأعباء الطموحات المتضخمة والقدرات القليلة. فالمصادر الكبيرة التى كانت لدى الاتحاد السوفيتى اصبحت فى يد اشخاص قليلين.

وقد أدت عوامل توزيع ثروة الاتحاد السوفيتى، والنزاع على التركة العسكرية والانقسامات التنافسية بين النخب السياسية، إلى إضعاف قدرة الدولة على إعادة قوة الامبراطورية السابقة، وفى الوقت نفسه استمرت روسيا القوة الاقليمية الأكبر القادرة على إحداث دمار كبير.

فى القوقاز تلعب روسيا الدور الأكبر فى زيادة لهيب الحرب فى إبخازيا وناجورنو قره باخ وجمهورية جنوب أوستيا المنفصلة عن جورجيا.

وقد قامت عمليات حفظ السلام الروسية فى إبخازيا (منذ عام ١٩٩٢) وناجورنو قره باخ، بجهد قليل لحل هذه النزاعات. هذه المواقف ادت إلى بقاء النزاعات، الأمر الذى سمح لروسيا باللعب ضد الآخرين فى الوقت الذى تهدد فيه طريق تصدير النفط.

وقد اكد تدخل روسيا فى الشيشان وطاجيكستان على أن الطموح الروسى بشأن تكامل دول الكومنولث المستقل مازال باقيا. إلا أن المتطلبات الاقتصادية والبشرية لاعادة الامبراطورية إلى سابق عهدها مفتقدة. وبالرغم من طرح وزير الخارجية الروسى الأسبق يفيجينى بريماكوف حول الوضع القوى لروسيا ومشروعها التكاملى فإن الدول المستقلة اتجهت إلى الغرب لكسر حدة التبعية الامبريالية لروسيا، كما أن روسيا لن تستطيع منع الصادرات النفطية إلى الدول الغربية.

والحكومات الغربية والجمهورية المستقلة يساورها القلق من المحاولات الروسية لفرض السيطرة. وسيحاول صانعو القرار فى الجمهورية المستقلة التخلص من التبعية وممارسة حقهم فى الاستقلال والحصول على مقعد فى الأمم المتحدة وإقامة علاقات سياسية مع الدول الأخرى.

التحدى الإيرانى:

هناك قوى أخرى طامعة فى منطقة آسيا الوسطى

والقوقاز وتعتبر إيران دول وسط آسيا المسلمة بمثابة هدف للسيطرة وسوق لسلعها وأيديولوجيتها. ويمكن أن تستفيد إيران من رسوم نقل النفط عبر الخليج الفارسى، كما أن إيران بواسطة أيديولوجيتها الشيعية تعيد بناء المساجد والمؤسسات الدينية التى اهملت اثناء العهد السوفيتى، وهناك دلائل قليلة على الإرهاب الذى يمارسه النظام الإيرانى فى المنطقة. وتدرك الحكومات العلمانية فى الجمهوريات المستقلة خطورة التطرف الدينى. لذا فإنها تتعامل بحذر شديد تجاه النشاطات الإيرانية.

كما أن النخب السياسية فى هذه الدول لا تريد اتباع نموذج الحكومة الثيوقراطية الإيرانية.

جغرافيا تعتبر إيران المنفذ الأكثر جاذبية لنفط بحر قزوين وكمية صغيرة من نفط كازاخستان التى تحمل بواسطة سفن عبر بحر قزوين تنقل عبر خطوط الانابيب الإيرانية إلى شمال الدولة، بينما تباع كمية مساوية من نفط إيران فى جزيرة (خارج) على الخليج الفارسى لصالح كازاخستان. وقامت تركمانستان بزيادة صادرات الغاز عبر إيران. فى عام ١٩٩٦ حاولت تركيا الفقيرة فى الطاقة التفاوض بشأن مشروع خط أنابيب غاز يتكلف ٢٠ مليار دولار فى عهد حكومة نجم الدين اربكان من أجل استيراد غاز إيران وتركمانستان لتلبية حاجات اقتصادها النامى.

إن اقصر وأرخص خطوط الأنابيب يمكن أن تبدأ من شمال بحر قزوين، هذا الاتجاه مرفوض من جانب أمريكا بسبب دعم إيران للمنظمات الإرهابية فى الشرق الأوسط وتصديرها الثورة الإسلامية إلى الدول المجاورة. لذا فرضت عقوبات على إيران عام ١٩٩٥، ثم وافقت على قانون داماتو الذى منع استثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار فى مشروعات تصدير النفط الإيرانى، فمن مصلحة أمريكا وحلفائها اهمال الأسواق الإيرانية.

هل توجد تعددية جيوبوليتيكية ؟

تحاول العديد من القوى الدولية إيجاد نفوذ لها فى المنطقة وبسبب اعتبارات القوى والإمكانات فإن الصين محتمل أن تظهر بقوة فى وسط آسيا. فهى ترى أن هذه المنطقة منطقة استراتيجية بالنسبة لها، بجانب منطقة المحيط الباسيفيكى لمواجهة التحدى التايوانى، كما أنها تريد وضع الحركات الإسلامية الانفصالية فى الشمال تحت السيطرة. من أجل ذلك أقامت الصين علاقات قوية مع الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى. وفى أبريل عام ١٩٩٧ وقعت الصين معاهدة خفض التسلح مع جيرانها فى وسط آسيا.

كما أن لدى الصين خطط لبناء أطول خط أنابيب غاز فى العالم من غرب كازاخستان إلى كسينجيانج فى الصين. وتنقب الشركة الصينية الوطنية عن حقول الغاز فى غرب كازاخستان.

وإذا تم انشاء هذا الخط فإنه سوف يجذب المستوردين من كوريا الشمالية واليابان. إلا أن هناك شكوكاً حول الصعوبات التكنولوجية لهذا المشروع، بالاضافة إلى صعوبة تمويله.

تعتبر باكستان سوقاً آخر، فهى تحاول الاقتراب من مصادر الطاقة فى وسط آسيا. كما تأمل باكستان فى السيطرة على أفغانستان، حتى بعد نهاية الحرب الأمريكية ضدها، حيث وضعت خطط لإنشاء انابيب غاز ونفط إلى باكستان وفى المستقبل إلى الهند. وقد حصل اتحاد شركة يونيكول الأمريكية وشركة دلتا السعودية على ترخيص الحكومة التركمانية لدراسة امكانية انشاء هذا الخط. إلا أن هزيمة طالبان امام الأوزبك والطاجيك سيعيق بناء هذا الخط.

شمال - جنوب أم شرق - غرب ؟

تواجه وسط آسيا قراراً صعباً، فهى تستطيع أن تعمل لتطوير اقتصادها الواعد عن طريق تصدير الطاقة من الشرق إلى الغرب عبر القوقاز إلى أوروبا والبحر المتوسط أو تعتمد على إيران وروسيا (القوى الاقليمية فى المنطقة) وتحويل طريق التجارة إلى شمال - جنوب. وطريق شرق - غرب هو الطريق المفضل لدى الجمهوريات المستقلة، لأن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تتبع اسلوب السيطرة الذى تتبعه روسيا وإيران. وتهتم الدول الغربية باستقلال وتنمية اقتصاد جورجيا. اذربيجان، كازاخستان وأوزبكستان لأن ذلك اكبر ضمان لحماية مصالحها الأمنية. كما أن طريق التجارة شرق - غرب سيضمن وصول موارد الطاقة إلى الأسواق الأوروبية، وفى الوقت نفسه سيضمن السماح للشركات الغربية لتلبية حاجات الأسواق المحلية من السلع والخدمات.

من أجل نجاح هذا السيناريو فإنه يجب على الغرب أن يراعى الأصول الإسلامية للجمهورية الإسلامية بجانب الثقافات الموجودة والتاريخ القديم لجورجيا وأرمينيا.

وإذا تم تفضيل طريق التجارة شرق - غرب ربما تجد النخب المحلية انها اصبحت اكثر انقساما بسبب وجود تفضيلات للاتجاه الروسى الإيرانى. ويمكن أن يؤدى صراع الحضارات المحتمل إلى تصدع فى هذه الجمهوريات المنقسمة إلى عرقيات مختلفة.

فعلى سبيل المثال، فإن الأقلية الروسية المثقفة فى كازاخستان، اذربيجان، قيرغيرستان وأرمينيا تلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة. لذا يحتمل أن تعانى من هيمنة التيار الإسلامى.

وتحتاج الولايات المتحدة للعمل بالسرعة من أجل حل النزاعات العرقية وجعل المنطقة أكثر ملاءمة لاجتذاب الاستثمار الخارجى وعرض برامج تدريب جذابة للنخب الحاكمة، والفشل فى ذلك سيزيد من هيمنة روسيا وإيران.

عقبات فى طريق خط الأنابيب:

يجب حل العديد من الصراعات الاقليمية من أجل ضمان تدفق النفط من بحر قزوين إلى البحر الأسود ثم إلى البحر المتوسط. بدون السلام لن يتم انشاء خطوط الأنابيب. وللولايات المتحدة مصالح قومية فى تقليل التوتر فى ناجورنو قره باخ والشيشان وإقليم بخازيا الذى يريد

الانفصال عن جورجيا. حتى وقف اطلاق النار لن يضمن السلام فى المنطقة. وللحرب الأهلية فى طاجيكستان تأثير على نقل النفط والغاز لأنها تعطى المبرر لروسيا من أجل وضع ۲۰,۰۰۰ ألف جندى هناك. كما أن الحرب الأهلية تسببت فى و جود ٥٠٠,٠٠٠ ألف لاجىء فى منطقة آسيا الوسطى. وقد خلقت الحرب فى أفغانستان بعد الغزو السوفيتى عام ۱۹۷۹ ملايين من القتلى والجرحى، وأفشلت امكانية بناء خطوط أنابيب غاز نفط من وسط آسيا عبر أفغانستان إلى باكستان والهند .

وقد ظهرت الصراعات المحلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزادت بسبب ضعف الحكومات المحلية ووجود عناصر الجيش الروسى التى رأت أن اراقة الدماء فى القوقاز هو الطريق لضمان الهيمنة الروسية فى المنطقة وعلى طرق الأنابيب. هذا بجانب أن كثيرا من السياسيين فى روسيا ربما يستفيدون شخصيا من تصدير السلاح لهذه الدول. فالجنرال ليف روخلين رئيس لجنة الدفاع بالدوما وقع اتفاقية سرية لبيع سلاح يبلغ قيمته مليار دولار إلى أرمينيا. ويمكن لهذا البرنامج التسليحى أن يحبط من جهود السلام فى مناطق النزاع. وبالرغم من قيام روسيا بتقديم معلومات مخابراتية لحماية حكومة الدول المستقلة من الانقلابات العسكرية ومحاولات اغتيال رؤساء الجمهوريات مثل ادوارد شيفرنادزه رئيس جوروجيا وحيدر علييف رئيس اذربيجان. إلا أن استمرار الصراعات سيسمح لروسيا بإيجاد مبرر لبناء أربع قواعد عسكرية فى جورجيا وقاعدتين فى أرمينيا والضغط على أذربيجان للسماح ببقاء القوات الروسية على أراضيها وهو ما سيعود بالسلب على هذه الدول. فقد نتج عن هذه الصراعات مصرع مئات الآلاف فى الشيشان ووجود عدد كبير من اللاجئين، خاصة فى جورجيا التى تعانى من وجود ٤٠,۰۰۰ ألف لاجىء نتيجة الحرب فى إبخازيا وجنوب اوستيا. لذا فإن تسوية هذه النزاعات يجب تحقيقها قبل التنمية الاقتصادية.

السياسة الأمريكية فى وسط آسيا والقوقاز - جعل طريق التجارة أكثر أمنا:

تحتاج الولايات المتحدة إلى ضمان وجود استقرار وتنمية وتعاون مع الدول المستقلة. هذه الأهداف يجب تحقيقها بسرعة ويستطيع الكونجرس لعب دور رئيسى فى صياغة هذه السياسة.

ولضمان تحقيق هذه الاهداف يجب تقديم الخبرات التى تحتاجها دول المنطقة وستستفيد الشركات الأمريكية من التعاون الأمنى والدبلوماسى بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى لأنه سيسمح بإنشاء خطوط أنابيب وإقامة بنية تحتية فى هذه الدول وهو ما سيعود بالإيجاب على الشركات الأمريكية.

وسيؤدى إحجام المسئولين الأمريكيين عن التدخل فى النزاع بين المعارضة الطاجيكية المتحدة وحكومة دوشنبه إلى تحجيم الدور القيادى الأمريكى فى المنطقة.

كما أن البعثات التعليمية يمكن أن تسهم فى وجود أمريكى بالمنطقة لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين فى الاقتصاد والقانون والادارة والمالية، هذه البعثات ستكون خير سفير للولايات المتحدة فى دول وسط آسيا.

خلاصة القول، أن للولايات المتحدة العديد من المصالح الجيوبوليتيكية والاقتصادية فى وسط آسيا والقوقاز من أجل تأمين وصولها إلى مصادر النفط والغاز. فعلى صانعى القرار الأمريكى أن يقوموا برسم سياسة امريكية ثابتة تجاه دول وسط آسيا والقوقاز ويدرك الأمريكيون حجم العلاقة بين احتياجات الطاقة الأمريكية ووجود دول مستقلة فى المنطقة لضمان الوصول إلى مصادر الطاقة ومنع سيطرة النظم الباحثة عن القوة مثل روسيا وإيران على هذه الدول.

وقد كان للتحولات الأخيرة فى روسيا وإيران تأثير ايجابى على التدخل الأمريكى فى المنطقة وذلك عقب هزيمة الحزب الشيوعى بقيادة جينادى زيوجانوف فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة وتورط روسيا فى الحرب فى الشيشان بجانب فوز الاتجاه الاصلاحى بالانتخابات الرئاسية فى إيران وتحول اهتمام إيران بالاقتصاد الداخلى والمشكلات الداخلية.

من أجل ضمان وجود دور ريادى أمريكى فى المنطقة واستمرار اعتماد دول المنطقة على الولايات المتحدة يجب على صانعى القرار أن يدعموا الدول الحليفة للغرب مثل جورجيا وأوزبكستان. كما يجب أن تتعاون الولايات المتحدة مع تركيا وإسرائيل لتحقيق حل سلمى للصراعات العرقية من اجل اعطاء دفعة للنمو الاقتصادى وإقامة طريق التجارة من الشرق إلى الغرب.

إن هذه الاستراتيجية يجب تطبيقها، ليس فقط لإنعاش اقتصادات المنطقة، ولكن أيضا من أجل خلق فرص اقتصادية للشعب الأمريكى، فقد حان الوقت لذلك.



خاتمي في حوار مع نيويورك تايمز

■ إيران - ٢٠٠١/١١/١٤

وصف رئيس الجمهورية السيد محمد خاتمي الديمقراطية بأنها أصبحت من المبادئ المعترف بها عالميا، وأكد علي أنها أفضل أسلوب يستطيع أن يجمع البشرية كلها تحت راية سلام دائم.

وخلال حديثه مع نيويورك تايمز أضاف قائلا: إن الإنسان في الوقت الراهن يحتاج إلى الحرية والتقدم والتمية. بناء علي هذا فإن إقامة عالم خال من الحرية حتي في ظل حكومة هو أمر غير ممكن.

وصرح خاتمي: أن الديمقراطية تتطلب الحرية الشخصية وحرية التعبير وحرية فهم واستنباط وجهات نظر مختلفة. بناء علي هذا فإن الديمقراطية تتطلب وجود حكومات تصل إلى سدة الحكم بناء علي رغبة الشعب. وعندنا في الدين الإسلامي وجهة نظر مشابهة قائمة علي أساس أن كل شخص حر، يقول كل ما يريد أن يقوله.

وقد جاء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن السيادة المطلقة هي لله، وأن الله قد جعل كل إنسان بصير بمصيره فلا يستطيع أي شخص أو أى أحد أن يسلب هذا الحق من غيره .

وتحدث رئيس الجم هورية عن مستقبل أفغانستان قائلا: أصبحت أفغانستان قضية معقدة، ومنذ سنوات ونحن نحذر المحافل الدولية، ليس فقط من ظروف هذا البلد، بل ومن نظامه الحاكم والقضايا التي من الممكن أن تلحق بالعالم بسبب هذا الجزء من العالم، إلا أنه دائما ما كانت تواجه هذه المسألة بالتجاهل. ولازلنا حتى الآن نواصل تحذيراتنا.

وأضاف رئيس الجمهورية: عندما نتحدث عن أفغانستان يجب أن نفكر في اتجاهين، الاتجاه الأول، وربما يكون هو الأهم، هو تهيئة السبيل أمام الشعب الأفغاني وكل قبائله لاتخاذ القرار بشأن مستقبل بلدهم حتى يستطيعوا أن يشكلوا حكومة نابعة من إرادة الشعب. لكننا الآن نتحدث عن شعب كادح، الشعب الذى بلغ حافة اليأس والتشرد. وربما لا يستطيع هذا الشعب في ظل هذه الظروف أن يشترك في هذا الاتجاه. وأعتقد أنه خلال الفترة الانتقالية التي ستتم بواسطة المجتمع الدولي وتحت إشراف الأمم المتحدة، ستتمكن كل الفصائل الأفغانية، كل حسب دوره ووجوده علي ساحة المجتمع الأفغاني، من الاشتراك في الحكومة الانتقالية القادمة، واسمحوا لي بأن أقول أن هذه الحكومة وهذا النظام الانتقالي سيمهد السبل أمام المشاركة السياسية للشعب الأفغاني .

وردا علي سؤال لنيويورك تايمز مفاده عندما ننظر إلى الأحداث الدائرة في أفغانستان ندرك أنكم والولايات المتحدة تدعمان ائتلاف الشمال وكل منكما يعارض حركة طالبان، وقد اشترك الدبلوماسيون الإيرانيون في المباحثات الخاصة بمستقبل أفغانستان في جنوة، ألا يعني ذلك أنكم تتجهون نحو حوار أكثر جدية وأكثر شمولا مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

قال: في الوقت الحالي أن أهم قضية بالفعل هي قضية أفغانستان وربما يكون الأهم من ذلك هو هجوم ١١ سبتمبر

الوحشي الذى أدى إلى الهجوم العسكري علي أفغانستان.

وأول موضوع بالنسبة لنا هو إيجاد سبل قانونية لمحاربة الإرهاب. إننا لا نريد أن نستعين بإجراءات تكون في النهاية لصالح الإرهابيين. كذلك أيضاً أعتقد أنه يجب إيقاف الهجوم العسكري علي أفغانستان بأسرع ما يمكن. وفي نفس الوقت نحتاج إلى اتفاق في وجهة النظر العالمية لإيجاد سبل لمكافحة الإرهاب، حيث لا يأتي هذا الأمر باتفاقيات ثنائية. بناء علي هذا فإن أفغانستان هي القضية الأساسية.

وقال خاتمي بخصوص تطبيع العلاقات مع أمريكا: سؤالكم هذا مكرر، ومن الطبيعي أنه طالما لم تتغير الظروف بشكل جذري وأساسي أن يكون جوابنا مكرر، ويشبه كلامي السابق وأعتقد أن مثل هذه الإجابة لن تحظى بتقدير قرائكم.

وأضاف: إنكم تعرفون أن هناك جذورا تاريخية كثيرة للاختلاف بين إيران وأمريكا. فعلينا أن نهيئ الجو أولا. ومن المؤكد أنه يجب ذكر قضايا كنت قد تكلمت عنها في الحديث السابق، إننا نحتاج لأن نقوم بخطوات عملية. كما أن أمريكا لم تكن ضحية، بل إن إيران هي التي كانت الضحية، وكنا نحن المعتدي علينا، ولذا فإن الحق في جانبنا عندما ننتظر التغيير وترجمة الأقوال إلى أفعال .

وفي رد لرئيس الجمهورية علي سؤال أن الولايات المتحدة تدعي أن إيران هي الدولة التي ترعى الإرهاب صرح قائلا: هذا هو أحد مظاهر الظلم الأمريكي لنا. إنه من أجل ان يحدث تغيير في علاقتنا يجب أن تتغير هذه الأفكار. إن إيران هي أكبر ضحية للإرهاب. في هذه الأيام قام الارهابيون بعمليات ارهابية ضد إيران وكنا أهدافا لهم، لقد عانينا الكثير من الإرهاب.

وجاء في سؤال آخر لنيويورك تايمز: اقترحتم في حديثكم اليوم عقد لقاء لقادة الدول من أجل مكافحة الإرهاب، بينما يقال إنه يتواجد في إيران اليوم عدد من الإرهابيين من بينهم أحمد إبراهيم الموغاليس، وحسن عز الدين، وعلي عطوا وعماد مغنيه. وقد طلب كلينتون في رسالة إليكم المساعدة في القبض علي المتسببين في قتل ١٩ أمريكيا. فما هو سبب رفض بلدكم لتسليم هؤلاء الأشخاص؟

أجاب خاتمي قائلاً: إنني كرئيس لجمهورية إيران الإسلامية أصرح بأننا لن نسمح تحت أي ظروف لأى جماعة أو شخص إرهابي أن يدخل إيران. وأنه لا يوجد أي إرهابي في إيران، وهذه الأسماء التي ذكرتها يجب عليك ان تثبت أن لها دورا في هذه الأعمال الإرهابية ، فالادعاء وحده لا يكفي، إننا نستطيع أن نتهم عددا كبيرا من الأفراد والجماعات بأعمال إرهابية إلا أنه يجب أن تكون مستندين علي أدلة دامغة. وهؤلاء الأشخاص الذين ذكرتهم ليس لهم أى وجود في إيران.

وأضاف خاتمي: من وجهة نظري أن الإرهاب هو نوع من الحرب ويجب ألا تؤدي إلى حرب أخري، وقد وجدنا طريقا آخر لانتهاء الحرب، فإيران نفسها هي ضحية للإرهاب وأنها لن تؤيده.

أما فيما يخص رسالة كلينتون يجب أن أقول إنه ليس لنا أي دور في انفجار برج الخبر في العربية السعودية. وقد أعلنت السعودية أيضاً أن أمريكا لم تقدم أي دليل علي تورط إيران، فلم يكن لنا أي دور في هذه العملية وليس لدينا أي معلومات عن مدبرها، وثقوا في أنه لو ظهر أي إرهابيين فإن إيران ستكافحهم.

وفي سؤال آخر لنيويورك تايمز مفاده لماذا يجد كلام شخص كإسامة بن لادن، صدي في العالم الإسلامي وفي شوارع الدول الإسلامية؟

صرح خاتمي: إنني لا اعتقد أن هناك أي صدي أو دوي لكلام أسامة بن لادن في العالم الإسلامي، فالرأي العام في العالم الإسلامي يطالب بالسلام والأمن والاستقرار والدفاع عن دينه وحريته، وطالما أن الظلم والقمع قائما في العالم وطالما أن صوت الشعب المظلوم لا يصل إلى آذان أحد، فإننا سنشاهد مثل هذه المشاعر، وسيكون لديهم الدافع للتطرف.

وبخصوص دور حكومة بوش في إيقاف النزاع الدائر في منطقة الشرق الأوسط قال خاتمي: ليس هناك أى حل إلا الاعتراف رسميا بحقوق الشعب الفلسطيني، وعودة كل اللاجئين إلى أراضيهم وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس والتصريحات الأخيرة التي أطلقتها أمريكا والغرب من أنه يجب الاهتمام بشكل أكبر بفلسطين والفلسطينيين، من الممكن أن تؤدي إلى مكاسب إيجابية. أما لو كانت هذه التصريحات مجرد تكتيك لتخطي المرحلة الراهنة ولم يتم الاعتراف رسميا بحقوق الشعب واللاجئين الفلسطينيين، فإن المشكلة لن تحل.

وفى سؤال آخر لنيويورك تايمز مفاده: لو قبل الشعب الفلسطيني دولة إسرائيل هل يقبلها الشعب الإيراني أيضاً؟

أجاب خاتمي قائلا: لو يقبل الشعب الفلسطيني هذا الأمر فإننا نحترم وجهة نظره، إلا أنني أعتقد أن دولة تقوم علي أساس القمع هي دولة ليست جديرة بالقبول.

وفي سؤال آخر لنيويورك تميز مفاده: هل سيزور السيد خاتمي موقع مركز التجارة العالمي، وهل سيقدم رسالة لشعب نيويورك؟

أجاب خاتمي: لقد رأيت مركز التجارة فيما قبل. وعندما شاهدت مشاهد هذه التراجيديا في التليفزيون تأثرت بشدة، وكنت من أوائل الرؤساء الذين قدموا تعازيهم للشعب الأمريكي، وأعربوا عن بالغ أسفهم. وآمل أن تكون أحداث ١١ من سبتمبر آخر الأحداث المؤلمة وأن يعم السلام العالم بأسره.

نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر

على رضا جبارى ■ همبستكى (التضامن) ٢٠٠١/١١/٢٤

قبل أحداث ١١ سبتمبر طرحت لدى الكثير من المحافل البحثية والعلمية الأمريكية نظرية سيادة الثقافة الأمريكية، كما بدأ العمل على توفير الأدوات والوسائل اللازمة من أجل الوصول إلى ذلك الهدف من جانب الخبراء والعلماء الغربيين. لكن بعد حادثة ١١ سبتمبر يمكننا تصور عدة محاور جديدة فى تخطيط ووضع سياسة أمريكية جديدة تقوم على رؤية ثقافية واجتماعية هذه المحاور هى:

أولا.. طرحت فكرة إعادة نظر المسئولين الأمريكيين بشأن بسط الثقافة الأمريكية ونشرها إلى أقصى نقاط العالم وهى النظرية التى سادت أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ونهاية الحرب الباردة وزوال نظام القطبية الثنائية والتى طرحت من جانب الرئيس الأسبق لأمريكا جورج بوش (١٩٨٨ - ١٩٩٢) فى كتابه المعروف بـ «الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية»، حيث كان بوش يسعى إلى اثبات السيادة والتفوق السياسى والاقتصادى والعسكرى، وبشكل خاص الثقافى لأمريكا فى العالم.

بعبارة أخرى، كان بوش يسعى إلى «أمركة» العالم على جميع المستويات وربما كان هذا نفسه سببا مباشرا لخروج «صمويل هنتينجتون بنظريته حول صراع الحضارات والتى قوبلت بمعارضة عالمية واسعة.

ومع انتشار ردود الفعل الواسعة لهذه النظرية الأمريكية، بدأ العالم يتحدث - وبشكل مستمر - عن حوار الحضارات وإحلاله محل نظرية صراع الحضارات، وإجمالا بدأ النقد العالمى يزداد ضد نظرية وأيديولوجية السيادة الأمريكية أو سيادة ثقافة واحدة فى العالم، الأمر الذى دفع أمريكا إلى اعادة النظر فى هذه النظرية. فى هذا الإطار يمكن اعتبار حادثة ١١ من سبتمبر بداية لإعادة النظر فى المعتقدات الأمريكية الخاطئة. ونتيجة لهذه العمليات أيضا أخذت أمريكا تحذو سياسة عملية من أجل تخفيف ردود الفعل العالمية ضدها، فبدأت جهودها لوقف أو تقليل إنتشار فكرة تصدير الثقافة الأمريكية للعالم. كما بدأ الأمريكيون أنفسهم يعتقدون أن المطالب والعادات الخاصة بالمجتمع الأمريكى تختلف عن الثقافة والأخلاق العامة لدول العالم.

ثانيا.. إن إصرار أمريكا فى العمل على تفضيل وترجيح الثقافة الأمريكية فى العالم ورد الفعل المباشر للدول الإسلامية على هذا الأمر.. كل هذا أحدث تصورا لدى البعض بأن صراعاً قد ظهر بين المسلمين والمسيحيين. بعبارة أخرى يمكن القول بأن ثمرة السلوك الخطأ للثقافة الأمريكية كان يمكن أن يكون سببا لنشوب فكرة مواجهة بين الاسلام والمسيحية. إن حادثة ١١ سبتمبر والإدعاء بتورط بعض العرب المسلمين فيها كان يعد عمليا وسيلة لظهور هذه القضية مرة أخرى. لكن بمرور الوقت ووضوح الرؤية لدى البعض وبالتالى تحولهم وانصرافهم عن الجوانب المظلمة لهذه الحادثة.. كل هذا دفع مسئولى السياسة الأمريكية إلى اعادة النظر فى مثل هذه القضية. لذا يجب على البيت الأبيض - مع علمه بعدم وجود أى نوع من التجانس والتوافق بين الثقافة الأمريكية وبين الثقافة العربية والإسلامية، يجب أن يعيد النظر فى سياسته الخارجية.

إن الاعتقاد السائد هو أن واشنطن فى ظل الظروف الحالية فى حاجة إلى مساعدة المسلمين والعرب من أجل تحقيق أهدافها بشأن القضاء على الإرهاب. فإذا فشلت فى تحقيق هذا الأمر، يكون المناخ اللازم لتحقيق نظرية هنتجتون قد تشكل وتحقق، وعلى هذا يجب على الدولة الأمريكية أن تجتهد لكى تصلح بعضا من سياساتها الحادة تجاه الدول الإسلامية وهو ما يمكن ذكره فى عدة نقاط:

النقطة الأولى:

يجب على أمريكا أن تجتهد حتى تلغى العقوبات الاقتصادية ضد الدول الإسلامية بما فيها العراق والذى أسفر الحصار عليها عن هلاك أكثر من مليون و٦٠٠ ألف نسمة. هذا الموضوع يمكن أن يصبح سببا لإيجاد التأثير الايجابى فى العلاقات بين أمريكا وبين الدول الإسلامية. وذلك حتى يقل النفور العام تجاه أمريكا إلى حد ما.

النقطة الثانية:

يجب على أمريكا أن تتوقف عن تأييدها الأعمى للحكومة الإسرائيلية. و على أقل تقدير يجب أن تعلن أن حمايتها لإسرائيل مشروطة. فى هذا الصدد يجب على البيت الأبيض أن يجتهد ويعمل للضغط على المتطرفين اليهود وأن يعمل على تعديل آراء هؤلاء المتطرفين اليهود تجاه قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما سيصبح موضع استحسان الدول الإسلامية والعربية.

النقطة الثالثة:

يجب على البيت الأبيض أن يعمل على تقليل حماية أمريكا لبعض النظم الديكتاتورية فى الشرق الأوسط. فهذا الموضوع سوف يصبح سببا لجلب تأييد ودعم الشعوب لأمريكا.

النقطة الرابعة:

يجب على أمريكا أن تجتهد حتى تدخل فى حوار منطقى عقلانى مع الدول الإسلامية والمسلمين بشكل خاص، وفى هذا الصدد يجب أن تسلك أمريكا سياسة خارجية لا تحول دون سيطرة ووصول الجماعات الراديكالية والأصولية الإسلامية الى الحكم. بعبارة أخرى سوف يتم وضع تعريفات خاصة من جانب البيض الأبيض بشأن الاسلام والجماعات الإسلامية.



وجـــــه جـــــديـــد للإرهـــاب

■ حياة نو (الحياة الجديدة) - ٢٠٠١/١٠/٢٥

تعتبر أحداث ١١ سبتمبر (انفجارات نيويورك وواشنطن) أول هجوم جوى بطائرات ركاب ضد أكبر دولة فى العالم. وعلى الرغم من كافة الأفكار والأيديولوجيات التى يؤمن بها الذين قاموا بهذه العلميات فإنه من المؤكد أن أى وجدان بشرى وأية رؤية أيديولوجية تستند الى الأخلاق والعلاقات الإنسانية لا يمكنها قبول هذه الأعمال المنافية للقيم والعلاقات الإنسانية.

وقد أدت سياسة الحكومة الأمريكية ونظامها المتسلط فى العقود الأخيرة من القرن العشرين - فى أكثر دول العالم الثالث خاصة فيتنام، بجانب دعم الإرهاب الصهيونى واستخدام حق الفيتو مراراً لمنع إدانة هذا النظام العنصرى فى مجلس الأمن - الى احباط دول العالم الثالث إحباطاً شديداً، فالحكومة الأمريكية تستغل التكنولوجيا الحديثة فى الأسلحة والإعلام والاتصالات، وكافة أسلحتها المعلنة والخفية فى فرض تسلطها على الصعيد الدولى، وهى تقوم برعاية نظام العولمة والنظام التجارى الدولى الظالم عن طريق فرض نفوذها وإملاء برامج الشركات متعددة الجنسيات على إرادة الدول.

كذلك فإن النظام الأمريكى، بالدور الذى يلعبه فى المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وأسواق البورصة والمؤسسات المالية، يشبه الاخطبوط الذى يهيمن على الأمم المحرومة، ولا تسمح بالمنافسة الحرة فى مجال التقنية والتجارة وزيادة الإنتاج والدخل الإجمالى لدول العالم الثالث، وكما لا تسمح بعبورها خط الفقر، وحتماً فإن الأنظمة الباحثة عن مصلحتها فقط والمعارضة للقانون الذى يستند الى الصالح العام تسهم فى إيصال الحكومة الأمريكية الى أهدافها المنشودة. وتشير الدلائل والمستندات والشواهد الكثيرة الى الظلم والجور وسحق حقوق الشعوب، وخداع النظام الأمريكى المستضعف للدول الأخرى، وقد أدت سياساته بمشاركة بريطانيا - وبعض القوى العالمية الأخرى فى عصر "الشعارات الجميلة" الى إبقاء العالم فى حالة فقر كما كان وحتما تم ذلك بأساليب جديدة محل الأساليب الاستعمارية القديمة.

وما ذكرته واقعاً لا يقبل الكتمان، بيد أن كافة هذه الوقائع والأمور لا تعطى جوازاً لقتل الأبرياء ونشر الرعب والخوف على الصعيد الدولى.

ولا يمكن عملياً تصحيح وتحسين هذه السياسات الدولية الخاطئة بهجوم بعدة طائرات ركاب على عدة ناطحات سحاب، فالنتائج الأولية لهذه العمليات ستضر دول العالم الثالث هى الأخرى وذلك بسبب ما يلى:

(١) هذه العملية الإرهابية ستجعل الرأى العام الأمريكى لعدة شهور أو قل لعدة سنوات على استعداد لدعم الحكومة فى القيام بتحركات وعمليات عسكرية كبيرة على نظام هذه الدولة (التى قام أفرادها بالهجوم).

(٢) سيصبح حل النزاعات الإقليمية مثل قضية فلسطين ولبنان لصالح الصهيونيين أو من يرتبط بهم فى سائر أنحاء العالم، وسيتم قمع الحركات الشعبية بصورة أكثر عملية.

(٣) سيؤدى النفوذ الزائد للحلفاء الأمريكيين فى أوروبا ودول جنوب شرق آسيا الى تخلص أمريكا من مشكلة الركود الاقتصادى.

(٤) جذب شعور التعاطف لدى قطاع عريض فى العالم سيؤدى الى تقوية ومساعدة الإمبراطورية الإعلامية الأمريكية ذات الأقمار الصناعية والإنترنت... وهذا الشعور بالتعاطف نحو الأمة الأمريكية محمود وأخلاقى وإنسانى ولكن الحكومة الأمريكية ستسيئ من استخدامه.

(٥) يخلق الهجوم سببا للتواجد والنشاط الفعال للقوى العسكرية وأنظمة التجسس الغربية، وخصوصاً المخابرات الأمريكية فى مواقع العالم المختلفة.

(٦) إعداد جو نفسى للهجوم العسكرى فى مدة طويلة.

(٧) الإدعاء بأن الحكومة الأمريكية ضحية للإرهاب.

وما ذكرته هو جزء من استغلال الحكومة الأمريكية للحوادث الأخيرة، ومن المحتم أن يؤخذ فى الاعتبار ضعف أنظمة المخابرات والأمن بها والسخط الداخلى والأزمات الاقتصادية، وإنهيار قوتها فى وقت تدعى فيه أمريكا أنها تقود العالم.

وعلى هذا فسوف نرى التبعات السلبية لهذه الانفجارات حتى مدة طويلة بجانب حجم استغلال الحكومة الأمريكية لهذه الهجمات. وقد كانت الهجمات الإرهابية محور استغراب ودهشة العالم، فللمرة الأولى يتم استخدام طائرات ركاب للقيام بهجمات انتحارية أكثر خطراً، وهى بدعة لا يقبلها أى وجدان بشرى أو مجتمع عالمى.

وقد أدى اختطاف الطائرات من أجل القيام بعمليات انتحارية الى أضرار جسيمة، فأصبح السفر بالطائرة لدى الكثيرين سبباً للتوتر والقلق.

ويشير الإرهاب الى وجوه جديدة له، وهذه الوجوه مرتبطة بازدياد وسائل الاتصالات والتقنية والحصول على العلوم المختلفة، وأتصور أنه من الآن فلاحقاً سيتمكن الإرهابيون من استخدام أسلحة جرثومية وكيميائية بدلاً من القنابل العادية، إن سهولة حصول الإرهابيين على أسلحة معقدة ومخربة فى العالم اليوم، وتبدل وتحول أنشطة الجماعات التى تهاجم الحكومات المختلفة.. كل ذلك سيلقى بمسئولية أكبر على عاتق كافة الحكومات المسئولة والشعوب فى العالم، وذلك حتى يقوموا بتبنى أساليب جديدة لتجفيف جذور الإرهاب، ونشر السلام والعدل وحوار الحضارات والتفاهم الدولى، فلتتحركوا حتى تقضوا على هذه الحركات الإرهابية قضاءً مبرماً أو تحققوا الحد الأدنى من ذلك.

الإرهاب والاجراءات الأمنية الدولية بعد الحرب

■ حوار مع د. هرميداس باوند - أستاذ الشئون الدولية - إيران ١٦، ٢٠٠١/١٠/١٧

أخيرا وبعد طول انتظار لما ستسفر عنه أحداث ١١ سبتمبر، وقعت الحرب، وتساقطت صواريخ الدول المتقدمة على المجتمع البدائى القبلى. وبدأت الحرب التى لم يسع إليها الشعب الأفغانى، ولم يسع اليها سوى جماعة طالبان، والتى كانت قد حصلت على أسلحتها من العالم المتحضر. وأدرك العالم كله، عقب انهيار برجى مركز التجارة العالمية فى قلب الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ سبتمبر، أنه يجب وضع تعريف آخر للأمن، فالولايات المتحدة الأمريكية، فى ظل الظروف التى شهدت انهيار النظام الأمنى القائم فى فترة الحرب الباردة، كانت تعتقد أن مشروع الدفاع الصاروخى سيوفر الأمن لهذا البلد بنسبة مئة فى المئة. ولكن بعد الأحداث التى شهدتها، ظهرت حلقة مفقودة فى نظامها الأمنى، ومن ثم انطلقت للبحث عنها تحت مسمى «مقاومة الإرهاب». وفى هذا الإطار، أدانت دول العالم، فى خطوة تعاونية منها، ما حدث فى ١١ سبتمبر. لذا هبت الولايات المتحدة الأمريكية، انتقاماً لقمتيها الاسطوريتين، واعتمادا على تحالف دولى، لمحاربة الإرهاب والبحث عن الحلقة المفقودة فى نظامها الأمنى، ولم تجد فى طريقها، تنفيذا لهذا المخطط، سوى نظام طالبان الذى اصبح هو الضحية لهذه العمليات، على أية حال، لا يعلم أحد الفترة الزمنية التى يتطلبها القضاء على نظام طالبان، إن الشعب الأفغانى الذى ذاق مرارة الحرب لأكثر من عشرين عاما، ينتظر اليوم الذى تشرق فيه شمس حكومة جديدة على أرضه.

الاجراءات الأمنية الدولية قبل وبعد الحرب على الإرهاب، هى محور الحوار مع الدكتور هرميداس داوود باوند، استاذ الشئون الدولية، وإليكم أهم ما دار فيه:

*د. باوند، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية عقب احداث ١١ سبتمبر أصبحت غير راضية عن الاجراءات الأمنية - السياسية فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا، وقد وفرت هذه الأحداث أفضل الفرص للولايات المتحدة الأمريكية لفرض منهجها على هذه المنطقة. إذا اتفقتم معنا فى هذا التحليل، نرجو التفضل بإلقاء الضوء على الاجراءات السياسية الأمنية التى كانت سائدة فى المنطقة قبل ١١ سبتمبر.

- لقد اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نظاما دوليا جديدا عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، ومن المعتقد، فى ظل هذا النظام الجديد، أنه يجب تقديم الدعم لبعض المؤسسات الدولية والتى من بينها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد أعلنت الولايات المتحدة التزامها الإيفاء بهذه الحقوق من جانبها. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تضع فى اعتبارها اعادة النظر فى هيكل النظام الاقتصادى الدولى، وما يتضمنه من فتح ملف العلاقات مع أوروبا واليابان وغيرهما، تلك الملفات التى طفت على السطح وظهرت بجلاء خلال المؤتمر الثانى لمنظمة التجارة العالمية فى اورجواى والتى اظهرت القلق الأمريكى من أوضاع التجارة الدولية، كما ظهرت قضية أخرى وهى التأكيد الأمريكى على ضرورة منع انتشار اسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب الدولى، ورعاية حقوق الانسان والحريات وفى الوقت نفسه، التأكيد على مكانتها وهيمنتها والعمل على زيادة سيطرتها على العالم.

أيضا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حماية الآخرين بالقدر الذى لا يؤدى إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية. من المؤكد أن النظام الدولى أيضا قد شهد تطورات كبيرة خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وظهرت اقطاب اقتصادية ومؤسسات جديدة، كما شهد الاتحاد الأوروبى انسجاما وتناغما بعد اتفاقيتى «ماستريخت» و«أمستردام»، وفى النهاية كان هناك تعريف جديد لدور الناتو ومسئولياته الجديدة، هذا فضلا عن ظهور مؤشرات لنظام دولى متعدد الأقطاب. وقد اعتقد البعض امكانية حل بعض القضايا فى ضوء الظروف الجديدة، إلا أن هذا لم يحدث، ومن جملتها الصراع العربى الإسرائيلى والتى سعت الولايات المتحدة الأمريكية لحله بالوساطة. وقد تم عقد مؤتمرى مدريد وأوسلو اللذين لم تطبق قراراتهما حتى الآن.

***ما هى التغيرات الأخرى فى السياسة الأمريكية؟**

- فيما يتعلق بحقوق الانسان، طرأت بعض التغيرات النسبية، وأسقطت اسماء بعض الدول التى كانت فيما مضى متهمة بانتهاك حقوق الانسان، والقضية المطروحة الآن على جدول السياسة الخارجية الأمريكية هى اسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب، وهذه القضية ترتبط ارتباطا وثيقا بمواقف بعض الدول من السلام بين العرب وإسرائيل. وبصورة مجملة يمكن القول أنه فى الوقت الذى تعلن فيه أمريكا انها قائدة العالم فى جميع المجالات، تتخذ خطوات وإجراءات من شأنها خدش الكبرياء الأمريكى.

***ما هو تأثير احداث ١١ سبتمبر على السياسة الأمريكية والعلاقات الدولية؟**

- هذه الأحداث، من وجهة نظر غالبية المحللين، تعد نقطة تحول على جميع المستويات فى النظام الدولى والتى ستكون بدورها مجالا لاستراتيجية أمريكية جديدة.

***أى من أبعاد العلاقات الدولية سيكون أكثر تأثيرا؟**

- إن إحدى تبعات تلك الأحداث هو ظهور بعد جديد على صعيد القضايا الأمنية، فمما لا شك فيه أن هناك ضرورة ملحة لاقامة نظام أمنى جديد خلفا لذلك المتبع منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تولى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مسئولية السلام والأمن الدولى، ويعتقد البعض أن ميثاق الأمم المتحدة

قد منح الأولوية للحفاظ على الاستقلال الحدودي والاستقلال السياسي والسيادة القومية لأعضائه، وطالما أن هناك تهديداً على الأمن، يحق للدولة موضع التهديد الدفاع عن نفسها، ومن جهة أخرى تتخذ جميع الاجراءات ضد الدولة المعتدية وفق ما يصدره مجلس الأمن (مثل العراق).

*** ما هو الموقف الآن ؟**

- فى ضوء ما سبق، يتضح أن هناك بعدا جديدا للأمن والسلام، وهو عبارة عن «حماية السلام والأمن داخل الدول».

أما فيما يتعلق بالاجراءات التى تتخذها الحكومات لمواجهة ما اصطلح على تسميته جرائم ضد الانسانية والسلام الدولى، فقد خولت لمجلس الأمن الصلاحيات التى يمكنه من خلالها اتخاذ خطوات عملية لمجازاة تلك الدول التى تمارس هذه الجرائم وهى أكثر من فرض الحظر على تلك الحكومات، بل تتعدى ذلك إلى تشكيل محاكم جنائية مؤقتة وهى التى تفصل فى الجرائم التى ارتكبت على سبيل المثال فى البوسنة والهرسك، رواندا، كوسوفو، ومن الثابت أنه قد صدر قرار آخر يقضى بتشكيل محاكم دائمة، إلا أنه لم تتخذ بعد الخطوات العملية لتنفيذه.

*** فى أحداث ١١ سبتمبر، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد هجوم عسكرى، بل انها تعرضت لعمل إرهابى تم التخطيط له سراً، وقد اسفر هذا العمل الإرهابى عن تعريف جديد للأمن والدفاع عن النفس، هل تفضلتم بتوضيح ذلك ؟**

- إن المادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن «لكل دولة الحق فى الدفاع عن نفسها عندما تعتقد أنها موضع هجوم أو احتلال مسلح». لكن الموقف فى احداث ١١ سبتمبر، هو استخدام معدات مدنية لإحداث نتائج تخريبية لها نفس آثار الهجوم العسكرى، وهذا فى حد ذاته اسلوب جديد، لذا ادعت الولايات المتحدة الأمريكية انها تعرضت لهجوم عسكرى، وأطلقت على تلك الأحداث «الحرب على أمريكا» وأسمتها «بيرل هاربر الثانية»، واحتفظت لنفسها بحق الدفاع عن النفس فى حالة فردية أو جماعية، وادعت أن هذا النوع من الهجمات الإرهابية لا يستوجب فقط محاربة الأفراد الذين ارتكبوها، بل أيضا يستوجب محاربة الحكومات التى تأوى وتدعم بأى حال من الأحوال هؤلاء الإرهابيين. وقد وافق حلف شمال الأطلنطى على ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن أنه بموجب المادة «٥» من ميثاقه التى تنص على أن الهجوم على أى من الدول الأعضاء فى أوروبا وشمال أمريكا، يعد هجوما على جميع الدول الأعضاء وبالتالى من الضرورى اعلان حالة الدفاع المشترك، وبناء على ذلك اعلنوا مساندتهم ومساعدتهم للولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، تبنى الاتحاد الأوروبى، الذى تعتبر دوله اعضاء أساسيين فى الناتو، نفس السياسات والتصريحات الأمريكية.

الأهم من ذلك، أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أعلن فى بيانه الصادر فى ٢٠٠١/٩/١٣ - يعنى بعد يومين فقط من تلك الأحداث - قبوله للموقف الأمريكى بإعلان الدفاع عن النفس، وقد ورد فى هذا البيان، انه من منطلق المسئولية التى يخولها له ميثاق الأمم المتحدة المعلن، فهو مسئول عن تقديم العون والمساعدة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد صدرت تصريحات متعددة فى هذا الصدد تحث على وجوب التعاون الدولى المؤثر فى هذا المجال، كذلك وجوب تقديم الأفراد أو الحكومات التى تساعد تلك التنظيمات وترعى الخطوات الإرهابية أو تؤوى الإرهابيين، إلى المحاكمة. بناء على هذا، ظهر تفسير جديد للمادة «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة، التى اعتبرت أن ما ستقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى ظل الظروف الأخيرة، يعد بعداً جديداً لمفهوم الأمن.

◆ ماهى الأهداف الأمريكية في الوقت الراهن ؟

- الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها أنهما يركزان على هدفين، الأول قصير المدى والثانى طويل المدى، الأول يتمثل فى مجابهة والتصدى لأسامة بن لادن وشبكة القاعدة ونظام طالبان الذى تحميه، فضلا عن الحكومات التى سيثبت أنها تؤوى أو تحمى الإرهاب، ومما لاشك فيه أن تنظيم القاعدة سيكون المحور الرئيسى لهذا الهدف. والهدف الثانى على المدى البعيد، يتمثل فى دعم التعاون الدولى والتعبئة الدولية ضد الإرهاب.

◆ لو أردنا أن نبحث فى الجانب السياسى، هل الإجراءات الأمنية القائمة حاليا تهدد أو تضر بالمصالح الأمريكية التى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية قدر سعيها لحمايتها ؟

- لقد أثبتت الأحداث التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا أن الإجراءات الأمنية التى تتبعها غير كافية. ومن المعروف أن هذا البلد قد طرح مشروع الدفاع الصاروخى قبيل وقوع تلك الأحداث للحصول على الأمن المطلق. وكان إدعاء الحكومة الأمريكية قائما على أنه فى حالة امتلاك غالبية الدول المعادية لصواريخ عابرة للقارات وأسلحة كيميائية، فإن ذلك يعد تهديدا مباشرا على الولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على هذا، يمكن للولايات المتحدة أن تدمر أية صواريخ موجهة إليها قبل وصولها للأراضى الأمريكية. وهذا يعنى أن الحكومة الأمريكية كانت معنية بالقضية الأمنية قبل وقوع أحداث ١١ سبتمبر وكانت تعتبر أن الإجراءات الأمنية المتبعة داخلها غير كافية.

◆ هل كانت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات بخصوص مشروع الدفاع الصاروخى ؟

- نعم، مشروع الدفاع الصاروخى يضرب عرض الحائط بالعديد من الاتفاقيات، والمعاهدات والقرارات. والخلاصة أن هذه الدولة كانت تبحث عن «رادع» أمنى قبل أحداث ١١ سبتمبر، لكن بعد تلك الأحداث فإن المسألة الأمنية الأمريكية أصبحت تربو على مشروع الدفاع الصاروخى.

◆ مع وجود هذه التهديدات، هل أصبح مشروع الدفاع الصاروخى بلا طائل ؟

- الى حد ما، يمكن لمشروع الدفاع الصاروخى، كما يدعون، أن يوفر الأمن الكامل والمطلق للولايات المتحدة، وليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطرت الى التغاضى عن المحاور الأمنيّة الأخرى التى طرحت فى سياق المكافحة الدولية ضد الإرهاب الدولى، وقد اتضح أن هذا التهديد يمكن أن يواجه الحكومة الأمريكية كما يمكن أن يواجه أية دولة أخرى. لهذا أعلنت العديد من الدول أن الإرهاب يعد خطرا دوليا مشتركا، وعلى الرغم من ذلك، فقد أوجد نوعا من الترابط الأمنى بين أعضاء المجتمع الدولى.

◆ لقد اتهمت إيران برعاية الإرهاب، فى ظل النظام الحالى، أو بصورة أدق، النظام قبل أحداث ١١ سبتمبر، أين تقع إيران من ذلك ؟

– لقد اتهمت إيران، فى ظل النظام قبل ١١ سبتمبر، بأنها دولة ترعى الإرهاب وقيل « أنها تسعى للحصول على أسلحة هجومية وصواريخ متوسطة المدى لتهديد جيرانها، وإذا ما تمكنت من الحصول على صواريخ عابرة للقارات ، فإنها ستكون موضع تهديد للولايات المتحدة الأمريكية»، النقطة الثانية، هى موقف إيران من حركات المقاومة فى الشرق الأوسط ، وقد أدينت إيران واتهمت بأنها دولة ترعى الإرهاب وذلك من منطلق رعايتها لحركات المقاومة فى قضية الشرق الأوسط ، وتتضح فعاليات تلك الحركات فيما يتعلق بالصراع العربى – الإسرائيلى والقضية اللبنانية، وهذا أمر مختلف تماما عن الإرهاب الدولى. نقطة أخرى هى اللعب بورقة حقوق الإنسان، إن تقارير الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة دولية، لا تخلو من انتقادات موجهة لبعض المؤسسات الإيرانية تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، خاصة التى تتعارض مع الأسس المندرجة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، لكن هذه الانتقادات محض افتراء وعارية من الصحة، فهناك مشاركة سياسية تتسم بالحرية المطلقة ويتضح ذلك من خلال الانتخابات العامة التى تجرى فى إيران ويشارك فيها غالبية الشعب الإيرانى. كذلك هناك حوار الحضارات وإزالة التوتر التى طرحها السيد خاتمى كذلك لا يمكن أن نغض الطرف عن التغير الحادث فى السياسة الخارجية الإيرانية. بناءً على هذا ، وفى ظل هذه الظروف، هناك ضغوط تمارس على إيران للقبول بتعديلات تجاه قضايا حقوق الإنسان، لكن وبالرغم من ذلك رأت العديد من دول العالم أن الدور الإيرانى أصبح أكثر فاعلية وهو فى طريقه الصحيح للخروج من حالة الإنزواء السياسى، يأتى هذا فى الوقت الذى مازالت فيه الاتهامات التى اتهمت بها إيران عالقة بالأذهان، مما خلق جوا من الثنائية والإزدواجية فى التعامل مع إيران، حيث انقسمت دول العالم الى قسمين الأول يرى أن التغير قائم فى إيران ولذلك يثنى على هذا التحول الإيرانى ولو فى إطار ضمنى، والقسم الثانى ينكر تلك الاستراتيجية الإيرانية الواضحة للعيان.

◆ ماهو تأثير الأحداث الأخيرة على وضع إيران ؟

– تؤثر الأحداث الدولية على الهيكل السياسى الاقتصادى والثقاف للدول حتى بالنسبة للدول التى ليس لها شأن بهذه الأحداث . فمثلا ، حرب الخليج الثانية ، تركت آثارها على إيران بصفة خاصة والمصير السياسى للمنطقة بصفة عامة، دون أن يكون لإيران شأن بهذه الحرب، وعقب أحداث ١١ سبتمبر وتبعاتها، يتكرر الأمر الديناميكى، الذى يؤثر بشكل لا مناص منه على الوضع الداخلى فى إيران، وإيران يمكن ان تستفيد من هذه التطورات باعتبارها فرصة سانحة يمكن أن تكون مؤثرة فى المستقبل. بمعنى آخر، إذا ما تمكنت إيران من استغلال هذه الفرصة، يمكنها أن تحمى مصالحها القومية. على أية حال، تتمثل الاستراتيجية الأمريكية قصيرة الأجل فى أفغانستان فى الإطاحة بنظام طالبان فى هذا البلد، ولاشك أن ذلك فى صالح إيران، لأن تغير نظام مثل نظام طالبان، الراديكالى، السلفى والمعادى للطاجيك ، لاشك سيعود بالمنفعة على إيران. لقد كان واضحا أن طالبان تنتهج استراتيجية معادية لإيران تفيد الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال، الإمارات العربية المتحدة، بكل ما لها من مواقف، كانت تستفيد من نظام طالبان فى الضغط على إيران. ان تغير مثل هذا النظام – بلا تردد – سيكون فى صالح إيران.

◆ ماهو الموقف الذى يجب أن تتخذه إيران، فى ظل تلك الظروف بالغة الحساسية للحفاظ على مصالحها القومية ؟

– إن التزام الحياد الايجابى الفعال، يمكن أن يفيد إيران ، إذا ما تعاونت مع الدول المطالبة بتغيير نظام طالبان. لأن الوضع العسكرى القائم حاليا فى أفغانستان، سيراعى وجهات النظر الإيرانية، كما أن إتباع الحكومة الإيرانية لهذا النهج سيكفل لها الأمان من الظروف المستجدة فى المنطقة، على سبيل المثال، ستكون وجهات نظر، باكستان، والمملكة العربية السعودية، والهند، موضع عناية ورعاية نظرا لما قدموه من مساعدات خلال المرحلة العسكرية الراهنة. نقطة أخرى ، المكافآت التى نالتها كل من باكستان والهند ، حيث نجحت الأخيرة ، نتيجة للتعاون فى مجال المعلومات المخابراتية، فى كسر الحظر المفروض عليها. ولاشك أن انتهاج إيران لمنهج الحياد الايجابى الفعال، سيأتى بنتائج ايجابية للحكومة الإيرانية .

من ناحية أخرى، سيؤثر موقف إيران فى اتباع الحياد الايجابى، فى تغيير وجهات نظر المجتمع الدولى تجاهها، والى حد ما ستتلاشى النظرة السلبية لإيران، ولاشك أن ذلك سيوفر ظروفا ملائمة نسبيا ومساعدة لإتباع استراتيجية تعاونية طويلة الأجل.

◆ ما تقييمكم لنتائج الدبلوماسية الإيرانية فى التصدى لهذه القضايا ؟

– من المؤكد أن هناك بعض التفاهمات الضمنية التى يمكن أن تؤدى بدورها الى آثار ونتائج إيجابية بالنسبة لإيران، لكن إذا انتهجت إيران سياسة الحياد السلبى، سيترتب على ذلك حرمانها من إبداء وجهة نظرها فى الإجراءات المستقبلية فى أفغانستان. وبالتالى لن يتغير وضعها على المستوى الدولى وسيظل الحظر قائما على إيران، هذا فضلا عن حرمان إيران من المشاركة فى تحقيق الهدف طويل الأجل الذى يتطلب نوعا من التعاون الدولى، وستظل الصورة القاتمة لإيران ثابتة .

◆ إذا قامت الدول الموضوعة على قائمة الإرهاب بتقديم مساعدات في الوقت الراهن لمواجهة الجماعات الإرهابية، هل سيغير ذلك التعاون من موقف العالم تجاهها ؟

– من المنطقى أن الموقف الجديد يترتب عليه ردود أفعال جديدة، وبناءً عليه، هناك نقطة تحول بالنسبة لما قد مضى، ونحن اليوم نواجه سياسات دولية جديدة نذكر منها على سبيل المثال، باكستان والمملكة العربية السعودية اللذان كانا من بين من أوجدوا نظام طالبان، ومن منطلق الأوضاع المستجدة، نجدهم يقدمون يد العون للإطاحة بنظام طالبان. بالنسبة لباكستان، وقعت بين اختيار السيئ والأسوأ ، وقد اختارت ماهو إيجابى مع مصالحها ، أما الدول المدرجة على قوائم الإرهاب، فلكل منها خصوصيات مختلفة ، نجد مثلا كوريا الشمالية، الدولة التى لا علاقة لها بما يدور فى الشرق الأوسط ، ومع ذلك ادرجت فى تلك القوائم، وكذلك كوبا، لها اهتمامات من نوع آخر، وبناءً على هذا، هناك إدعاءات متباينة فى شأن الدول المندرجة على قائمة الإرهاب، لذا ، فإن الموقف الإيرانى، هو نفسه الذى كنا أعلناه سابقا، أننا سنقدم المساعدة لمحاربة الإرهاب ، علّ ذلك يغير من حالة القلق الزائد الذى وصمنا به فى السابق. لكن على أية حال، لن ينتهى هذا الأمر سريعا نظرا لما يكتنفه من التواء . والشئ

الذى تطالب به إيران هو نفسه وجهة نظر الآخرين ، أى أنه لابد وأن يتم مواجهة الإرهاب فى إطار منظمة الأمم المتحدة . فى حين ترى القوى العظمى أن غالبية هذه الأوضاع تناقش ويتخذ فيها قرارات خارج الأمم المتحدة . وبهذا يتضح أنهم يعيدون تشكيل أفغانستان ، وهم بذلك يفعلون ما يحلو لهم شئنا أم أبينا .

◆ هل تعتقد أن الوجود الأمريكى فى المنطقة بغرض التصدى لطالبان ، أم أن هناك أسبابا أخرى ؟

– تلك من سمات الدول العظمى ، تحويل «المعوقات» الى «وسائل». بمعنى أنه لو ظهرت مشكلة أمام قوى عظمى ، فإنها تستفيد منها لتحقيق أهداف مستقبلية ، أعتقد أن الهدف الظاهر للولايات المتحدة هو إيجاد حكومة مستقرة فى أفغانستان لتوفير الأمن للشعب الأفغانى. ولكن بإمعان النظر نجد أن تلك الأهداف الأمريكية ليست إلا علي المدى القصير والمتوسط ، فالوجود الأمريكى المسيطر على مجريات الأمور فى أفغانستان، يكشف عن حقيقة النوايا الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، حيث خطت الولايات المتحدة الأمريكية عدة خطوات سابقة على مختلف الجبهات، والولايات المتحدة تسعى الى الاستثمار في المصادر الهيدروكروبونية، لذا أبرمت عدة اتفاقيات مع قزاقستان وتركمانستان فى هذا الشأن سواء فى بحر قزوين أو خارجه ، ومن الواضح أنها لا تواجه أية معوقات فى هذا الصدد سوى الدول الأخرى القادرة على نقل تكنولوجيا الدول المتقدمة. من جهة أخرى قامت بتوسيع حلف الناتو شرقا لإحكام سيطرتها فى هذه الجمهوريات. واعتمدت فى ذلك على محورين: الأول عن طريق التعاون مع مؤسسة «مجلس تعاون حلف شمال الأطلنطى» ، الذى يعد مؤسسة سياسية وقد تم تشكيله عام ١٩٩٥ ، والثانى هو مشروع «المشاركة من أجل السلام» ، والجدير بالذكر أن دول آسيا الوسطى قد سارعت بالاشتراك فى الناتو باستثناء تركمانستان . ومن جهة أخرى نجد أن هذه الدول أعضاء أيضا فى (منظمة الأمن والتعاون الأوروبية). تبقي نقطة واحدة هى رغبة دول آسيا الوسطى فى أن يدشن الناتو قواعده بها، ويأتى ذلك على خلاف الرغبة الروسية نظرا لأن روسيا تعتبر أن هذه الدول تمثل بعداً أمنيا لها، ومن ثم نجد التحرك الروسى قائما على إقامة قواعد عسكرية روسية فى تلك الدول، ولكن بالقدوم الأمريكى الى أفغانستان، فهى بذلك قد اوجدت لها نفوذ قوى فى الدول الوسطى (التى تعتقد أمريكا أنها متضامنة معها) وسيؤدى ذلك الى الهدوء النسبى لدى تلك الدول من مخاوف عودة القواعد العسكرية الروسية بها .

لكن فى اعتقادى ، أن الأهم من ذلك كله، أن الهدف الأمريكى الخفى هو الصين، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت على المدى البعيد الا تسمح للصين بالتحول الى قوى عظمى وقدر المستطاع تعمل على بقائها قوة إقليمية .

◆ أشرت الى الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهناك اختلاف واضح بين حضارة كلا البلدين، وكذلك هناك حضارات أخرى مختلفة على مستوى العالم، لو قامت إجراءات تعاونية بين تلك الحضارات، الى جانب من ستنحاز الحضارات الأخرى ؟ الى جانب حضارة الولايات المتحدة الأمريكية أو الى جانب حضارة الصين ؟

– لو أردنا تتبع التباين بين الحضارات لوجب علينا أن نشير الى الحضارات الغربية، الروسية ، الإسلامية ، الأمريكية اللاتينية، اليابانية والهندية . ويمكن عمل توافق بين الحضارة الصينية وكل من الحضارة الروسية ، الإسلامية ، الأمريكية اللاتينية واليابانية ، كذلك الحضارة الهندية على الرغم من أنها المنافس الرئيسى للحضارة الصينية وفي الوقت نفسه، ويمكن لتلك الحضارات أن تتكتل ضد الحضارة الصينية بسهولة وهذا التكتل ليس واضح العالم وهو أيضا ما تواجهه الحضارة الإسلامية (لأن الحضارة الإسلامية ليست حضارة ذات نسيج واحد). والأمن الاستراتيجى للبترول أيضا له أهمية فى الحضارة الإسلامية إلا أنه فى ذات الوقت تشكل الصين وحضاراتها أسمى الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. هناك نقطة أخرى، هى أن الأمريكيين أعلنوا أنه يمكن لروسيا والاتحاد الأوروبى المشاركة فى مشروع الدفاع الصاروخى، ثم بعد ذلك أعلنوا إمكانية مشاركة تايوان فى هذا المشروع. ومن الواضح أن الهدف من ذلك هو إرغام الصين على الدخول فى سباق تسلح باهظ التكلفة ، مما يدفعها للانحراف عن أهدافها التنموية والنتيجة إبعادها عن أن تكون قوة دولية. لذلك يعتقد الكثيرون أن الوجود الأمريكى فى أفغانستان تصاحبه نظرة متفحصة للصين، تلك النظرة التى تزيل القلق لدى الهنود من التواجد الأمريكى فى المنطقة وذلك لاشتراكهم مع الولايات المتحدة فى اتجاه واحد ضد الصين. والشئ الواضح للعيان أن الاستراتيجية الأمريكية لن تظل خافية، بل ستأخذ طريقها الى الوضوح. وتجدر الإشارة الى أن الاستراتيجية الأمريكية في الوقت الراهن نجحت فى وضع الأسطول الأمريكى فى بحر عمان والمحيط الهندى بعدما نجحت سابقا فى وضع اسطول آخر في الخليج .

◆ نعود الى منطقتنا ، عقب انتهاء الحرب ، وقيام حكومة افغانية موالية للولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن وجود باكستان على الحدود الشرقية، والتواجد الأمريكى فى آسيا الوسطى والتحالف التركى - الأذرى - الإسرائيلى، كذلك التواجد الأمريكى المقلق فى الخليج وبحر عمان ودول هذه المنطقة ، يتضح أن ذلك يمكن أن يؤثر على الأمن القومى الإيرانى ، فى ظل تلك الظروف الأمنية ، ماهى السياسة التى يجب أن تتبعها إيران لتلافى إلحاق الضرر بها ؟

– لقد عانى الشعب الأفغانى بالقدر الكافى من الصراعات والتخريب سواء على المستوى العمرانى والاقتصادى ، والهدف المنشود الآن هو توفير نظام أفغانى قادر على أن يستفيد من موارد هذه الدولة لصالح الشعب الأفغانى، أما على صعيد تجارة الترانزيت ، يمكنه أن يربط آسيا الوسطى بشبه القارة الهندية حتى تنتعش تجارة البضائع والغاز وغيرها، ويمكن فى نهاية المطاف ، تحويل التجارة البينية التي تتم عن طريق إيران الى أفغانستان ، شريطة أن يكون هذا النظام مؤيدا من كافة القبائل والفصائل الأفغانية. فى ظل أوضاع ما بعد الحرب ، لن تكون أفغانستان مرة أخرى تابعة لباكستان، بل ستكون دولة لها علاقات متوازنة مع جيرانها وموضع الإفادة للآخرين. بناء على هذا، لن يكون طابع الحكومة الأفغانية القادمة، الجهاد والعداء مع الدول الأخرى. هذا الوضع اتاح لإيران فرصة ثمينة ، إذا لم تتمكن من الاستفادة منها على الوجه الأكمل، ستكون النتائج

سلبية ، وستزداد المشكلات التى تعانى منها إيران وأهمها المشكلة الرئيسية فى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

◆ إذن ماذا يجب أن نفعل مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟

– للولايات المتحدة الأمريكية وجود قوى فى آسيا الوسطى، القوقاز وإلى حد ما فى الخليج وشمال العراق وأفغانستان (فى بداية أمر طالبان). لذا ما لم نتمكن من تسوية مشاكلنا معها، لا محالة ستزداد الأمور تعقيدا أكثر مما هى عليه الآن. ويجب أن نتقبل هذا الواقع ، وهو أن الظروف والأوضاع الجديدة فى المنطقة لن تسمح لنا بأن تبقى المنطقة على الصورة التى كانت عليها فى الماضى، لأن أحد أهم أهداف هذه الحملة العسكرية الأمريكية، تدعيم التواجد الأمريكى فى المنطقة ومن خلال التحرك الفعال والمتعارف فى تسوية قضايا المنطقة ، يمكن إزالة آثار المواقف السابقة والقضاء على الإنزواء النسبى ومن المؤكد ستتوافر ظروف مختلفة ومناسبة بالنسبة لنا .

◆ السيد الدكتور ، ماهو الدور الذى يمكن أن يقوم به السيد خاتمى، بصفته رئيس جمهورية إيران ومقترح نظرية حوار الحضارات ، تجاه النظام الدولى الجديد حتى يحمى المصالح القومية للبلاد ؟

– يعود الدور الذى لابد وأن يقوم به السيد خاتمى تجاه النظام الجديد الى الاستراتيجية الإيرانية العليا الموضوعة سلفا. ولاشك أن الموقف الشخصى للسيد خاتمى وما يتخذه من قرارات على درجة بالغة الأهمية، لكن الأمر برمته منوط بالاستراتيجية العامة التى تتبعها إيران. وما يجب أن يقال فى هذا المجال هو: الى أى مدى تؤثر هذه الاستراتيجية فى التطورات الجديدة المتلاحقة ، ويمكن لإيران أن تستفيد من نظرية حوار الحضارات التى هى بمثابة فرصة جديدة فى صالح إيران لأن هذه النظرية، ومن عدة جوانب، يمكن أن ترتقى بالوضع العالمى وهو ما أكد عليه تونى بلير، رئيس وزراء بريطانيا، فى شأن دعوة إيران لحوار الحضارات، حيث أن الظروف الراهنة قد تطلبت ضرورة الدعوة لحوار الحضارات. نقطة أخرى، ان نظام العولمة له بعدان، الأول عولمة الطبقات العليا والرأسمالية، وهو فى صالح القوى الاستثمارية. والثانى العولمة الشعبية. لذلك يمكن لحوار الحضارات أن يخلق نوعا من التوازن العادل بين هذين البعدين ويجعل من العولمة جانبا إنسانيا. بناء على هذا ، يمكن لنظرية حوار الحضارات أن تقوم بدور مؤثر وسط تلك الأحداث الموجودة فى النظام الدولى، والتى من خلالها يمكننا الاستفادة من الفرص المتاحة حاليا. لكن بخلاف ذلك ، سيكون حوار الحضارات شعارا انفعاليا غير قادر على انجاز أى من الأعمال اللائقة ، وهنا ستفقد إيران القدرة على التأثير فى الموقف الدولى.

◆ صراحة. ماذا يمكن أن تقدم إيران، من خلال نظرية حوار الحضارات ؟

– إن مقاومة الإرهاب التى ستكون طويلة الأمد وتتبع طرق غاية فى التعقيد ليست اختيارية ، لذا فليس من المعقول الموافقة على بعض الخطوات التى اتخذت ضد الإرهاب ورفض البعض الآخر ، إذا أردنا أن نمحو تلك الآفة من المجتمع البشرى، والتى كان من نتائجها ظهور تحالف دولى، يجب علينا أن نتصدى لجذور تلك الآفة، دون تمييز أو محاباة على أساس من الإنصاف ، وهذه الحالة توضح بدورها مغزى حوار الحضارات. وطبقا للقول المعروف: « للقضاء على الملاريا ، ليس كافيا قتل البعوض، بل يجب ردم البرك والمستنقعات » بناء على هذا ، يجب الاهتمام باجتثاث بؤر وجذور الإرهاب، وفى هذه الحالة سيتوجه الجميع الى إيران لأن الدعوة لحوار الحضارات ستطرح نفسها. ولحل تلك القضية ، يجب أن يكون الحوار فعالا ومتماشيا مع العدل والإنصاف، لذلك فإنه فى حالة التصدى الفعلى للإرهاب لا تتوافر أية اختيارات .

◆ فى هذا الإطار نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الإرهاب بمكيالين ، وهذا التناقض واضح فى التعاطى مع القضية الفلسطينية – الإسرائيلية ولكى تتخلص الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الموقف، اعترفت رسميا بتأييدها قيام دولة فلسطينية مستقلة ، فما هى الدوافع التى دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مثل هذا الامتياز الكبير للفلسطينيين ؟

– النقطة التى أشرتم إليها توضح أنه لابد من إعادة تقييم الموقف وإعادة النظر فى السياسات المتبعة، الولايات المتحدة الأمريكية تواجه الآن نفس المشكلة التى واجهتها الحكومة الفرنسية فيما بين عامى (١٩٥٥–١٩٦٢) فى الجزائر . وقد رأينا أنه عندما تعرضت الأراضى الأمريكية لهجمات وعمليات إرهابية أضرت بالمواطن الأمريكى وأظهرت ضعف النظام الأمنى فى الداخل، بدا واضحا أن المواطن الأمريكى لابد أن يوضع ضمن أولويات سياسة الحكومة الأمريكية. وإذا كانت الرغبة الأمريكية صادقة فى مكافحة الإرهاب فعليها أن تنظر الى المشكلة جيدا لتجتثها من جذورها على نحو عقلانى. والنتيجة التى نصل إليها هى: ضرورة إجبار إسرائيل على إعادة النظر فى سياستها، ومن جهة أخرى، لا يتوافر للولايات المتحدة الأمريكية الحماية الأمنية بنسبة مئة بالمئة، فى هذه الحالة ستجبر إسرائيل على إعادة تقييم موقفها فى ضوء المعطيات الجديدة . وبالرغم من أن هناك دولا تحمى الجماعات الإرهابية ، إلا أنه لا يمكنها فرض سيطرتها الكاملة على تلك الجماعات، لذا نجدهم يضربون ضربتهم بصورة مفاجئة . تلك الضربات التى لا تحمد عقباها وتكون تبعاتها غاية فى الخطورة ، أما فيما يتعلق بردود الفعل على العمليات الإرهابية ، نجد أن البعض يتحرك من منطلق اعتقاد أكثر رسوخا، والبعض الآخر يتحرك بعشوائية وبصورة مفاجئة ، ولكى نصل للنتيجة المطلوبة فى التعامل مع جذور تلك القضية ، نجدنا مرة أخرى أمام طرح قضية حوار الحضارات . لذا عادت أمريكا سيرتها الأولى، لأنه حتى ذلك الوقت الذى تعلن فيه عن تأييدها قيام دولة فلسطينية على أساس حق تقرير المصير وفى إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والقرارات المكملة له والمعنية بالأمر، سيظل التحرك الأمريكى فى مواجهة المشكلة ثابتا. إن حديث الرئيس الأمريكى جورج بوش بخصوص دولة فلسطينية، وللمرة الأولى فى ظل الظروف الراهنة ، لقى قبولا الى حد ما لدى سائر الدول، ومن المنطقى والمحتم ، قيام دولة فلسطينية كما اقرتها الأمم المتحدة عامى ٤٧ ، ٤٨ أى قيام دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية بناء على تقسيم فلسطين بقرار الأمم المتحدة ، ويمكن لمجلس الأمن أن يصدر توصية (والتى من المحتمل أنها ستكون مرفقة بامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت)، وكذلك ستصوت الجمعية العمومية على قيام تلك الدولة بمساعدة نظرية من الولايات المتحدة الأمريكية.

هل ستعيش المجتمعات الغربية حالة انعدام الأمن ؟

■ حيات نو (الحياة الجديدة) ٢٠٠١/١٠/١٦

يوضح «ألان مينك» الاقتصادى وعالم الاجتماع الفرنسى البارز فى حوار له مع صحيفة «لوزكو الاقتصادية» وجهات نظره فيما يتعلق بوضع الاقتصاد العالمى بعد الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن وأوضاع المجتمعات الغربية فى المستقبل وهذا نص الحوار

◆ لقد أثرت الحملات الهجمات الإرهابية التى شهدتها واشنطن ونيويورك على الاقتصاد العالمى كثيرا، بيد أنكم غير متشائمين من مستقبل الاقتصاد العالمى فلماذا؟

– من وجهة نظرى، فإن وضع الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن لم يختلف بالمقارنة مع وضعه قبل أحداث ١١ سبتمبر، فأنا لا أعتقد أن الهجمات الإرهابية قد يكون لها آثار اقتصادية هامة، إلا أنها ستؤثر على العلاقات الدولية بعمق، وستؤدى هذه الأحداث الى تغيير السلوك الجماعى للدول الغربية بشكل جدى، فستصبح مجتمعاتنا مثل المجتمع الإسرائيلى مما يعنى أنها ستعيش فى حالة انعدام الأمن.

◆ فيما يتعلق بالاقتصاد، فإن أغلب الخبراء اعتقدوا أن الركود الاقتصادى فى الولايات المتحدة أمر حتمى، وهذه المشكلة ستؤثر سلبياً بشدة على الاقتصاد الأوروبى.. ما رأيكم فى ذلك ؟

– اعتقد أنه على العكس من ذلك فإن اقتصاد أوروبا والولايات المتحدة يواصل مسيرته الطبيعية، وعلى الحد الأدنى هناك أربعة عناصر ستؤثر فى ذلك وهى: خفض سعر البترول، خفض سعر الفائدة، زيادة نفقات الخدمات العامة، حب الأمريكيين لوطنهم. وخلافاً لما حدث بعد حرب الخليج، فاليوم لن ترتفع أسعار البترول بشدة، لذلك لا يجب أن يساورنا القلق، حيث رأينا فى الأيام الأخيرة استقرار أسعار البترول فى ظروف متكافئة، ويجب القول أن أمريكا ستنهض فقط لمواجهة بن لادن، ولكنها ستستفيد من هذه الفرصة للتحكم والسيطرة على دول الخليج الفارسى وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، ويتوقع أن يحذو السعوديون حذو الغرب فيما يتعلق بالبترول.

وعلى كل، فهم سيسعون الى لفت نظر الغرب وأمريكا الى بقاء أسعار البتُرول منخفضة أو معقولة، وبهذا فإن الولايات المتحدة ستكون بصدد التحكم المباشر فى سعر البترول، ومن المحتم أنها لن تسمح بانهيار سعره، لأن بوش على أية حال يضع فى اعتباره مصالح جماعات البترول فى ولاية تكساس، ولكن لن يرتفع سعره مرة أخرى، والعامل الوحيد الذى يمكن أن يؤدى الى هذه المشكلة هو الانتقام الأمريكى من أفغانستان والدول الأخرى، وليس هذا العامل بعيداً عن التحقق مطلقاً.

◆ إن المراقبين الاقتصاديين يعربون عن قلقهم بسبب انهيار الإنفاق لدى الأمريكيين وانخفاض ثقة المواطنين الأمريكيين فى الاقتصاد الأمريكى، ما رأيكم فى ذلك ؟

– أنا متأكد أن حب الوطن لدى الأمريكيين سيؤدى الى عدم تغييرهم لأسلوب حياتهم، وذلك باستثناء عدة أسابيع قادمة، ولا أعتقد أن مستوى الإنفاق للأسر الأمريكية سينخفض، بالإضافة الى التصرف الجيد للخزانة الفيدرالية الأمريكية بخفضها لسعر الفائدة، وسيؤدى ذلك الى استئناف النشاط الاقتصادى الأمريكى مرة أخرى. وستقضى هذه المسيرة، بالإضافة الى إعادة التجديد الجزئى لمؤسسات مدينة نيويورك وإعادة تجديد شبكات الاتصالات والأنظمة الدفاعية الى تأثير إيجابى على النمو الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أشار التاريخ الاقتصادى الى أنه بعد الحرب والأحداث المشابهة لها يتم استئناف الأنشطة الاقتصادية مرة أخرى.

◆ على هذا النحو فإن تأثير الأحداث الأخيرة سيكون على سلوكيات الغرب أكثر من تأثيره على اقتصادياته هل هذا صحيح

.نعم: إن الهجوم الإرهابى قبل أن يؤثر على اقتصادنا فسيكون له أثر مهم على سلوكياتنا وعاداتنا، فنحن فى انتظار تغيير فى تعريف المجتمع والأمن فى الغرب، من الآن فلاحقاً ستصبح مجتمعاتنا فى حالة من إنعدام الأمن مثل إسرائيل.

◆ هل ستؤثر المتطلبات الأمنية على نشاط الديمقراطية الغربية، وما رأيكم ؟

– كما قلت سابقاً فإن مجتمعاتنا الغربية ستكون مثل إسرائيل، ستكون لنا ديمقراطيتنا، ولكن فى الوقت نفسه سيفرض حصار أمنى قوى على أطرافنا، ونحن لدينا مؤسسات خاصة للحرب والحفاظ على النظام مثل الجيش والشرطة، وقد طرح هذان العنصران باعتبارهما حتى الآن عناصر حماية ودعم لأمن المجتمع المدنى. ومن الآن فلاحقاً ستذوب الحدود بين المجتمع المدنى والمجتمع الأمنى. وقد حدث هذا لإسرائيل من قبل، فقد انتشرت فيها مقولة: «الدفاع عن النفس» ونحن سنقوم بإحياء الحارس القومى الذى كان موجودا فى القرن التاسع عشر مرة أخرى والذى أوجدته طبقة البرجوازية. هذا يعنى تغيير تعريف المجتمع فى الغرب، وعندما تكون الظروف على هذا النحو فستضطرون الى أن تكونوا تحت سيطرة وتحكم أجهزة الأمن فى حياتكم اليومية، ويعنى ذلك أن تتدربوا يومياً على كيفية مواجهة خطر الهجوم بالأسلحة الجرثومية، فعندما تجدون جيرانكم فى محطة مترو بعيدين عن البيت مصابين بالخوف والهلع الشديد ستدركون وقتها مفهوم المجتمع الأمنى. ومن المحتم أنكم ستشعرون بضرورة تغيير سلوككم الشخصى مع كافة الناس.

◆ هل ستؤدى هذه الحرب الجديدة الى انشقاق فى المجتمعات الغربية ؟

– الحروب فى الأساس تؤدى الى نوع من الاتحاد، أما هذا النوع من الهجمات فيمكن أن يؤدى الى الانشقاق، وأنا لا أستخدم كلمة حرب لأنها لا تصدق على الوضع هنا، فالحرب لها بدايتها ولها قواعدها وخط سيرها ولا يوجد ذلك مطلقاً فى الهجوم الأخير، فهذا النوع من الهجمات له خصوصية مختلفة فأعداؤنا يعرفون عنا كل شئ ونحن فى ذات الوقت لا نعرف عنهم أى شئ وأنى آسف من زيادة الانشقاق فى الدول الغربية التى ستصبح مثل النموذج الإسرائيلى. من المحتم أن هذه الدول ستكون ديمقراطية ولكن الخطوط الحمراء ستزداد.

وفى مثل هذا المجتمع ستكون مصطلحات مثل الطرد الاجتماعى والتهميش.. مصطلحات يومية، وللأسف يجب القول أن التوتر والاضطراب فى المجتمعات الغربية فى المستقبل سيكون أكثر من أي شئ يمكن لنا تصوره.



«عقلانية» إيران فى الحرب الأمريكية على أفغانستان

د. طلال عتريسى

مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية
باحث وأستاذ فى معهد العلوم الاجتماعى بالجامعة اللبنانية

عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشن حربها المفتوحة ضد الإرهاب ابتداءً من أفغانستان للقضاء على تنظيم "القاعدة" وعلى نظام "طالبان" فى وقت واحد. وجدت إيران نفسها فى وضع يشبه إلى حد بعيد الوضع الذى مرت به فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ عندما احتشد التحالف الدولى فى "عاصفة الصحراء" لإخراج القوات العراقية من الكويت. وهذا التشابه بين الوضعين فى المنظور الإيرانى يعود بالدرجة الأولى إلى أن "خصم" الولايات المتحدة فى الحالتين ليس صديقاً لإيران أو حليفاً لها. بل على العكس من ذلك تماماً. فالنظام العراقى كان قد خرج لتوّه من حرب طاحنة مع إيران استمرت ثمانى سنوات. وكان لهذه الأخيرة مصلحة إستراتيجية فى رؤية هذا النظام يتداعى، أو يتعرض للضربات التى تفقده القوة أو القدرة على شن هجوم آخر على الجمهورية الإسلامية. ونظام طالبان هو الآخر على عداء مع إيران والسبب ليس الخلاف المذهبى وحده، على الرغم من أهمية هذا الخلاف فى رؤية "طالبان" الخاصة إلى المذاهب الإسلامية الأخرى، بل يعود هذا العداء إلى أن السيطرة التى حققتها "طالبان" على مجمل أراضى أفغانستان، كانت قد تمت بدعم باكستانى وسعودىّ وبتأييد أمريكى حتى عام ١٩٩٦. وهذا "المثلث" من الدعم الذى حصلت عليه طالبان كانت أضلاعه على خلاف وتوتر وتنافس مع إيران التى رأت فى النظام الجديد فى أفغانستان، بعد انكفاء قوى المعارضة، (التى أصبحت لاحقاً تحالف الشمال) مصدراً للقلق والتوتر.

وقد ساهم فى هذا القلق الإيرانى تصفية الدبلوماسيين الإيرانيين فى مدينة مزار الشريف عندما دخلتها قوات طالبان مما أدى إلى استنفار واسع على طول الجبهة الإيرانية - الأفغانية، ولم يتحول هذا الاستنفار، ولحسن حظ الطرفين إلى قتال بينهما. كما يعود المصدر الأهم للقلق الإيرانى من نظام طالبان إلى التأييد الأمريكى الذى حظيت به هذه الحركة التى تم استقبال وفد منها فى واشنطن بعد سيطرتها على معظم الأراضى الأفغانية فى عام ١٩٩٦.

فطهران تدرك تماماً أن هذا التأييد لا ينفصل عن استراتيجية "الاحتواء" التى تمارسها واشنطن ضد إيران، وأبرزها فى آسيا الوسطى معارضة مد أنابيب النفط والغاز من تركمانستان ومن بحر قزوين عبر الأراضى الإيرانية إلى بحر عمان وإلى المحيط الهندى، لأن مرور هذه الأنابيب فى إيران سوف يعزز دورها الإقليمى، ناهيك عن العوائد الاقتصادية المرتفعة التى ستحصل عليها. أما البديل المفترض، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فهو الأراضى الأفغانية مروراً بباكستان. كما أن وجود نظام "غير ودى" فى أفغانستان على حدود تمتد إلى أكثر من الف كيلو متر ويصعب ضبطها أو السيطرة عليها تماماً سوف يزيد من مخاوف إيران ومن قلقها وهى التى اختارت منذ العقد الماضى استراتيجية. البناء الداخلى والانفتاح على العالم وتجنب الحروب والاضطراب مع دول الجوار. من هنا لم تتعارض المصلحة الإيرانية مع مشروع التخلص من طالبان الذى قادته الولايات المتحدة وأيدته عدة دول عربية وإسلامية. ولم يتردد فى ذلك التأييد فى حقيقة الأمر إلا باكستان، التى اضطرت إلى الانقلاب على هذه الحركة، حليفتها وعمقها الاستراتيجى، فى أفغانستان، إلا أن هذا "الارتياح" الإيرانى لإضعاف الخصم الاستراتيجى أو استبداله بآخر يحمل فى طياته، وفى الوقت نفسه، مخاطر أخرى قد

تكون أشد وأقسى من المخاطر التى كان يمثلها الخصم السابق. ففى الحالة العراقية استفادت إيران بطبيعة الحال من إضعاف النظام العراقى من عزله وتطويقه، لكنها وجدت نفسها أيضاً أمام تكثيف للوجود الأمريكى العسكرى فى منطقة الخليج، نافذة النفط الإيرانى الوحيدة على العالم. وفى حالة طالبان أيضاً من المرجح أن تفرض نتائج الحرب الحالية، على الرغم من سقوط نظام طالبان، وجوداً أمريكياً دائماً سواء فى بعض المناطق فى أفغانستان أو فى الدول المجاورة لها فى الشمال والمطلة على بحر قزوين مثل تركمانستان وطاجيكستان أو أوزبكستان، التى قدمت كما هو معلوم، تسهيلات لوجستية للطائرات الأمريكية وللجنود الأمريكيين فى أثناء العمليات العسكرية ضد طالبان. ومثل هذا الاحتمال سيجعل إيران تشعر بالتطويق المباشر وبالتهديد لمصادر ثروتها فى بحر قزوين وهي التى بالكاد خرجت من مرحلة الاحتواء التى مورست عليها فى العقد الماضى وإن لم تخرج تماماً من سياسة الحصار التى تطبقها عليها الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا تبدو مصلحة إيرانية فى التخلص من نظام طالبان من جهة، ويبدو من جهة ثانية مخاطر وتحديات جديدة على الأمن القومى الإيرانى، وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الإيرانى على شمخانى قبل زيارته إلى موسكو فى أوائل اكتوبر الماضى بقوله "إن توسيع الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة ستعقبه تداعيات لا يمكن التكهن بها"، إلا أن الموقف الإيرانى الرسمى، وبلسان المسئولين كافة كان عدم الموافقة على الضربات الأمريكية "للشعب المسلم في أفغانستان". والتشابه الذى أشرنا إليه بين الموقف الإيرانى فى حالتى العراق وأفغانستان يكمن هنا: أى فى رفض الوجود الأمريكى وفى رفض الحرب من دون أى اعتراض على التخلص من هذا النظام أو ذاك. ومن دون أى مشاركة إيرانية فى التحالف الدولى فى الحالتين. وهذا ما سماه البعض "الحياد الإيجابى" أو "التفرج الإيجابي" كما قال البعض الآخر. لكن هذا التوصيف ليس دقيقاً. فالموقف الإيرانى ليس محايداً تماماً. فهو إلى جانب قوات تحالف الشمال يمدهم بالدعم المادى والسياسى، ولا يخفى عداءه لحركة طالبان، ولا رغبته فى مستقبل النظام السياسى فى أفغانستان الذى يريده ائتلافاً من جميع القوى ولكن من دون حركة طالبان أو ممثليها.

ولابد أن نشير هنا إلى أن هذا الموقف الإيرانى من الحرب الدائرة على الأرض الأفغانية لم يتبلور بهذه السهولة أو البساطة على المستوى الداخلى فى أوساط التيارات السياسية الأساسية فى البلاد. فقد أعتبر بعض رموز التيار الاصلاحى أن على إيران عدم تفويت هذه الفرصة الثمينة من الحوار والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الأخيرة هى الآن بحاجة إلى إيران وهى التى ترسل الموفدين والمبعوثين لبحث قضايا التعاون، وأن هذا الوضع هو الأفضل لمصلحة إيران. وفى هذا الإطار أوصت اللجنة البرلمانية فى مجلس الشورى الإيرانى حيث الغالبية من التيار الإصلاحى بإجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية حول مستقبل الوضع فى أفغانستان "لحفظ الأمن القومى الإيرانى". وأضاف مقرر اللجنة "أن هذا الاقتراح قدم إلى الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى الجلسة التى جمعته مع أعضاء اللجنة". وتعتبر هذه التوصية من اللجنة البرلمانية أول دعوة رسمية إيرانية لمحادثات مع الولايات المتحدة. وفى الواقع أن هذه الدعوة تنسجم مع "الرؤية الإصلاحية" كما يعبّر عنها بعض المفكرين والباحثين الإيرانيين الذين يقولون "بأن علينا أن نتعلم أنه ليس لنا صديق دائم أو عدو دائم". وأن ننطلق من مفهوم "أن كل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها الحيوية". وأن الشعب الإيرانى لا يمكنه أن يتحمل وحده مسئولية انقاذ العالم الإسلامى.. وأن عدم وجود علاقات مع أمريكا لا يساهم فى حل مشاكلنا بل يزيدها تعقيداً، وأن استئناف هذه العلاقات يصب فى مصلحة الشعب الإيرانى".(❖)

ولابد من الإشارة هنا إلى أن خطوط الاتصال الإيرانية – الأمريكية لم تنقطع منذ بداية الأزمة الأفغانية قبل سنوات. فمجموعة (٦+٢) التى تضم أمريكا وروسيا والدول المجاورة لأفغانستان هى واحدة من هذه الخطوط. وكذلك مجموعة "اجتماع جنيف" التى تضم إيران والولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا و"تحالف الشمال".

والواقع إن الاتصالات التى جرت بين مندوب إيران فى الأمم المتحدة نجار حسينيان وأعضاء فى مجلسى الشيوخ والنواب الأمريكيين الذين طلبوا الاجتماع رسمياً بنواب فى البرلمان الإيرانى، والوساطة الدولية التى يقوم بها الاتحاد الأوروبى عبر موفديه حملوا الرسائل والاقتراحات و"الضغوط" إلى إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينهم وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا وإيطاليا ووفد الترويكا الأوروبية والمستشار النمساوى، إضافة إلى موفديه من كندا واليابان، كل هذه الاتصالات قد أعادت الحركة الدولية باتجاه إيران مرة أخرى وصورة الوضع الذى كانت عليه فى حرب الخليج الثانية عندما أصبحت طهران محطة أساسية يقصدها الديبلوماسيون من الدول كافة. وكان المطلوب فى ذلك الوقت معرفة حقيقة الموقف الإيرانى من الحرب، والاطمئنان إلى عدم التدخل الإيرانى فيما يجرى. وها نحن اليوم أمام المشهد نفسه، وأمام المطالب نفسها بشأن ما يجرى فى أفغانستان خصوصاً مع بداية الحرب على نظام طالبان وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى "أصوات" إسلامية مؤيدة لتلك الحرب – أو على الأقل إلى عدم ارتفاع "الأصوات" المعارضة لها.

إلا أن هذه التوصية التى رفعتها اللجنة البرلمانية لإجراءات محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة لم تترك

أثراً إيجابياً فى الأوساط الإيرانية كافة. بل أعادت مجدداً ذلك الانقسام بين الاصلاحيين والمحافظين إلى دائرة الضوء بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد انتقد وزير الدفاع على شمخانى موقف حكومة الرئيس خاتمى بوصفه " متساهلاً أكثر مما ينبغى تجاه الهجمات الأمريكية على أفغانستان". وقال شمخانى " أن إيران تتجاهل المشاعر المناهضة لأمريكا المتصاعدة فى العالم الإسلامى فى أعقاب الهجمات على أفغانستان، ودعا إلى العودة إلى أفكار الإمام الخمينى الراحل.. لأن البعض مستعد أن يبيع بالرخيص قضيتنا بإسم التغيير". وقد سبق للرئيس خاتمى، كما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية فى ٢٠٠٠/١٠/١٥، أن ندد "بالقادة الظلاميين فى أفغانستان، الذين اتهمهم بنشر العنف والحرب والقتل والمخدرات عبر العالم تحت غطاء الإسلام" مؤكداً فى الوقت نفسه على إدانة الضربات الأمريكية" ضد شعب برئ وأعزل.. ضحية اعتداء القوى العظمى". وقد كرر نائبه محمد على أبطحى هذا الرأى فى لقاء نشرته صحيفة "ملة" الإصلاحية معتبراً أن "الهجوم الأمريكى على شعب أفغانستان المقموع والبرئ قد يؤدى إلى تأجيج جذوة الأفكار المتخلفة والضالة مثل تلك التى تؤمن بها طالبان فى العالم الإسلامى". كما شدد الرئيس خاتمى من ناحية ثانية على تفعيل دور الأمم المتحدة فى الأزمة الأفغانية، داعياً إلى "ضرورة مشاركة كل القوميات والقوى الأفغانية فى الحكومة المقبلة، وأن تتولى المنظمة الدولية تنظيم انتخابات لتشكيل حكومة موسعة". وتعكس هذه الدعوة إلى دور فاعل للأمم المتحدة المخاوف الإيرانية من التفرد الأمريكى فى مستقبل أفغانستان، كما تنسجم فى الوقت نفسه مع دعوات مماثلة أطلقتها دول عربية وأوروبية. ولهذا السبب شدد خاتمى على "أن المنظمة الدولية هى أفضل الطرق لمكافحة الإرهاب من جذوره". أما الموقف الإيرانى فاستمر على حاله وثباته رافضاً مشاركة طالبان فى أى حكومة مقبلة فى أفغانستان. ومن الطبيعى ألا يتبدل هذا الموقف بعد الهزيمة الساحقة التى منيت بها هذه الحركة.

أما على "جبهة" المحافظين فى إيران فكان التركيز فى هذه الحرب يدور على الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. فها هو محسن رضائى، أمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام، والقائد السابق للحرس الثورى، والمقرب من مرشد الثورة، يهاجم الإدارة الأمريكية معتبراً "أنها ستصل إلى الاقتناع بعدم قدرتها على إدارة شئون العالم، ورأى من الطبيعى أن يصبح الأمريكيون غير آمنين لأنهم يسببون الأزمات فى العالم". كما ربط القائد الحالى للحرس الثورى رحيم صفوى بين محاولات أمريكا تعزيز وجودها فى آسيا الوسطى وبين موارد الطاقة فى بحر قزوين "كما نقلت عنه وكالة الأنباء الإيرانية فى ٢٠٠١/١٠/١٥. وقد عزز هذا السجال الداخلى الإيرانى من الاعتداءات الأمريكية على أفغانستان، ما تردد عن "اتفاقيات سرية" تحدثت عنها صحيفة "نيويورك تايمز" وتتعهد فيها طهران، بناء على طلب واشنطن، مساعدة الجنود الأمريكيين الذين قد يجدون أنفسهم فى وضع طارئ على أراضيها بعد عمليات فاشلة فى أفغانستان. وقد رد الإيرانيون على هذه الاتهامات بأنها لا تخرج عن إطار الاتفاقيات الدولية التى تنظم مثل هذه الأمور فى أثناء العمليات الحربية.. وعلى الرغم من ذلك لم تنج "الجمهورية الإسلامية" من انتقاد أوساط إسلامية كانت تتوقع "مواقف أكثر تشدداً". إلا أن هذا السجال الداخلى الذى بادر إلى إطلاقه بعض الاصلاحيين فى البرلمان الإيرانى بشأن التعاون مع الولايات المتحدة فى هذه الحرب، حسمه مرشد الثورة السيد على خامنئى بلهجة حازمة وقاطعة منتقداً أولئك الذين يدعون إلى مثل هذا التعاون رافضاً أى نوع من المحادثات مع الولايات المتحدة فى الوقت الراهن "لعدم سلامة النيات الأمريكية.. ولأن الولايات المتحدة نصبت فخاً كبيراً لإيران خلال حملتها على أفغانستان". وقال المرشد فى كلمته أمام أهالى اصفهان فى ٣٠ اكتوبر الماضى "أن موقفنا واضح وهو أننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان، ونرفض الدخول فى أى تحالف تقوده أمريكا". وفى معرض انتقاده لمن يدعون إلى مثل هذا التحالف وإدانته لهم قال خامنئى "أن بعض الذين يتحدثون عن ضرورة إجراء المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإن كانوا غير سيئى النية فإنهم غافلون عن أن هذه المحادثات تعنى القبول بتحقيق المصالح الأمريكية". كما أكد الموقف نفسه رئيس تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى متهماً الولايات المتحدة "بأنها لا تصلح لقيادة العالم وبأنها تحاول خداع المسلمين لكسب تأييدهم بإعلان موافقتها على قيام دولة فلسطينية".

وقد استقر الموقف الإيرانى الرسمى الذى تم تناقله فى كل الأوساط السياسية والدبلوماسية على هذه المحددات الأربعة:

- إدانة الإرهاب بكل أشكاله بما فى ذلك ما جرى فى واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر.
- رفض التعاون مع الولايات المتحدة، وعدم الدخول فى التحالف الذى تقوده ضد أفغانستان.
- رفض العمليات العسكرية ضد الشعب الأفغانى.
- التأكيد على دور الأمم المتحدة فى محاربة الإرهاب.

وعلى الرغم من هذه المحددات الواضحة، التى لا تؤيد العمليات العسكرية ولا تحاول عرقلتها فى الوقت نفسه، فإن طهران تعرضت لضغوط من أجل مساعدة الولايات المتحدة "فى قمع أعمال المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى". بعدما سلمت الإدارة الأمريكية، عبر الوسطاء لائحة بأسماء عدد من الشخصيات الإسلامية المعروفة بمقاومتها للاحتلال الإسرائيلى فى لبنان وفلسطين، "وأن

إيران رفضت عبر أعلى سلطات القرار فيها تقديم أى مساعدة" (الحياة ٢٠٠١/٩/٢٧) كما استمرت هذه الضغوط من خلال ادراج "حزب الله" على لائحة الإرهاب الثالثة التى أصدرتها الإدارة الأمريكية نظراً للصلة الوثيقة المعروفة بين هذا الحزب وبين إيران.

المهم أن إيران وعلى الرغم من محاولاتها الابتعاد عن نيران هذه الحرب وعدم الدخول فى أتونها، بقيت فى حالة من القلق والترقب. فما يجرى على حدودها يمس أمنها القومى مباشرة.

وتلك الحال من القلق والترقب لم تقتصر على إيران فقط. بل ربما أمكن القول أنها كانت حال معظم دول المنطقة. فباكستان على سبيل المثال، الجار الآخر لأفغانستان والحليف الرئيسى لحركة طالبان اضطرت إلى الانقلاب على حليفتها. وإلى الالتحاق التام بالولايات المتحدة الأمريكية، وبدت وكأنها فوق بركان ملتهب يمكن أن ينفجر فى أى لحظة مع تصاعد احتجاج الحركات الإسلامية ونزولها إلى الشوارع، بل ظهرت باكستان وكأنها طعنت حركة طالبان بعد ما قدمت لها الحماية والدعم والتدريب طيلة السنوات الماضية وذلك بعد التهديدات الأمريكية التى تعرضت لها والتى وصلت حتى إلى قدراتها النووية، كما ألمح إلى ذلك الجنرال مشرف نفسه فى أكثر من مرة فى المؤتمرات الصحفية التى عقدها منذ بداية الأزمة.

أن إيران تشعر، من دون أى شك، بالقلق من استمرار العمليات العسكرية فى أفغانستان، وما يمكن أن تؤدى إليه من تنامى الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة الاستراتيجية وما تختزنه من ثروات. وبهذا المعنى فإن الإنهيار السريع لحركة طالبان وتراجع العمليات العسكرية يهدئ جزءاً من المخاوف الإيرانية، ويفتح المعركة المقبلة على جوانبها السياسية بالدرجة الأولى والتى ستدور حول مستقبل الحكومة المقبلة فى أفغانستان وحول أدوار ومواقع الأعراق والقوميات المختلفة فيها.

وبغض النظر عن طبيعة هذه الحكومة المقبلة، وفرص نجاحها أو إخفاقها فإن العلاقات الإيرانية - الأمريكية ستستمر على حالها من التوتر، ومن التردد و"التودد". ذلك أن الملفات العالقة بين الطرفين لا تزال كثيرة والملف الأفغانى واحد منها. وعلى الرغم من الاهتمام الدولى والأمريكى بالموقف الإيرانى من الحرب على أفغانستان، فإن إيران أصرت على موقفها فى التمييز بين المقاومة والإرهاب. ولم تبحث عن فرص التصادم مع الولايات المتحدة، بل تقاطعت مصالحها فى دعم "تحالف الشمال" المعارض لطالبان. إلا أنها رفضت رفضاً قاطعاً أى تعاون مع التحالف الذى تقوده الولايات المتحدة ضد أفغانستان.

ومهما قيل فى أمر "فرصة الحوار" التى رآها بعض الاصلاحيين سانحة مع الولايات المتحدة ولمصلحة إيران وأمنها القومى، فإن هذا الملف أيضاً سيبقى بين "مرشد الثورة" الذى لا يزال يرفض أى نوع من المحادثات مع "الشيطان الأكبر".

وفى ظل هذا الضباب الذى لا يزال يخيم على أفغانستان وعلى مستقبل الاستقرار فيها على الرغم من اتفاق بون الذى عقد فى آواخر نوفمبر ٢٠٠١ وولادة الحكومة الانتقالية، تبدو "الأصولية الإيرانية" شأناً من الماضى.

فقد التزمت إيران جانب "التعقل" فى أثناء العمليات العسكرية الأمريكية. ودعت إلى دور للمؤسسات الدولية ولمنظمة الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب، وشاركت كمراقب فى اجتماعات بون.. إلا أن إيران حصدت ثماراً جمة من ذلك كله، فقد تخلصت من نظام معاد لها على حدود تمتد نحو ألف كيلو متر سبب لها الكثير من التوتر والقلق فى السنوات الماضية. إلا أن التحديات المتعلقة بالمستقبل الأفغانى لا تزال مفتوحة. فمستقبل استقرار النظام السياسى لا يزال غير مؤكد. واحتمال عودة الانقسام إلى الداخل الأفغانى لا تزال قوية بعد انتهاء ولاية الحكومة الانتقالية فى الأشهر القليلة القادمة. ما سيعيد طهران إلى "الغرق" مجدداً فى دعم الفصائل الأفغانية المقاتلة.. من هنا فإن المصلحة الاستراتيجية الإيرانية - والأمن القومى الإيرانى يفترضان المساهمة بكل السبل الممكنة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الأفغانية من أجل عودة الاستقرار إلى أفغانستان في أقرب وقت ممكن. وهذا ما عملت من أجله الدبلوماسية الإيرانية ومبعوثيها فى مؤتمر بون وفى العواصم المعنية بالشأن الأفغانى. إلا أن ما لا ينبغى أن يفوتنا هنا هو الوجود العسكرى الأجنبى فى أفغانستان، الذى سيخضع على الأرجح للقيادة الأمريكية عملياً. وهذا سيشكل حساسية خاصة لإيران، إلا أن هذه "الحساسية" لن تمنع إيران من التعامل "بواقعية" و"عقلانية" مع هذه القوات، فتقبل بوجودها، من دون أن يؤدى ذلك إلى أى تطور جوهرى فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية التى ستبقى مؤجلة حتى إشعار آخر.

رؤى عربية

مستقبل العلاقات الإيرانية ـ الباكستانية

طلعت المغربى
صحفى وباحث بجريدة الوفد

العلاقات الإيرانية الباكستانية، من أهم القضايا المطروحة للبحث والنقاش حاليا بعد انتهاء الأزمة الأفغانية بسقوط طالبان ودخول تحالف الشمال كابول وقندهار وعقد مؤتمر بون الذى اثمر عن ادارة مؤقتة لأفغانستان برئاسة حامد قرضاى البشتونى.

ورغم أهمية إيران وباكستان باعتبارهما قوتين اقليميتين إسلاميتين، إلا أن العلاقة بينهما كانت دوما معقدة، متشابكة، متداخلة، مما يتطلب معه فك خطوط الاشتباك بينهما، والبحث عن أطر جديدة لتدشين علاقات مستقبلية بينهما.

وتعتبر حركة طالبان قبل سقوطها فى أفغانستان هى حجر الزاوية فى مسلسل تدهور العلاقات وتوترها بين طهران وإسلام أباد، فلم يكن خافيا قوة العلاقة بين باكستان، وطالبان، بل إن حركة طالبان هى صنيعة باكستان، وكان الايرانيون يصفون العلاقة بينهما بأنها «روابط أمنية وعضوية»، «أمنية» بمعنى أن الاستخبارات الباكستانية كانت صاحبة اليد الطولى والرئيسية فى تشكيل الحركة وتوجيهها وتقديم مساعدات عسكرية وأمنية هائلة لها ، والاشراف على كثير من سياساتها أيام وجودها فى الحكم طوال الفترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١، أما بالنسبة للعلاقة «العضوية» بين باكستان وطالبان فقد كان الإيرانيون يعتبرون أفغانستان فى عهد طالبان امتدادا استراتيجيا وجيوسياسيا لباكستان على حساب كل الدول المجاورة لأفغانستان.

بل إن باكستان كما ترى طهران خاضت معارك بمساعدة «طالبان» مع بعض جيرانها، أو على الأقل لم تكن طالبان تجرؤ على اقتحام القنصلية الإيرانية فى مزار شريف وقتل عشرة دبلوماسيين كانوا فيها لولا الغطاء الباكستانى، وإذا لم يحدث ذلك كما يعتقد الإيرانيون، فإن اسلام اباد فى أسوأ الأحوال لم تقدم ارادة حسن النية لتضع حدا لاستفزازات طالبان تجاه إيران، ولم يكن خافيا أن باكستان كانت تستخدم طالبان كمخلب قط ضد جارتيها الهند وإيران، حتى حدثت انفجارات ١١ سبتمبر الماضى فى الولايات المتحدة وتدمير أمريكا حركة طالبان وتنظيم القاعدة، وهى تطورات دراماتيكية اظهرت هشاشة باكستانية غير متوقعة، ويعتقد كثير من المحللين أن الخاسر الأكبر فى كل ما جرى كان باكستان رغم انضمامها للتحالف الدولى ضد أفغانستان، وفى هذا الاتجاه يرى بعض المراقبين أن انحياز باكستان للتحالف الدولى وأمريكا فى الأزمة الأفغانية ـ الأمريكية كان أخف القدرين وأهون الشرين وأفضل الخيارين، فإذا رفضت باكستان الانضمام للتحالف الدولى كان يمكن لأمريكا إزكاء النزاع الهندى ـ الباكستانى حول كشمير، أو اعادة فتح ملف القنبلة النووية الباكستانية واستمرار العقوبات الاقتصادية، ولكن باكستان اختارت خيار التحالف مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

لقد أدى انحياز باكستان لطالبان إلى حدوث مزيد من التدهور فى العلاقات بين إيران وباكستان، ففى أعقاب مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين فى مزار شريف على يد طالبان، أعلنت إيران انها تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمن مواطنيها فى أفغانستان، ما دام لا توجد هناك أية سلطة سياسية مشروعة، وحذرت طهران من دور باكستان فى النزاع الأفغانى وتوقعت تدهور العلاقات الإيرانية ـ الباكستانية بمجرد بسط طالبان سلطاتها على أفغانستان كلها، وأعلن خاتمى وقتها أن بلاده قادرة على حماية حدودها المهددة بتجارة المخدرات القادمة من أفغانستان، وأشار إلى أنه سيبذل



قصارى جهده لإطلاق سراح باقى الدبلوماسيين وسائقى الشاحنات المحتجزين من جانب طالبان، وفى وقت لاحق اعلنت إيران أن الجيش الإيرانى سيجرى مناورات برية قرب الحدود مع أفغانستان. وأعلن الجنرال محمد جعفر أسادى مساعد قائد القوات البرية التابعة للحرس الثورى أن مكان المناورات تحدد فى أعقاب التطورات الأخيرة فى أفغانستان.

وعقب انفجارات ١١ سبتمبر اشتعال الأزمة الأمريكية - الأفغانية وإعلان أمريكا الحرب على طالبان، حدث تقارب إيرانى وباكستانى بوقفهما ضد طالبان، فقد انحازت باكستان إلى أمريكا والتحالف الدولى باعتباره أفضل الخيارات المطروحة أمامها، فتوقفت عن مساعدة طالبان، بل وفتحت خمس ممرات جوية لمرور الطيران الأمريكى لدك مواقع طالبان وتنظيم القاعدة ، كما قدمت اسلام اباد معلومات استخباراتية هائلة للمخابرات الأمريكية حول تنظيم القاعدة والأفغان العرب وحركة طالبان.

أما بالنسبة لإيران فقد اعلنت وقوفها ضد الإرهاب وانحازت للتحالف الدولى دون تقديم مساعدات عسكرية أو السماح للقوات الأمريكية باستخدام المجال الجوى الإيرانى، وكان الموقف الإيرانى الرسمى والمعلن هو دعم التحالف الشمالى ضد طالبان باعتبار أنه يعد امتدادا لإيران فهو يضم الطاجيك والأوزبك والهازار الشيعة، بل إن طهران قدمت دعما سياسيا للتحالف الشمالى باستضافة القيادات الأفغانية المعارضة لطالبان مثل برهان الدين ربانى وعبدالرسول سياف، وقدمت ايران مساعدات عسكرية هائلة مع الهند وروسيا للتحالف الشمالى مما ساهم مع الضربات الأمريكية الجوية والصاروخية فى سرعة سقوط طالبان وسيطرة التحالف الشمالى على معظم الأراضى الأفغانية وهو ما أدى فيما بعد إلى اتفاق بون وتشكيل ادارة مؤقتة لإدارة أفغانستان بزعامة حميد قرضاى البشتونى.

وقد رحبت باكستان باتفاق الفصائل الأفغانية فى بون وأعربت عن دعمها لهذه الحركة، أما طهران فقد تراجعت عن معارضتها لتولى قرضاى رئاسة الحكومة المؤقتة، وهو ما اسهم فى مزيد من التقارب بين إيران وباكستان والاستعداد لبدء صفحة جديدة بينهما، وقد جاء فى بيان لوزارة الخارجية الباكستانية أن «اسلام اباد تثق بحكمة الشعب الأفغانى وتؤمن بمقدرة الحكومة المؤقتة على اقامة الأسس لدولة أفغانستان المستقرة والمزدهرة والصديقة لجيرانها».

أما بالنسبة لإيران فقد رحب الناطق بإسم وزارة الخارجية الإيرانى حميد رضا بالاتفاق الذى توصلت إليه القوى والفصائل الأفغانية فى بون، وقال رضا: إن الجمهورية الإسلامية تأمل فى أن تساعد هذه الاتفاقات فى اعادة السلام، وأن تمهد الأرضية المناسبة لإسهام ابناء الشعب الأفغانى فى تقرير مصيرهم بأنفسهم، وأعلنت طهران على لسان نائب وزير خارجيتها محمد جواد ظريف عن عدم ممانعتها لتولى حامد قرضاى رئاسة الحكومة المؤقتة فى أفغانستان، إذا اتفقت على ذلك القوى الأفغانية الأربع المشاركة فى مؤتمر بون، وقال جواد ظريف الذى حضر مؤتمر بون بصفة مراقب: إن نجاح هذا المؤتمر هو أمر مهم للغاية بالنسبة لإيران، ويبدو أن لدى قرضاى نظرة ايجابية تجاه إيران، إذ انه عاش فيها سنوات عدة بسبب الظروف الخاصة التى عاشتها أفغانستان فى ظل حكم طالبان، وفى إسلام أباد قال وزير الخارجية الباكستانى فى مؤتمر صحفى مع نظيره الإيرانى كمال خرازى إن الشمس ستشرق على العلاقات بين البلدين، وأضاف أن باكستان وإيران تخلصتا اليوم من الظل الذى خيم فوق علاقاتهما فى اشارة إلى نظام طالبان الذى كان سببا للتوتر بينهما.

وأوضح ربانى فى مؤتمر صحفى عقده فى القصر الرئاسى فى العاصمة الأفغانية أن حكومته مستعدة لإقامة علاقات دبلوماسية مع باكستان بعد المواقف الايجابية التى اتخذتها حكومة مشرف إثر أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى، وأوضح أن العلاقات بين البلدين يجب أن تكون قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل، ودعا ربانى إلى ضرورة انخراط كل التنظيمات الأفغانية التى شاركت فى الجهاد ضد الروس. موضحا أن من بين قادتها العسكريين من يمكن أن يسهم فى تعزيز جيش أفغانستان الوطنى الذى سيتم تشكيله، كما شدد على ضرورة مراعاة القبائل والأحزاب والقوميات المختلفة فى تشكيل مجلس «لويا جيركا» وكذلك نسبة التمثيل للسكان.

وبعيدا عن التصريحات الوردية لكلا المسئولين فى طهران وإسلام أباد حول عودة العلاقات بين البلدين، يتحفظ العديد من المراقبين على العلاقات الإيرانية - الباكستانية، بعد انتهاء الحرب فى أفغانستان ويرون أنه من السابق لأوانه الحديث عن صفحة جديدة فى ملف العلاقات بين البلدين، خاصة أن نوعية تلك العلاقة ترتبط بالوضع الاقليمى العام فى أفغانستان وفى المنطقة ككل بعد انتهاء الحرب وتشكيل ادارة جديدة برئاسة قرضاى البشتونى.

اللافت للنظر فى مسلسل التقارب الإيرانى - الباكستانى هو وضوح الاندفاع الإيرانى نحو باكستان، وقيام القيادات الإيرانية بأنفسهم بالمبادرة بالاتصال والذهاب إلى اسلام اباد على عكس ما كان متوقعا، فقد كان يجب أن تأتى المبادرات من الجانب الباكستانى وليس الإيرانى، وبحسابات الربح والخسارة فى ملف العلاقات الإيرانية الباكستانية، ترى طهران نفسها قد حققت

انتصارا فى أفغانستان، فقد نجح خيارها فى الرهان على معارضى طالبان، وتحديدا على تحالف الشمال بقيادة برهان الدين ربانى، حيث لم تبخل عليه بالسلاح والعتاد طوال سنوات حكم طالبان، بل إن إيران والهند وروسيا كافة ساعدت تحالف الشمال فى التصدى لحركة طالبان اثناء الضربات الصاروخية والجوية الأمريكية مما أدى إلى هزيمة طالبان وانتصار تحالف الشمال، ولم يكتف الإيرانيون بالترحيب بدخول قوات الجنرال محمد فهيم إلى كابول فور سقوط طالبان، بل إن المحافل الإعلامية فى طهران عبرت بوضوح عما يجيش فى صدر المواطن الإيرانى أكثر مما حاول كبار المسئولين الإيرانيين اخفاؤه بشكل علنى حول خلفية الدور الإيرانى فى انتصار تحالف الشمال «الشيعى» ضد طالبان «السنية»!!

وتبدو الكرة الآن فى الملعب الباكستانى لقيام حكومة مشرف بخطوة للتقارب تجاه إيران، وأن باكستان يجب أن تقوم بمبادرات فى هذا الاتجاه بعد تغير الظروف فى أفغانستان والمعادلة الاقليمية كلها. وبشكل عام تنطلق رؤية طهران للعلاقات مع إسلام أباد عبر العناصر التالية:

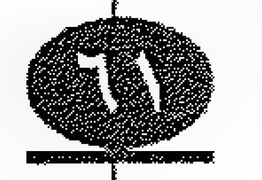
- البعد عن العاطفة والانفعال، خاصة أن الملف الأفغانى معقد وذو حساسية بالغة.
- إن باكستان تظل رقما صعبا فى المعادلة الاقليمية.

فإذا كانت باكستان فى وضع حرج الآن لسقوط طالبان التى كانت تدعمها، فهذا لا يبين مطلقا انها خرجت من المعادلة الأفغانية لاعتبارات تاريخية وعرقية، إذ أن ١٥٪ من الباكستانيين هم من البشتون: القومية التى تشكل غالبية الشعب الأفغانى (حوالى ٤٠٪)، كذلك يجب الحفاظ على العلاقات مع باكستان لاعتبارات أمنية، إذ أن باكستان يمكن أن تسبب القلاقل فى أفغانستان إذا تم تهميشها، كما أنها تمتلك مقومات ميدانية تساعدها على الحركة والمناورة ولو بعد حين، ومن ثم ترى طهران أن تهميش باكستان بحجة أنها خسرت الكثير ليس مفيدا على المدى المتوسط ناهيك عن البعيد، وأن الخطأ الذى ارتكبته اسلام اباد قبل سنوات عندما سيطرت طالبان على افغانستان، وتعاملت وقتها باكستان باستعلاء مع جيرانها وخصوصا إيران، هذا الخطأ ينبغى أن تتفاداه طهران حاليا.

- تعتقد طهران أن اللاعب الرئيسى فى الساحة الآن هو الولايات المتحدة الأمريكية فهى نجحت عسكريا وتستخدم الأمم المتحدة بكل ثقلها، أى تستطيع توفير الغطاء السياسى لخياراتها عبر مظلة الأمم المتحدة وحلفائها الغربيين، وأن حقيقة المعركة لم تبدأ بعد، وهى تتلخص فى الخارطة الشاملة لأفغانستان مستقبلا: سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وهل ستكون أفغانستان قاعدة نفوذ جديدة لأمريكا فى المنطقة أم لا؟

لذا تتلخص الحسابات الإيرانية فى احتضان الدول الاقليمية الأساسية مثل باكستان فى هذه الأزمة لتنسيق المواقف معها فى افغانستان.

- تحاول طهران اجراء مصالحة بين اسلام اباد وتحالف الشمال بقيادة برهان الدين ربانى، وتحقيق ذلك يعنى توسيع دائرة القبول الاقليمى لحلفاء إيران.



لكل الحسابات السابقة تحاول إيران تعزيز دورها فى أفغانستان وكابول تحديدا: سياسيا وإنسانيا وإعلاميا وعسكريا، وتستثمر طهران الهجوم الدبلوماسى الأوروبى والدولى عليها لخطب ودها فى مكافحة الإرهاب وتعلن أن انتشار قوات متعددة الجنسيات فى أفغانستان سيؤدى إلى توتر الأجواء فى المنطقة ولن يحل الأزمة، كما تعلن رفضها خيارات «الهيمنة» الأمريكية على أفغانستان والقوقاز وآسيا الوسطى، وهو العمل بشكل ما مع واشنطن من خلال التأثير على سلوك ادارة الأمم المتحدة للحلف الأفغانى سواء عبر مجموعة «٢٦» أو غيرها، كما تستمر إيران أيضا فى تعزيز علاقاتها مع الهند الجار اللدود لباكستان.

وفى كل الأحوال يندفع القطار الإيرانى تجاه باكستان، وتريد طهران أن يكون مسار القطار ذهابا وإيابا لنبذ خلافات الماضى والنظر إلى المستقبل، وكلتاهما تنظران إلى جمهوريات آسيا الوسطى بعين الانتظار، وفى كل الأحوال فإن التقارب الإيرانى الباكستانى لمصلحة البلدين وللشعوب الإسلامية، وهو لن يتحقق إلا عبر أفغانستان كبلد واحد آمن ومستقر، بعدها يمكن الوصول إلى آسيا الوسطى!!

رؤى عربية

إيران وأفغانستان: مشقة الجوار

أحمد منيسى

على الرغم من الانفتاح الملموس الذى تشهده الساحة الإيرانية خلال العقد الأخير، وعلى الأخص منذ تولى الرئيس سيد محمد خاتمى الحكم فى مايو من العام ١٩٩٧ فى اتجاه تغليب منطق الدولة على منطق الثورة، إلا أن الواقع يؤكد أن هذا المنطق لم يتجذر بعد، وأن الساحة الإيرانية مازالت يحكمها التجاذب بين طرفى هذه المعادلة.

وبسبب معطيات القوة الكثيرة والمؤثرة التى يتمتع بها التيار المحافظ، فإن منطق الثورة هو الذى يكون له الغلبة فى معظم الأحيان، ويتضح تأثير المنطق الثورى بشكل أكبر فى مجال السياسة الخارجية، على اعتبار أن أصحاب منطق الدولة، أو الإصلاحيين يركزون جل جهدهم على الأمور المتعلقة بالسياسة الداخلية، من أجل زيادة مساحة حرية الرأى والتعبير، على اعتبار أن لذلك الأمر أولوية على القضايا الخارجية، وهنا من المعتاد أن يفهم الكثيرون خطأ عدم وجود خلاف ظاهر بين المحافظين والإصلاحيين فى قضايا السياسة الخارجية على أنه اتفاق بين الطرفين .

ومما يبرهن بشكل قوى على غلبة منطق الثورة على منطق الدولة فيما يخص القضية الأفغانية على سبيل المثال مؤشران هامان: أولهما، هذه العلاقة الغريبة القوية التى تجمع بين الشيعة الإسماعيلية وإيران رغم أن المذهب الشيعى الإثنى عشرى يعتبر هؤلاء مارقين ، وثانيهما التصادم القوى بين إيران وباقى الحركات والفصائل السياسية الأخرى إلى الشرق منها من مزار الشريف إلى كشمير مروراً بالشيشان من ناحية أخرى، وهو مادفع طهران إلى التغاضى عن المجازر الروسية ضد أبناء الشعب الشيشانى.

وقد أدى هذا التصادم إلى حصار إيران شرقاً، فى الوقت الذى هى محاصرة فيه بالفعل من ناحية الغرب بسبب استمرار تأزم علاقاتها مع العراق، وهذا الوضع ما يفسر حالة الإرتباك التى طالت الموقف الإيرانى تجاه الحملة العسكرية التى تقودها الولايات المتحدة ضد أفغانستان، فقد كانت إيران فى مقدمة الدول القليلة جداً التى أعلنت رفضها لهذه الحملة، ولكنها عادت وشاركت بجنود جنباً إلى جنب مع جنود "الشيطان الأكبر" وحلفائه، وهذا التحول فى الموقف الإيرانى ينبع من هدفين أرادت إيران تحقيقهما وهما:

- التخلص من أعدائها التقليديين فى الشرق، وبما يضمن فى الوقت نفسه إنهاء حالة الحصار المفروضة عليها من هذه الجهة.

- من ناحية أخرى، فقد أرادت طهران التقرب إلى واشنطن على عكس الموقف المعلن، ذلك أن إيران قد أيقنت أنها لن تستطيع مواجهة الولايات المتحدة، ولن تستطيع منعها من القدوم إلى المنطقة، ومن هنا كان تسيق المواقف هو الأكثر جدوى من وجهة النظر الإيرانية، وهى وجهة نظر منطقية، وبعيدة عن تطرف المحافظين.

هنا يمكن الحديث عن غلبة منطق الدولة، حيث أن المحافظين كانوا يريدون دفع الأمور بعيداً عن هذا المنحى، ليس فى سياق صدام مع الولايات المتحدة بالضرورة، وإنما فى صورة رفض أى تعاون مع "الشيطان الأكبر"، وإن كان القضاء على حركة الطالبان يلقى هوى فى نفوس المحافظين أيضا، حيث كانت الحركة قد قامت بمذابح بشعة لطائفة الشيعة الهزارة عقب استيلائها على السلطة عام ١٩٩٦، كما قامت بقتل أكثر من ١٥ دبلوماسياً إيرانياً فى مدينة مزار الشريف.

والواقع أن هذا الموقف الإيرانى البراجماتى قد حقق لطهران عدة مكاسب أبرزها:

* اشتراك إيران بفعالية فى رسم مستقبل أفغانستان، حيث شاركت طهران فى مؤتمر بون للمصالحة بين الفصائل الأفغانية الذى عقد فى أواخر نوفمبر الماضى،

كما كان لحلفائها الممثلين فى طائفة الهزارة، ومن يطلق عليهم مجموعة قبرص، حضور فعال فى المؤتمر، وسوف تظل إيران أحد الفاعلين المؤثرين فى صياغة هذا المستقبل.

* تمكين حلفاء إيران فى أفغانستان من تثبيت نفوذهم على الأرض، حيث سيطر الشيعة الأفغان على مدينة حيرات بالقرب من إيران، كما سيطروا على المناطق الشيعية فى العاصمة كابول، وبالتالى تم تدعيم وجودهم داخل التحالف الشمالى.

هذا فضلاً عن أن هذا الموقف قد جنب إيران الصدام الذى كان من الممكن أن يحدث مع الولايات المتحدة، بل إنه أوجد تفاهماً جديداً بين البلدين يمكن البناء عليه، بل وتفادى الردة التى حدثت فى علاقاتهما بعد قرار مجلس النواب الأمريكى فى يوليو الماضى بتمديد الحصار الأمريكى على إيران، وهو القرار الذى جاء على عكس التوقعات، حيث كانت واشنطن، وإثر انتخابات مجلس الشورى الإيرانى الأخيرة التى أجريت فى مطلع العام ٢٠٠٠، اتخذت مبادرة بتخفيف هذا الحصار، الأمر الذى دفع الكثيرين إلى التكهن بإمكانية بدء مرحلة جديدة من العلاقات الإيرانية الأمريكية يسودها التواصل لا القطيعة.

وإذا كانت العوامل السياسية والعقائدية قد أفرزت هذه القطيعة بين إيران وطالبان، فإن عامل الجغرافيا قد لعب دوراً معاكساً، حيث لم تستطع طالبان أن تتجاهل أن إيران قد تكون مخرجاً مهماً لها من حالة الحصار الدولى المفروض عليها، كما أن إيران التى تشارك أفغانستان فى حدود يبلغ طولها حوالى ٩٠٠ كيلو متر مربع تدرك أن لها مصالح حيوية فى هذا البلد تفرض عليها التواصل مع من يحكمه، سواء كان طالبان أو غيره.وفى السياق نفسه فإن إيران لم يكن ممكناً أن تترك أفغانستان لباكستان التى تشكل قوة إقليمية كبيرة منافسة لها.

هذا الواقع فرض على كل من الجانبين - إيران وطالبان - تجاوز هذه القطيعة، وقد كان ذلك بالفعل بعد نحو ثلاث سنوات من تولى طالبان للحكم.وذلك حينما اتخذت طهران قراراً بفتح الحدود مع أفغانستان فى ١٨ نوفمبر من العام ١٩٩٩، وقد جاء هذا القرار إثر مجموعة من المتغيرات لها مغزاها:

-أول هذه المتغيرات قرار الأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ بفرض عقوبات على طالبان إذا لم تسلم أسامة بن لادن الذى اتهمته واشنطن بتفجير السفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام.

- صعود الجنرال برويز مشرف إلى قمة الحكم فى باكستان وتراجع مستوى العلاقات الباكستانية مع طالبان.

وقد دفع هذان المتغيران طالبان إلى محاولة كسب ود طهران لخلق حليف جيد بدلاً من باكستان.

- موافقة تركمانستان على نقل بترول بحر قزوين عبر أراضيها بواسطة خط أنابيب باكو - جيهان، وهو ما كان يعنى محاولة تهميش دور إيران وحرمانها من الفوائد الاقتصادية التى كان يمكن أن تحصل عليها لو تم نقل البترول عبر أراضيها، فأرادت طهران من خلال قرارها المشار إليه حرمان تركمانستان من الفوائد التى كانت تحصل عليها بسبب تصدير التجار الإيرانيين سلعهم من خلال أراضيها، وذلك بإيجاد منفذ بديل ناحية الشرق.

بيد أن قرار طهران بفتح الحدود مع أفغانستان لم يكن معناه أن إيران وطالبان تسيران فى اتجاه تكثيف علاقاتهما المشتركة، لأن هذا القرار كما سبق البيان قد فرضته الظروف على الطرفين، حيث استمرت إيران فى دعم تحالف الشمال ضد طالبان.

ومن هنا نفهم لماذا كان هذا الموقف الذى اتخذته ايران من الحملة الأمريكية على أفغانستان، ولكن القضية الحيوية لإيران فى عهد ما بعد طالبان هى كيفية تأمين المصالح الإيرانية فى أفغانستان، التى تحظى بأهمية كبيرة لدى طهران، وعلى أصعدة متعددة :

فعلى الصعيد السياسى، تمثل أفغانستان أهمية قصوى لإيران كونها المعبر الأساسى لها للوصول إلى أصدقائها فى الشرق :الصين والهند، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار طبيعة العلاقات الإيرانية مع العراق من ناحية الغرب، فإنه من الأهمية بمكان لإيران أن تؤمن أمنها من ناحية الشرق، ونشير هنا إلى أن هدوء هذه الناحية إبان حرب الخليج الأولى قد جعل فى مقدور إيران أن تحشد كل قواتها غرباً لمواجهة العراق.

على الصعيد الدينى المذهبى، نجد أن أفغانستان يوجد بها نسبة كبيرة من الشيعة الذين يرتبطون ثقافياً بإيران، وهم طائفة الهزارة.

أما على الصعيد الاقتصادى فإن أفغانستان البلد الفقير تشكل سوقاً هامة لإيران، وهى فى الوقت نفسه غنية بالموارد الطبيعية، وتشكل أرضاً رحبة للاستثمارات الإيرانية.

والواقع أن هذه المصالح تندرج فى إطار سياسة خارجية إيرانية لها ثوابتها الشديدة تجاه أفغانستان، وتتمثل أهم أبعاد هذه السياسة فيما يلى :

البعد الجيواستراتيجى: حيث أن ما يحدث داخل أفغانستان يكون له تأثيره على الأوضاع داخل إيران وذلك على الأصعدة المختلفة سياسياً واقتصاديا وأمنيا.

البعد الأيديولوجى :حيث أن أفغانستان شعب مسلم يمثل امتداداً ثقافياً لإيران، وهذا الوضع له أهميته الخاصة بالنسبة لإيران فى ضوء التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسى الإيرانى.

البعد الجيوسياسى :حيث تفرض الجغرافيا ضرورة التواصل بين إيران وأفغانستان نظراً لأن كل منهما يمثل عمقاً استراتيجياً للآخر.

البعد الاقتصادى :حيث تحظى أفغانستان بأهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإيران.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-227-130-3

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر